جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

اقتصاد سياسي دولي

رسالة بعنوان

أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من(1981-2014)

The Impact Of Political Stability On Economic Development In UAE (1981-2014)

إعداد الباحث

علي يونس النعيمي

إشراف الدكتور

محمد تركي بني سلامة

قدمت هذه الراسلة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك

2016-2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من(1981-2014)

إعداد الباحث

علي يونس النعيمي

إشراف الدكتور

محمد تركي بني سلامة

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك

وافق عليها

الدكتور: محمد تركي بني سلامة ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة ..... عضواً

أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك،

الدكتور صايل السرحان .....عضواً

أستاذ العلوم السياسية، جامعة آل البيت

تاريخ مناقشة الرسالة: 2015/12/23

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من بصلاتها أحيا وبقرآنها أنجو

إلى نبع الحنان أمي الغالية

إلى من رباني صغيراً، وعلمني معنى العزيمة

والدي الغالي اللواء الطيار الركن يونس النعيمي

إلى أخي الغالي وأخواتي الغاليات

إلى الغالية التي لا أرى الأمل إلا من حبها

إلى بسمة الحياة

خطيبتي الغالية

إلى من بهم أوقدت شمعة النور من جديد

إلى حبيباتي حنان وسمر

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جدي محمد ابن عبد الله خير المرسلين، أتقدم بجزيل الشكر وصادق الدعاء، إلى الدكتور محمد تركي بني سلامة الذي أشرف على هذا العمل، وتابعه بعناية فائقة، والذي أغناني علماً، وصدقني التوجيه والنصيحة، فكان لتوجيهاته القيمة كبير الأثر في خروج العمل المتواضع إلى النور، فجزاه الله خير الجزاء عني.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة والدكتور صايل السرحان لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وإثرائها بملحوظاتهم التي ستزيدها قوة ومنعة.

وأقدم شكري لكل من ساعدني وبذل الجهد في إتمام دراستي، وأخص بالشكر مركز الإحصاء الوطني في أبو ظبي، ووزارة الاقتصاد في دبي، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبو ظبي، ولكل من قدم يد العون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة	
مقدمة	1
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
مشكلة الدراسة واسئلتها	4
فرضية الدراسة	6
منهجية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
مفاهيم الدراسة	7
متغيرات الدراسة	7
الدراسات السابقة	8
تعقيب على الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني :الإطار النظري للدراسة،الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي	
المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي	18
المبحث الثاني :عوامل الاستقرار السياسي	27
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي	53
المبحث الرابع: مفهوم التطور الاقتصادي	61
المبحث الخامس: عوامل التطور الاقتصادي	76
المبحث السادس: مؤشرات التطور الاقتصادي	90
الفصل الثالث: أثر الاستقرار السياسى على التطور الاقتصادي فى دولة الإمارات العربية المتحدة من 1981إلى 2014	
المبحث الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة	110
المبحث الثاني: مؤشرات التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة	179
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة	265
النتائج	274
التوصيات	277
قائمة المراجع	279

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

النعيمي، علي يونس، (2015)، أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1981-2014.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى حصول تأثير مباشر لحالة الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة على التطور الاقتصادي فيها في الفترة الزمنية (1981-2014)، وذلك من خلال تناولها الظاهري للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي.

واكتسبت الدراسة أهمية كونها تناولت نموذجاً يمكن اعتباره الأبرز في المنطقة، وكيف استطاعت هذه الدولة الفتية، قليلة السكان من الارتقاء الى العالمية في مجالات الحياة المختلفة، وتحقيق قفزات اقتصادية هائلة معتمدة في ذلك على حالة الاستقرار السياسي، والتي كانت في نفس الوقت تعمل على تثبيت هذا الاستقرار وتدعيم مرتكزاته.

وتناولت الدراسة المؤشرات الرئيسية للاستقرار السياسي، مثل النمط السلمي لانتقال السلطة، وتطور عملية المشاركة السياسية، الاستقرار الحكومي، والدور الفاعل للقيادة السياسية في التصدي لعملية الاستقرار والتطور، وتناولنا نماذج عن القادة ودورهم في ذلك.

بالمقابل تناولنا المؤشرات الاقتصادية التي تقدم تفسيراً واضحاً عن حالة التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة مثل، ارتفاع اجمالي الناتج المحلي، التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي، وسباق المستثمرين على المشاريع في دولة الإمارات العربية المتحدة، عوضاً عن مؤشرات التنمية البشرية.

وحرص الباحث على ادخال جميع المؤشرات (السياسية والاقتصادية) في عملية حسابية دقيقة، وذلك بإستناده على المنهج الاحصائي من اجل التعرف على دور كل مؤشر في عملية الاستقرار والتطور، واستعان الباحث في ذلك على أرقام واحصائيات دقيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة مثل (تطوير التنمية البشرية)، وأرقام ودراسات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تخيم التوترات والصراعات الإقليمية والداخلية على كثير من دول العالم، بحيث يمكن القول أن هذه التوترات أصبحت بمثابة ظاهرة سياسية عالمية تهدد الاستقرار السياسي في تلك الدول، بل وتهدد كيان مجتمع دول المنطقة والاستقرار الدولي، خاصة أذا ما كانت الدولة ذات موقع استراتيجي مهم أو تتمتع بثروات طبيعية كبيرة، وإذا ما تم النظر إلى منابع أو أسباب تلك التوترات فسوف يلاحظ أنها قد ترجع إلى اختلافات أو سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو غيرها وإذا كان الاستقرار السياسي هدفاً أصيلاً لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية المختلفة فأنها أضحت بمثابة هدفاً ضرورياً ومطلباً ملحاً في العالم المعاصر، فالصراعات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول لا تقل خطورة عن الصراعات الدولية لما لها من آثار سيئة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والبشرية والعسكرية والأمنية، من هنا أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظراً لارتباطه بالأمن القومي والدولي.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي من عناصر القوة التي تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار السياسي، وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة أن عملية التنمية والتطور الاقتصادي تقتضي توافر عنصراً أساسياً لا يمكن تجاهله ألا وهو الاستقرار السياسي، وليس هناك شك في أن تأخر تجارب التنمية للدول النامية في حقبة الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين إنما يرجع إلى عدة مبررات وحقائق كان من أهمها غياب إدارة التنمية الحقيقية مما اتضح معه غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية في تلك المجتمعات وهذا مرتبط بشكل أو بآخر بالاستقرار السياسي لتلك المجتمعات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ارتفاع المستوى الاقتصادي للدولة يُعد مؤشراً لنفوذ وقوة الدولة في المجال الدولي، كما يمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال الأداة الاقتصادية بما يخدم مصالحها، وكما يمثل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية "Economic Welfare" للدولة هدفاً قومياً لا يقل أهمية عن أهداف قومية أخرى على أساس أن الأداة الاقتصادية هي أحد أدوات السياسة الخارجية المؤثرة في العلاقات الدولية، والتي هي بالأساس إحدى النتائج المرتبطة والمعتمدة على الاستقرار السياسي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها عام 1971، ومن ثم إعلانها الاتحاد في أماراتها السبعة عام 1971 وحتى اليوم تتمتع بحالة من الاستقرار السياسي قل نظيرها في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام، وكان أحد أهم الأسباب في تحقيق هذا الاستقرار هو النظرة الواقعية لدولة الإمارات للمتغيرات سواء على المستوى الإقليمي أوالمستوى الدولي، واستندت على منهج يتوافق مع تطلعاتها وأهدافها، وإتباعها سياسة متوازنة تجاه مختلف القضايا والتطورات على المستوى الخارجي. وسياسة داخلية تنسجم مع تطلعات المواطن الإماراتي على المستوى الداخلي.

لقد كان للاستقرار السياسي الذي رافق دولة الإمارات منذ استقلالها وحتى اليوم، الأثر العام والمباشر على مسيرة التنمية والتطور الاقتصادي الذي شهدته، حيث شهد الاقتصاد الإماراتي تطورات هامة كان لها طابعها المميز، ومن أبرزها سياسة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد بشكل كلي على النفط وذلك تفادياً للتقلبات التي قد تشهدها أسعار النفط، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية وإدارة الأنشطة الاقتصادية انسجاماً مع سياسة دولة الإمارات الاقتصادية الهادفة لمزيد من التحرر الاقتصادي بما يتفق مع مواكبة التطورات العالمية في المجال الاقتصادي، كذلك كان من ثمار حالة الاستقرار السياسي الذي أنعكس على التطور الاقتصادي تحقيق معدلات نمو مرتفعة بما يحقق أهداف دولة الإمارات في التنمية.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المتتبع للأوضاع السياسية والاقتصادية في دولة الإمارات وخاصة في العقد الأخير سوف يتوقف عند حدثين مهمين أثرا بشكل واضح على الساحة الدولية.

الأول : كان على الصعيد الاقتصادي، فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية عام 2007 و2008 إلا أن اقتصاد دولة الإمارات بقي متماسك واستطاع من مواجهة الأزمة.

والحدث الثاني : على الصعيد السياسي من خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي من 2010 حيث حيث لم تتأثر الدولة بهذه الأحداث على الرغم من حدوثها في مناطق قريبة من دولة الإمارات وبقيت تتمتع بالاستقرار الذي عرفته منذ نشأتها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاتي :

1- لتناولها ظاهرة الاستقرار السياسي، والتي هي من أكثر الظواهر التي نالت اهتمام الكثير من علماء السياسة والباحثين والمفكرين منذ العصر اليوناني القديم، وتحديدا عند أرسطو وأفلاطون وحتى الوقت الحالي.

2- تفيد الدراسة الحالية، في أنها تتناول ظاهرة الاستقرار السياسي بأسلوب علمي منظم، والمعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة،وكذلك تحديد علاقات الارتباط بين الظاهرة، والظواهر السياسة، والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

3- قد تفيد الدراسة الحالية الباحثين في تناول مفهوم التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد الاستراتيجية العامة للتطور.

4- تركيزها على إظهارها لكيفية استفادة دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستقرار السياسي في تحقيق النمو والتطور اقتصادي وبالتالي أنجاز المتطلبات النوعية للتنمية المستدامة على مستوى المؤشرات البشرية، ومعيار الحوكمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها :

1- تناول مفهوم الاستقرار السياسي وعوامله ومؤشراته.

2- التعرف على مفهوم التطور الاقتصادي والعوامل التي تساهم في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية وكذلك مؤشرات التطور الاقتصادي.

3- إبراز العلاقة بين مفهوم الاستقرار السياسي وعملية التطور الاقتصادي باعتبار المفهوم الثاني هو نتيجة مرتبطة بالأول.

4- الكشف عن أسباب حالة الاستقرار السياسي الذي تمتعت به دولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف أصبح هذا الاستقرار قاعدة الانطلاق لتحقيق تنمية اقتصادية هائلة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تبني لنفسها نموذجاً تنموياً متميزاً وفقاً للمعايير الزمنية والجغرافية على حد سواء، فعلى صعيد المعيار الزمني استطاعت بناء هذا النموذج في أربعة عقود فقط، وهو وقت قياسي مقارنة بحجم الإنجاز وضخامته.

أما على صعيد المعيار الجغرافي فإن دولة الإمارات حققت إنجازات وتطورات لم تستطيع أية دولة من دول الوطن العربي أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقيقها، بل والكثير من دول العالم أيضا ولا يخفى على المهتم بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها بأن من وضع خارطة الطريق للوصول إلى هذه المرحلة من التطور هو مؤسس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن النموذج الاقتصادي الذي قدمته دولة الإمارات يدعمه الاستقرار السياسي الذي تعيشه هو المكون الذي يكون عادة له دور الحسم في إنجاح الخطط التنموية في أية دولة بل إن مداه، يصل إلى ما هو أبعد من الجوانب الاقتصادية ليصل إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والمعرفية وغيرها، لذلك فأن الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو العمود الفقري لنموذجها التنموي المتميز، كذلك كان من الأهداف الرئيسية لدولة الإمارات هو حيازة رضا المواطن لذلك استثمرت إمكاناتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية لتقديم أفضل الخدمات إلى مختلف فئات الشعب، وحتى الوافدين وعملت في الوقت نفسه على توفير بيئة مشجعة ومحفزة للاستثمار فضلا عن تخفيف القيود عن الأيدي العاملة غير الوطنية إلى أسواقها المحلية.

أن دولة الإمارات أصبحت اليوم واحدة من الوجهات العالمية الجذابة للعيش والعمل والاستثمار، أن ما مرت به منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية من اضطرابات سياسية وأمنية خلال الفترة الماضية أضفى على ما تتمتع به دولة الإمارات من استقرار سياسي وأمني أهمية خاصة وهنا يمكن وصف سياسة دولة الإمارات بأنها الأكثر أمناً وتماسكاً بين دول المنطقة، أن الغرض من الدراسة الحالية هو تناول حالة الاستقرار السياسي الذي نجحت دولة الإمارات بالمحافظة عليه منذ نشوئها ومن ثم قياس حالة التطور الاقتصادي التي استطاعت من تحقيقها وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي.

"هل كان للاستقرار السياسي أي أثر على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة".

ويتفرع منه الأسئلة التالية :

1- هل تتمتع دولة الإمارات باستقرار سياسي حقيقي؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ما هي الآليات التي اتبعتها دولة الإمارات ومكنتها بالتالي من تحقيق نمو اقتصادي مميز في فترة محدودة من الزمن؟

3- كيف تمكنت دولة الإمارات من تقديم نموذجاً متميزاً ومختلفاً تماماً خاصة من الناحية الاقتصادية عن بقية دول الخليج العربي خاصة والوطن العربي عامة؟

4- ما هو دور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبقية حكام الإمارات في وضع الأسس التي مكنت الدولة من تحقيق التطورات على مختلف المجالات، وبالتالي وقوفها في مصاف الدولة المتقدمة.

5- ما هي آثار السياسات الداخلية والخارجية للدولة في المحافظة على الاستقرار الوطني؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي :

"استندت دولة الإمارات العربية المتحدة في عملية التطور الاقتصادي على حالة الاستقرار التي بقيت ملازمة لها منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر".

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف ظاهرتي الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي للوصول إلى أسباب هذه الظواهر والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج، واستعان الباحث بمنهج دراسة الحالة من أجل دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل العوامل المؤثرة في استقراها والمساهمة في تطورها، وأخيراً استخدام المنهج الإحصائي وذلك لقياس العلاقة بين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي.

حدود الدراسة

تتمثل محددات الدراسة على النحو الآتي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الحدود الموضوعية : ستقتصر الدراسة على تناول الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وما صاحب هذا الاستقرار من عملية تطور اقتصادي شاملة.

2- الحدود المكانية : ستتناول الدراسة دولة الإمارات العربية المتحدة فقط.

3- الحدود الزمانية : فترة الدراسة سوف تقتصر على الفترة الزمنية ما بين عام 1981 إلى عام 2014.

مفاهيم الدراسة

الاستقرار السياسي : يعرف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله التحكم فيه حسب ما تتطلبه الأهداف ويستند بذلك على شرعية لا يوجد فيها استخدام للعنف السياسي من جهة والكفاءة من جهة ثانية. وبالتالي فظاهرة الاستقرار تتميز بالمرونة وتتطلب قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي.

ويعرفه الباحث إجرائياً على أنه استقرار المنظومة على حالة معينة لفترة ليست بقصيرة دون أن تتعرض لأية تهديدات أو تحديات داخلية أو خارجية.

التطور الاقتصادي : يمكن تعريفه على أنه عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية وحماية الموارد المتجددة، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، كذلك يشمل الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد على مر الزمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفه الباحث إجرائياً : بأنه عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد (الحقيقي) خلال فترة ممتدة من الزمن لا تقل عن ثلاث عقود، على أن لا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل، أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.

متغيرات الدراسة

أولاً – المتغير المستقل : الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً – المتغير التابع : التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدراسات السابقة

سيتم في الدراسات الحالية عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة، حيث يلاحظ الباحث ندرة الدراسات التي تتناول متغيرات الدراسة، ولم يجد الباحث دراسات ذات صلة في موضوع الدراسة الحالية.

1- تقرير منظمة التجارة العالمية مراجعة السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2012) بعنوان (سوق العمالة وسياسة التوطين (الامرته) والذي أشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تكون دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة في العالم التي يسود فيه الأجانب كعمال وأصحاب عمل على القطاع الخاص ذلك لأن قانون معظم الدول التي تجيز الهجرة ينص على السماح للأجانب بتولي الأعمال في حال عدم توفر الإمكانيات البشرية الكافية من المواطنون المؤهلين بشكل مناسب.

يتطلب هكذا حال تفكيراً جدياً وتبني سياسة حذرة تتولى وضع اهداف لذات رؤية طويلة الأمد كما يعد اعتماد سياسة انتقالية أكثر مرونة أحد آليات تحسين هذا الوضع وعليه تبنت الحكومة نهجاً مرناً لانتقال العمالة في السوق المحلية بهدف تحقيق استفادة قصوى من العمالة الأجنبية ومنح الفرص للمغتربين المحترفين المهرة الفرص لاختيار أنسب الوظائف لتحقيق أكبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العائدات لأنفسهم ولمشغليهم. ويتوقع أن يكون لهذه السياسة أثراً إيجابياً على مصادر العمالة ذلك أن العمالة المحلية ستكون أكثر طلباً للعمل من العمالة الخارجية كما أنه يعني تحسن مستوى الأجور، الأمر الذي سيكون له أثراً ايجابياً على التوطين (الامرتة).

من المسلم به الى حد كبير استمرار لعب العمال المغتربون دوراً حيوياً في اقتصاد الدولة على الرغم من إدراك السلطات لخطورة نماء القطاع الخاص والعمالة من غير مواطني الدولة الأمر الذي يوجب فرض نظام حصص لمواطني الدولة في بعض القطاعات.

ومن المسلم به أيضا ضرورة بذل الطرفين جهداً من أجل أن يصبح المواطنون مشاركون فعليون في القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب إحداث تغير في كل من مواقف وظروف وبيئة القطاع الخاص وبين المواطنين الاماراتيين الباحثين عن عمل.

2- **دراسة الحجازي (2012) بعنوان (دولة الإمارات من العالم الثالث إلى العالم الأول)**

يرى الباحث في هذه الدراسة أنه درجت أدبيات الاقتصاد الدولي على تقسيم العالم إلى ثلاثة أقسام دول متقدمة developed countries، دول نامية developing countries، ودول متخلفة تحت خط الفقر under developed countries.

وتتخذ هذه الأدبيات من معيار متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معياراً للتفرقة بين هذه الأنواع الثلاثة، وإن كان هذا المعيار لا يعد قاطعاً في الدلالة على ذلك وإنما هو مؤشر للاسترشاد به ضمن مؤشرات أخرى على مدى التقدم الاقتصادي الذي تحققه هذه الدولة أو تلك.

ولا أدل على ذلك من أنه بينما بلغ متوسط دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة (20602) دولارا" في عام 2001، وهو متوسط للدخل لم تبلغه بعض الدول المتقدمة إلا أن التصنيف الاقتصادي الدولي يضع دولة الإمارات العربية المتحدة في عداد الدول النامية، تأسيساً

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ما يراه بعض الاقتصاديين من أن دخل الفرد المرتفع في دول الخليج العربي لا يدخل في مفهوم الدخل بالمعنى الاقتصادي الدقيق فالمسألة عندهم لا تعدو أن تكون تحويلاً للثروة من شكل معين (سائل البترول) إلى شكل آخر (الأرصدة النقدية) بينما ينصرف الدخل بالمفهوم الاقتصادي الدقيق إلى السلع والخدمات التي يتجدد إنتاجها دورياً وهنا فطنت إمارة دبي إلى هذا المغزى العميق لمفهوم الدخل، ولما كانت هذه الأمارة تساهم بنسبة 33% في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بدولة الإمارات لذا فقد اتجهت بقوة نحو الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية المتمثلة في تنويع مصادر الدخل لتشمل التجارة والصناعة التحويلية والعمليات المالية والسياحة وغيرها.

3 – دراسة غليون (2012) بعنوان (الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط بين الواقع والآمال) وهنا يرى المؤلف أن الأنظمة التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح اكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فأن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من أثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافئ الفرص لكل أفراد المجتمع دون تمييز.

4 – دراسة سليمان (2009) بعنوان (الاستقرار السياسي ومؤشراته) في هذه الدراسة يرى الباحث إن التعريف النظري للمفاهيم في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة ضمناً ليست سهلة ،بل لا مغالاة في القول بأنها بالغة التعقيد في بعض الأحيان وذلك نتيجة التعدد والتداخل، بل التناقض أحياناً، إن مفهوم الاستقرار السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم علم السياسة، ويمكن أن نرصد شيء من هذه الإشكالية كالتالي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك نجد أنفسنا أمام نوع من التعريفات السلبية، بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته

ب– البعض الآخر عمل على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، فإننا نجد في هذه الحالة مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.

5 – **دراسة القريشي (2007) بعنوان (التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات)** يؤكد القريشي في دراسته على أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، والتحول من الصناعات البدائية إلى الصناعات المتقدمة، ويؤكد القريشي على أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق هذه التنمية، ومن هذه العمليات تحقيق التراكم الرأسمالي، وتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وسيادة الإنتاج السلعي، وعملية تكوين السوق القومية. كذلك يرى الكاتب بأن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وخاصة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالتمنية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6 – دراسة الصفار (2005) بعنوان (الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته) يمتاز الشرق الأوسط بثرائه، والنفط ليس هو الثروة الوحيدة لهذه المنطقة بل تتوفر فيها مختلف الإمكانات المادية والبشرية، مع المواقع الجغرافية والاستراتيجية لكن الشرق الأوسط لا يزال مصنفاً ضمن أكثر المناطق تخلفاً في جميع حقول التنمية وخاصة الاقتصادية، ويكفي الاطلاع على التقارير التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية الإنسانية العربية للأعوام 2002، 2003، 2004 لإدراك عمق التخلف الذي تعيشه شعوب هذه المنطقة من العالم مع كل ما تمتلكه من ثراء روحي وتراث حضاري وثروات مادية عظيمة، أن من أهم أسباب التخلف في منطقة الشرق الأوسط هو فقدانها للاستقرار السياسي والاجتماعي حيث تعيش مجتمعاتها حالة مزمنة من الاضطرابات الداخلية نتيجة لاختلال العلاقات بين أطرافها السياسية والاجتماعية. تبدو الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي كواحد من أهم الحاجات وأبرز الخدمات التي تواجه دول المنطقة العربية فالاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يضع الأمة على طريق الوحدة ويتيح لها فرصة التنمية والبناء ويمكنها من مواجهة التحديات الخارجية ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع للتقدم والتطور مجرد أماني تتلاشى.

7– دراسة أبو باشا (2002) بعنوان (البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة) أشارت الدراسة في استعراضها التطور الاقتصادي في دولة الإمارات إلى إنه شهد اقتصاد الإمارات تحولات رئيسية وجذرية في مختلف المجالات ترتب عليها خلق هيكل اقتصادي يختلف عما كان سائداً من قبل فقد كان اقتصاد الإمارات يوصف باقتصاد الكفاف، فهو إما اقتصاد يقوم على الاستفادة من البحر عن طريق الغوص والبحث عن اللؤلؤ وبيعه، واستخدام البحر كطريق لنقل البضائع من وإلى موانئ الخليج ومنها إلى الموانئ المحيطة في الهند وأفريقيا، أو من جهة أخرى هو اقتصاد يقوم على الزراعة الأولية البسيطة والتي تحد من اتساعها ندرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرض الصالحة للزراعة وندرة المياه، كما أن تربية الماشية لإنتاج الألبان واستهلاك اللحوم كانت غير موجودة إلا بشكل محدود، وبعد الانقلاب النفطي واجهت حكومة الدولة الجديدة مشكلة ضخمة وهي كيف يمكنها اكتساب ثقة الشعب وكيف تعمل على تقوية الارتباط، وهو ما استطاعت تحقيقه، وبالتالي انتعشت المؤسسات الاقتصادية، وانتشرت الصناعات الخفيفة دون تخطيط سابق، وشجع سيل الدخل الوفير على وضع خطط إنشائية حكومية ضخمة. وشهدت المدن الإماراتية نهضة كبيرة وأصبحت مركزاً عالمياً للتجارة، وخاصة الذهب.

8- **دراسة الفرل (1997) بعنوان (زايد والإمارات)** تتناول الدراسة الجهود التي قام بها رجل الدولة الراحل الشيخ زايد في توحيد دولة الإمارات إذ عاشت الإمارات بعد الانسحاب البريطاني فراغاً سياسياً وعسكرياً وهنا كانت الفرصة التي استغلها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عندما اجتمع مباشرة بحاكم دبي، وعملا على حل المشاكل المتعلقة بالحدود بين الإماراتيين (أبو ظبي – دبي) ومن ثم أعلن الاتحاد بينهما ثم تكونت بعد ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات، لتكون دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة وتتكون سلطاتها الاتحادية من المجلس الأعلى للاتحاد، وبعد ذلك نجح زايد بن سلطان في إرساء قواعد اقتصادية صلبة كانت سبباً في اتحاد واستقرار اقتصادي، ومن أبزر سمات هذا الاستقرار ثبات ومتانة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، واستقرار وسلامة المعاملات المالية والمصرفية والتجارية المختلفة، مما انعكس إيجابياً على مجمل الأنشطة الحيوية في الدولة وأدى إلى ازدهارها المطرد، كل ذلك أدى إلى ثبات اقتصاد الإمارات في مواجهة مختلف رياح التغيرات والهزات المتلاحقة والتي عصفت بالعديد من دول العالم خلال العقود الماضية مما مكن دولة الإمارات العربية المتحدة من العمل بكل ثقة واقتدار لتحقيق الطفرة الاقتصادية والعمرانية الصناعية والتجارية وغيرها والتي تشهدها الآن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9 – **دراسة الجاسم (1995) بعنوان (التنمية الاقتصادية في دولة الأمارات)** الباحث هنا تناول سرعة التنمية في دولة الإمارات فهو يرى بأن التنمية الاقتصادية السريعة كانت هي الهدف الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا الهدف لا يتضمن النمو بالدخل فقط، ولكن بناء هيكل اقتصادي قادر على دعم النمو الاقتصادي في المستقبل، فهو يتضمن تجهيز سلع التنمية التي تكون قيمتها للسكان عالية، وتوفير العمل للعاطلين، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية وخدمات الرفاهية، وتسهيلات النقل، وتوفير السكن، والمنافع والمؤسسات الحديثة الضرورية لإدارة وعرض هذه السلع الاجتماعية، فهو يتضمن تحويل المجتمع، وان دولة الإمارات لا تقلق بخصوص نمو الدخل في الأمد القصير كون إيراداتها الرأسمالية عالية.

10 – **دراسة عبد الرحيم (1998) بعنوان (التطور الاقتصادي)** تركز دراسة التطور الاقتصادي للمجتمعات البشرية والنظم الاجتماعية على الجانب الاقتصادي من حياة البشر لتحليل العوامل التي أدت إلى نهوض الأمم وانتصارات حضاراتها، وتلك التي ترتب عليها تدهور أمم أخرى وهزيمة حضاراتها، وتكمن أهمية دراسة التطور الاقتصادي في تفهم الظروف التاريخية التي كانت وراء نشأة النظم الاقتصادية التي تحكم عالمنا الذي نعيش فيه اليوم، كما تفيد دراسة التطور الاقتصادي في إلقاء الضوء على تجارب دول وصلت إلى مرحلة عالية من التقدم، كما تفيد في إلقاء الضوء على تجارب دول وصلت إلى مرحلة عالية من التقدم، تمكن لدول أخرى من الاستفادة من تلك التجارب ومحاولة تطبيقها في سعيها لتحقيق النمو والتقدم.

11– **دراسة العتيبة (1990) بعنوان (البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة)** تتناول هذه الدراسة البنيان الاقتصادي لدولة الإمارات وترى بأنه مجموعة العلاقات القائمة بين العناصر الأساسية المكونة للحياة الاقتصادية فيها والتي تشمل الوسط الطبيعي وما يشمله من موقع ومساحة ومناخ وثروات طبيعية والعنصر البشري، وما ينصرف إليه من كثافة السكان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوزيعهم وحالتهم الاجتماعية ودورهم في ممارسة النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات والحرف إلى التجارة بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، كما يعني البنان الاقتصادي دراسة طبيعته ونموه وتطوره، والعوامل المؤثرة التي تؤدي إلى تحويلات جذرية في مساره، وفي هذا السياق تؤكد الدراسة إلى عاملين أساسين أثرا على تطوير البنيان الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة :-

أولاً : قيام دولة الاتحاد في الإمارات وهذا كان من العناصر الرئيسية في ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات، وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع احترام كل أمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية.

ثانياً : اكتشاف البترول أدى إلى تحولات أساسية في البنيان الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجعلته بنياناً متميزاً، لقد فتح البترول الباب على مصراعيه أمام رياح التغيير سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية فاسحاً المجال أمام انطلاقه كبرى في طريق بناء الدولة العصرية والاقتصاد المنفتح الحديث والمرتبط باقتصاديات البلاد المتقدمة.

12- **دراسة حبيب (1980) بعنوان (مفهوم التنمية الاقتصادية)** يؤكد الباحث في هذه الدراسة على أن مفهوم التنمية يحظى – ومن الناحيتين النظرية والتطبيقية بأهمية استثنائية في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، حيث تطرح هذه المهمة نفسها بقوة متزايدة على السياسات الاقتصادية – الاجتماعية لحكومات وشعوب هذه البلدان. وتنبثق أهمية تحديد مفهوم التنمية، بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، من علاقتها العضوية بطبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجاري واللاحق، وبسبب تجسيد نمط التنمية المنتهج لمحتوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وأسس استخدام الموارد الاقتصادية والمادية والبشرية المتوفرة، وتعبيره عن مصالح الطبقات والفئات

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية، وتأثيره المباشر وغير المباشر على مستوى حياة ومعيشة الجماهير الواسعة، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بمضمون واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية.

تعقيب على الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول استغلال دولة الإمارات العربية المتحدة لحالة الاستقرار السياسي الذي عرفته منذ نشوئها كقاعدة للانطلاق نحو تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة، والتي كان جُل تركيزها، واهتمامها حول آلية، وطبيعة التقدم، والازدهار الذي عرفته دولة الإمارات العربية المتحدة في فترة زمنية ليست بالطويلة، غافلين بذلك القاعدة الأساسية الذي استندت عليه في تحقيق ذلك ألا وهو الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستقرار السياسي

المبحث الأول

مفهوم الاستقرار السياسي

يتسم الاستقرار السياسي كغيره من الظواهر السياسية بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم، ويعرف الاستقرار لغة بمعنى" ***الثبات والسكون واستقر رأيه أي ثبت عليه. أما اصطلاحا فيعرف الاستقرار بأنه: " تزايد الشرعية والكفاءة في النظام بسبب عملي التغيير التدريجي والمنضبط***" [1]

وكما هو معروف في العلوم الاجتماعية بأن الظاهرة السياسية تختلف عن الظاهرة الطبيعية، حيث تتسم الأولى بالديناميكية والثانية بالسكون، والديناميكية هنا متعلقة بالإنسان والسلوك الإنساني بأنماطه المختلفة، تماشياً مع تغيير الزمان والمكان مما أكسبها نوع من التعقيد وصعوبة الإلمام بها.

ويمكن اعتبار الاستقرار السياسي: " ***ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لأجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته***" [2].

هذا التعريف لا يقترن بغياب العنف السياسي بل يقترن في وسائل التغيير التي يستخدمها النظام لعدم قناعته بعدم جدوى العنف، وكما لا يرتبط بغياب التغيير السياسي أو بتدرجه، وإنما

([1]) الرشواني، منار محمد، سياسيات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2003، ص20.

(2) مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط 1، 1988، ص 5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط بمضمون هذا التغير واتجاهه، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته وإن اقترن بالعنف السياسي، وأن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته[1].

لكن لا بد من الإشارة إلى وجود قواسم مشتركة بين الكثير من المفاهيم المتعلقة بظاهرة الاستقرار السياسي تجعل الباحث قادراً على الإلمام بأكبر قدر ممكن من جوانب الظاهرة، وإعطائها تعريفا كافياً وشاملاً من خلال ما يلي :

أولاً : التعامل مع الظاهرة على أنها نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما وإن بقاء الدولة يتعارض مع عدم الاستقرار الكامل[2].

ثانياً : التعامل مع ظاهرة الاستقرار السياسي ببعديها الإيجابي والسلبي على أنها وحدة واحدة غير منقسمة ولها صفة الاستمرارية.

ثالثاً : الأخذ بعين الاعتبار أن حالة عدم الاستقرار السياسي هو من الأصعب التوقع بها ولكن الأخذ ببعض المؤشرات لبعض الوقائع في الزمان والمكان الذي حدثت فيه تجعل عملية التوقع ممكنة.

وفي تناول هانتغون (Huntingtion) لمفهوم الاستقرار السياسي فهو اعتمد على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسة الأساسية من جهة أخرى، وبناءاً على مستوى العلاقة قسم الاستقرار السياسي إلى ثلاثة مستويات (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) ونظامين (مدني

([1]) سعد الدين، إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، الدار العربية للطباعة، عمان، 1984، ص 431.

([2]) الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، نهضة الشرق للتوزيع : جامعة القاهرة، القاهرة، 1995، ص 42.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبريتوري) وحالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني بوجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسة السياسية من جهة أخرى وإن اختلفت درجاتها[1].

أما هيروتز (Hurwitz) فيرى أن الاستقرار السياسي يتجسد في تجنب الانهيارات والتغلبات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية، مما يتحتم إزاءه إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم[2].

أما ريتشارد هيجوت فقد قدم الاستقرار السياسي من ناحية القوة، وذلك من خلال قدرة النظام السياسي على مواجهة الصراعات وإدارة الأزمات التي تظهر في بيئته بنجاح وكفاءة، حيث يتمكن من خفض درجة العنف السياسي ورفع مستوى شرعية النظام.[3]

وهناك اتجاه من بعض الباحثين يرون فيه أن الاستقرار السياسي يعني عدم تعرض النظام للتغير الكامل بصورة مستمرة، وهناك اتجاه آخر يرون بأنه غياب التغيير المتكرر في الحكومة فالنظام غير مستقر هو النظام الذي يشهد تغيرات وزارية متعددة، وهناك إتجاه ثالث يرى بأنه غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعد دولاً مستقرة[4].

والبعض يذهب إلى أن استقرار النظام يعتمد بشكل أساسي على الديناميكية التي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات، بمعنى آخر أن استقرار النظام مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات القادمة إليه من البيئة

([1]) Huntingtion,Samuei,p1968,political order in changing societies, Harvard university, newyork.

([2]) خليفة، عبد الرحمن، ايدلوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ،مصر 1991، ص 169.

([3]) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبد المجيد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ط1، ص223.

([4]) خليفة، عبد الرحمن، ايدلوجية الصراع السياسي، مصدر سابق، ص170.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية والخارجية للنظام، والتي تتمثل بالمطالب والتهديدات سواء بطرق سليمة أو باستخدام العنف. مع التأكيد على أن الحد الأدنى من الولاء والمساندة للنظام يعطي استمرارية للاستجابة بشكل يحافظ على بقاء النظام.

إن الاستقرار السياسي يمكن اعتبار ظاهرة نسبية إلى حد ما في المعنى والتطبيق فلا توجد دولة في العالم أجمع تتمتع باستقرار كامل، فدرجات الاستقرار متفاوتة ويمكن أن تحدد وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة، والاستجابة للنظام من جهة أخرى، فهو قد يكون نتيجة طبيعية لضعف المطالب وقوة المساندة من جهة، أو بالمقابل قد يكون نتيجة للقدرة العالية للاستجابة في مقابل مطالب تهديدات عالية ومساندة ضعيفة، وفي مجمل التفاعلات يؤدي النظام السياسي الوظائف التي تؤمن بقائه، وبالتالي فإن النظام يكون موجه نحو هدف أساسي في الحفاظ على استقراره.[1]

فالنظام السياسي يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال عدم تعرض النظام السياسي للتغيير الكامل بصورة مستمرة، فالدولة التي تنتقل من نمط لآخر من أنماط النظم السياسية، كأن تنتقل من النمط الملكي إلى النمط الجمهوري، أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري عادة ما توصف بأنها غير مستقرة. ويعرف هذا الاتجاه الاستقرار السياسي بأنه : حالة القدرة على صيانة المجتمع لذاته وأنساقه الفرعية عبر الزمن بمواجهة التغيرات الداخلية والخارجية، الجذرية والمفاجئة، يتحدد تأثيراتها السلبية، ليتجاوز الاختلالات البنائية والوظيفية، من خلال عمليات التوازن التي تكفلها آليات المواءمة النظامية والإجراءات المستخدمة بما يجعل معظم أعضاء المجتمع سيكون كما لو أن نظامهم ناجحاً على الرغم من شعورهم بأخطائه[2].

([1]) المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص 96.

([2]) الرشواني، منار محمد، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، 1989–1997، ص 11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يحصر الاستقرار السياسي في غياب التغيير المتكرر فالحكومة، والنظام غير المستقر سياسياً هو ذلك النظام الذي يشهد تغيرات وزارية متعددة سواء على مستوى رئيس الحكومة أو الوزراء خلال فترات قصيرة بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته.

ويذهب بعض الباحثين إلى تفسير الاستقرار السياسي على أنه غياب العنف بكافة مستوياته فالدول التي تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً غير مستقرة في حين تعتبر الدول التي لا تعاني مثل هذه الأحداث دولاً مستقرة[1].

ويؤكد هذا الاتجاه على أن الاستقرار السياسي يكون من خلال قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة ممكنة من السيطرة والتحكم فيها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى[2].

إذاً الاستقرار السياسي عندما يوفر النظام السياسي الشعور بالهدوء والاستقرار لدى أفراد المجتمع واستخدام سلطة القانون، وحيازة وسائل القمع والإكراه واحتكارها، لتعلو إدارة الدولة شرعاً فوق أي إرادات أخرى في المجتمع بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، عوضاً على قدرة النظام السياسي على ضبط وحضر الصراعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية داخل الدولة والمجتمع، وصمود خلال الأزمات والحيلولة دون حدوث صراع داخلي عبر تنبيه وضع معين[3].

إن عملية التغيير التدريجي والمنضبط تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي، وبالتالي ثبات النظام السياسي بطريقة شرعية، وضمان استقرار المؤسسات حتى لو استدعى استخدام القوة

([1]) مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،ص18.

([2]) ريتشارد، هيجوت، نظرية التنمية السياسية، مصدر سابق، ص225.

([3]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مصدر سابق، ص40.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا استدعت الضرورة ذلك، والحفاظ على اقتصاد متوازن بالإضافة لبيئة اجتماعية مستقرة نسبياً تلجأ إلى ممارسة درجة عالية من الضعف وبالتالي تحقق حالة من الاستقرار السلطوي أو القهري، وتعبر هذه الحالة في مظهرها الخارجي عن وضعية الاستقرار، إلا أنها تعكس في داخلها حالة من عدم الاستقرار الكامن، ويرجع ذلك إلى أن حالة الاستقرار هذه لم تنجم عن سعي النظام لتدعيم شرعيته، وزيادة فاعليته، وإنما اتجهت عن قيامه باستخدام الضعف من خلال السلطة لتحجيم القوى الأخرى[1].

فالاستقرار السياسي لا يقصد به مجرد استمرار النظام القائم، وإنما يجب التمييز بين الاستقرار السياسي المستند إلى أسس ومقومات متعلقة بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تطوير ذاته وتجديدها وتعميق أسس شرعيته ومصادرها، وتلك الاستمرارية المستندة إلى لجوء النظام إلى ممارسة درجة عالية من العنف ضد قوى المعارضة وبالتالي يكون ثمن الاستمرار باهضاً، فمضمون الاستقرار يشير إلى قدرة الدولة على ضبط التطورات الداخلية من خلال القنوات الشرعية والمشروعة[2].

وهناك من يذهب إلى تقديم اتجاهيين أساسين في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي :

الأول : يربط بين الاستقرار السياسي والحفاظ على الوضع القائم، وعدم التغيير، أو التدرج فيه. والاتجاه الثاني : يربط بين الاستقرار السياسي وغياب العنف السياسي أو تفلصه، بغض النظر عن مصدر العنف، سواء صدر من النخبة باستخدام وسائل مختلفة للعنف، أو من الجماهير

([1]) إبراهيم، حنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 85.

([2]) الصاوي، علي، مدخل، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مصدر سابق، ص 40–42.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في شكل مظاهرات واعتصامات وتمرد وأعمال شغب، إلا أن كلا الاتجاهين يتجاهلان النسبية في مفهومي التغيير والعنف السياسي وعلاقتهما باستقرار النظام[1].

والاستقرار الحقيقي هو الذي يستند على ركائز الشرعية السياسية ويساعد على انجاح عمليات التنمية وإشباع قدر متزايد من الحاجات الاجتماعية وعدالة التوزيع، وهنا يكون الاستقرار محصلة أداء نظام في مجالات الشرعية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية. أما "الاستقرار السياسي تحديداً فهو محصلة الشرعية المؤسسات والتنمية الحاكمة"[2].

ويقدم خليفة عبد الرحمن رؤية حول الاستقرار السياسي كمفهوم فهو يرى بأنه "**الحفاظ على نظام شرعي على مدار فترة زمنية ممتدة**"، وفي إطار هذا التعريف العام للاستقرار السياسي، يظهر أن المفهوم من المفاهيم المركبة، التي يجب التعرف على مكوناتها وأبعادها لتعدد تعاريفها، كما يشير الاستقرار بشكل عام إلى حالة من التوازن في نظام معين، غالباً ما يكون هذا الاتزان نتيجة التكييف، والاستجابة لما يحدث في البيئة الخارجية والداخلية للنظام[3].

وبشكل عام جميع التعريفات التي تناولت مفاهيم الاستقرار السياسي تتمحور حول ثلاث قضايا تعتبر الثوابت الرئيسية للظاهرة وهي : أولاً : غياب العنف بمختلف مصادره سواء كان حكومي أم غير حكومي، ثانياً : ثبات النظام بجميع مكوناته ومؤسساته، وثالثاً : شرعية النظام والقبول العام.

([1]) النقيب، خلدون، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص7.

([2]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 29.

([3]) خليفة، عبد الرحمن، ايدولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك لا بد من إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويرها لخدمة المصالح القومية[1].

فتوجد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي حقيقي، وذلك لأنه يزيد من فرص الديمقراطية المرتبطة بالاعتدال، فإذا لم يحصل ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يتحقق.

إذاً الاستقرار السياسي يكون عبارة عن حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية. وبالتالي يمثل قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه وإدارة الصراعات القائمة في المجتمع بشكل يمكنه من السيطرة والتحكم بها[2].

وتناول معوض الاستقرار السياسي من خلال ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فهو يراها من أكثر الظواهر السياسية شيوعاً وخطورة في الدول النامية، وأن مفهوم عدم الاستقرار قد يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة[3].

ويذهب بعض الباحثين ليوسع المفهوم ليشمل عدم الاستقرار النظام أيضاً، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف

([1]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص29.

([2]) هيجوت، ريتشاد، نظرية التنمية السياسية، مصدر سابق، ص 225.

([3]) معوض، جلال، بحث بعنوان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي من أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفعالية.

إن عدم الاستقرار السياسي قد يكون من خلال انعدام الاستقرار الحكومي أو من خلال مظاهر العنف السياسي political violence بصوره المتنوعة كأعمال الشغب واغتيالات وكذلك الحروب الأهلية والحركات الانفصالية من صور عدم الاستقرار السياسي وعجز النظام القائم عن تسوية التوترات الناشئة عن هذه الانقسامات يؤدي إلى تقديم صورة عن عدم الاستقرار، أو من خلال الانقلابات العسكرية حيث أصبحت الخطوة الأخيرة في المهنة العسكرية هي رئاسة الدولة.

إذاً عدم الاستقرار يرجع إلى شبكة مترابطة ومعقدة من العوالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويترتب على عدم الاستقرار آثار ضخمة تمس أيضاً صميم الأبنية.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

عوامل الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي يعتبر ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا وجود لدولة تتمتع بالاستقرار التام، فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار السياسي تتحدد وفقا لعملية التفاعل بين المطالب، والمساندة من جهة والاستجابة للنظام من جهة أخرى، إذ أن الاستقرار السياسي قد يكون نتيجة لضعف المطالب وقوة المساندة من جهة، أو نتيجة للقدرة العالية للاستجابة في مقابل مطالب وتهديدات عالية ومساندة ضعيفة، ففي كل التفاعلات يؤدي النظام السياسي الوظائف اللازمة لبقائه، وبهذا المعنى فالنظام ساكن أو موجه نحو هدف أساسي هو الحفاظ على الاستقرار السياسي[1].

وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، وتنوعها بين عوامل سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية فقد حاول البعض تقديم تصور نظري لأنماط التفاعل الحاصلة بين العوامل الاستقرارية والعوامل اللا إستقرارية وبالتالي تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال نمطين من التفاعلات.

فيما يتعلق بالنمط الأول، والذي يطلق عليه "النمط المستكن" وهنا يمكن تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي، من خلال ثنائية التحدي والاستجابة، وطبقاً لهذه الثنائية، فإن درجة الاستقرار السياسي ترتبط بمدى القدرة على الاستجابة للتحديات التي تحصل، بغض النظر عن مستوى كل منها (الاستجابة والتحدي)، ومن ثم تبدو الملاحظات الرئيسية هنا، متمثلة في تجاهل هذه النظرية لمستويات وطبيعة كل من التحدي والاستجابة[2].

([1]) بدر الدين، أكرام، الاستقرار السياسي في مصر، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، ص 48، 2001.

([2]) الرشواني، منار، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن الاستقرار السياسي في هذه الحالة يكون نتيجة لضعف التحديات من جهة، وقد يكون ناتجاً عن القدرة الكبيرة في الاستجابة لمواجهة تحديات مماثلة في الحجم[1].

على أي حال سوف يحاول الباحث في هذه الدراسة التمييز بين مجموعتين من العوامل تتظافر جميعها في إبراز ظاهرة الاستقرار السياسي، وهذه العوامل هي :

أولاً : العوامل الداخلية.

ثانياً : العوامل الخارجية.

أولاً : العوامل الداخلية

ويقصد بها تلك العوامل التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي من الداخل، فقد تكون من داخل البيئة الجغرافية، أو البيئة الاجتماعية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو من البيئة الداخلية للنظام السياسي.

ويمكن تحديد العوامل الداخلية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي إلى ثلاثة مجموعات فرعية وهي :

أ- العوامل السياسية :

ويمكن تحديد أهم العوامل السياسية على النحو الآتي :

1. القيادة السياسية : ويقصد بها شرعية النظام السياسي، وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية (قانوني، سياسي، ديني) وما يهمنا هنا هو الاتجاه السياسي، وفقاً لهذا الاتجاه تعني قدرة القيادة السياسية على تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق[2].

([1]) الرشواتي، منار، مرجع سابق، ص 27.

([2]) ضياء الدين، محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان،2013، نقلا عن الموقع الالكتروني www.alukah.net/librarg/./95638/ بتاريخ 2015/6/20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها حتى يستقر النظام هي حيازة القيادة السياسية على الشرعية، بمعنى الاعتقاد لدى المواطنين بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي يصدرها النظام السياسي، والحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها[1].

ويرى ماكس فيبر أن "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق الطاعة والتأييد".

يجب على القيادة السياسية لتحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي خلق نظام دستوري شرعي يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم وموافق للمبدأ الذي تأخذ به الدولة نفسها.

ويرى (لبست) أن الشرعية ظاهرة إيجابية مرغوبة وعدم الشرعية عامل محطم للسلطة بالإضافة إلى أنه يمثل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة[2].

كذلك من العوامل المؤثرة بين القيادة السياسية والاستقرار السياسي هو كيفية انتقال السلطة بين القيادات السياسية فقد تكون القيادة ديكتاتورية تحكم مدى الحياة من خلال إجراء انتخابات شكلية، ويقابل ذلك انحطاط مؤسسي، إن عملية انتقال السلطة إذا ما تمت طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فأن ذلك يعد انعكاس واضح لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا تم عن طريق الانقلاب والتدخلات العسكرية فإنه تعبير عن حالة عدم الاستقرار السياسي[3].

ويعتبر غياب الإجراءات المحددة والتقاليد الواضحة والثابتة لتنظيم عملية انتقال السلطة – وخاصة في ظل ما تعانيه العديد من الدول النامية مع وجود حكام ديكتاتوريين على قمة النظام

([1]) شبلي، محمد، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة) المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، الجزائر – ص 252.

([2]) ضياء الدين، محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان، مرجع سابق، ص 24.

([3]) المرجع سابق، ص 24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، ويحكمون مدى الحياة – من الأسباب التي تؤدي بدورها إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية التي تصبح الوسيلة الفعلية الوحيدة المتاحة لتغيير أشخاص الحكام والوصول إلى السلطة[1].

بالإضافة إلى أن الصراع بين القوة التقليدية القديمة التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد عامل رئيسي في انقسام المجتمع لصالح قوانين مما يؤدي غلى نشوء التوترات السياسية والأزمات العنيفة.

2- الاستقرار المؤسسي :

ويتمثل في :

أ- الاستقرار الحكومي ويقاس بالمؤشرات التالية :

- **التغيير الوزاري** : أي إقالة الطاقم الوزاري كاملاً، ورئيس الوزراء، والإتيان بحكومة جديدة وفقاً لقواعد الدستور المنصوص عليها[2].

- **التعديل الوزاري:** وهو لا يشتمل على إقالة رئيس الوزراء، وإنما يتمثل في إقالة عضواً أو بعض أعضاء الطاقم الحكومي، ودخول وزراء جدد ليشغلوا أماكنهم، كما يشمل هذا التعديل إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين أعضاء المجلس الوزاري.

- **التعديل الوزاري (الحكومي) الجوهري** : ويقصد به التعديل الوزاري (الحكومي) بالمعنى السابق، والذي يمتد ليشمل أعضاء الوزارة أو أكثر[3].

([1]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1993، ص 138.

([2]) الرشواني، منار محمد، التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص 10.

([3]) الرشواني، منار محمد، مرجع سابق، ص 10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التغيير البرلماني : وهو أن تصدر إرادة ملكية سامية أو مرسوم جمهوري يقضي بإجراء انتخابات برلمانية جديدة، أو حل البرلمان قبل انتهاء مدته الدستورية المنصوص عليها في الدستور أو تأجيلها لفترة زمنية ثم إجراءها.

إن الاستقرار المؤسسي لمؤسسات النظام، كالوزارة والبرلمان يرتبط إلى حد كبير بالاستقرار على مستوى النخب السياسية، ويعتبر مؤشر التغيرات أو التعديلات الوزارية وحل البرلمان أو تمديده عن عدم الاستقرار في عناصر الهيئة الحاكمة[1].

3- الأحزاب السياسية

تعرف الأحزاب السياسية بأنها منظمات ثابتة نسبياً، تعبئ بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي، وهي مصدر الشرعية والسلطة[2]. هذه المنظمات أو المؤسسات السياسية تتكون من مجموعة من الأفراد لهم إطار فكري معين أو إيديولوجي[3].

الأحزاب السياسية تقوم بعملية التنشئة السياسية للمواطنين من خلال غرس المفاهيم والقيم السياسية والاتجاهات حول النظام القائم، وتعتبر الأحزاب هي حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة وذلك بقيامها بمجموعة من الأهداف العامة منها المراقبة الدستورية على الحكومة واختيار القيادات السياسية المرشحة للانتخابات الدولية بالإضافة إلى توجيه وتنظيم الرأي العام، وتوصيل المطالب إلى الحكومة.

([1]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1983، ص 132.

([2]) فيليب، برو، "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة (حمد عرب)، المؤسسة الجامعية، بيروت،1998، ص 355.

([3]) مهنا، محمد نصر، علوم السياسة(الأصول والنظريات) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 257.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الأحزاب السياسية في كل النظم سواء النظم الديمقراطية الغربية أو حتى في المجتمعات النامية إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في الانتخابات العامة وذلك للوصول إلى السلطة[1]. ولذلك تُعد الأحزاب في الدول الديمقراطية مصدراً من مصادر شرعية النظام وسلطته، وبالتالي فهي مصدر من مصادر الاستقرار السياسي، وغيابها أو ضعفها ينعكس سلبياً على ظاهرة الاستقرار [2].

تصنف الأحزاب المعاصرة على أحزاب أيدولوجية تقوم على الايمان بأيديولوجية معينة مثل الأحزاب الشيوعية، أو الأحزاب الليبرالية، أو الأحزاب الاشتراكية، وأيضاً أحزاب برامج، أي تقدم على برامج سياسية معينة مرتبطة بالمتطلبات الواقعية للمجتمع، وتقوم الديمقراطيات الحزبية على نظام تعدد الأحزاب، أما نظام الحكم الشمولي فتقوم على انفراد حزب وحيد بالسلطة[3].

هناك تفسيرات متعددة أحياناً، ومتعارضة حول الأنظمة الحزبية ودورها في التأثير على ظاهرة الاستقرار السياسي، حيث يرى البعض بأن ظاهرة التعددية الحزبية التي تتسم بضعف الائتلافات وتفاقم الصراعات فيما بينها، غير قادرة على إقامة سلطة حكومية مستقرة، وخاصة إذا كان شكل الصراع بين الأحزاب ذات طابع طائفي مذهبي، والبعض الأخر يرى بأن النظام الحزبي هو الأكثر استقراراً وأقل صراعاً على السلطة وخاصة في الأنظمة ذات الحزب التي تمتلك درجة عالية من المؤسساتية والفاعلية، والقبول الشعبي[4].

([1]) الأقدامي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 46-47.

([2]) Hantingtoh, samuil, 1989, politicalorder in changing societies Harvard university , new York pg10

([3]) الاقداحي، هشام، محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 47.

([4]) Huntington.samuel,politicalorderinchaging societies, p. 89.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً يمكن التمييز بشأن الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي (سلباً أو إيجابياً) بين التجاهين مختلفين[1].

الاتجاه الأول : وهو الاتجاه الذي ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها عاملاً من عوامل الاستقرار، انطلاقاً من أن الحزب يحل محل المؤسسات السياسية، في حالة ضعفها أو عدم وجودها، بحيث يعتبر الحزب مصر السلطة والشرعية.

الاتجاه الثاني : فيذهب إلى اعتبار الأحزاب عامل من عوامل عدم الاستقرار. انطلاقاً من أن هذه الأحزاب أنما تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة..... فهي بالمجمل تعمل على إشاعة الفساد السياسي، وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار السياسي.

ويمكن قياس استقرار الاحزاب السياسية من خلال التغيرات في عددها أو انشقاقها واندماجها مع بعض واستمرارها في تحقيق برامجها المعنية.

الفساد السياسي :

عرفت منظمة الشفافية العالمية، وهي المعنية بمكافحة الفساد بجميع أشكاله في جميع دول العالم أنه "سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية "[2].

وعرفه آخرون على أنه "أحد أنماط السلوك الذي يقوم به أو يمتنع عن القيام به صاحب المنصب العام، والذي يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه، سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التي تحكم عمله أو لم يقع، ويكون الهدف من وراء هذا السلوك هو أعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة".

([1]) الرشواني، منار محمود، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص 33.

([2]) الأردن، ومنظمة الشفافية الدولية، الشبكة الالكترونية، وثق بتاريخ 2015/6/23، www.jacc.gor.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً للتعريف أعلاه فأن الفساد السياسي يحتوي على الجوانب التالية :

1- عدم القيام على الأمر بما يصلحه.

2- قيام صاحب المنصب بإجراء معين أو ربما الامتناع عن القيام بهذا الإجراء.

3- تقدم المنافع والمصالح الشخصية على المصلحة العامة[1].

لقد تضاربت الآراء حول طبيعة الآثار التي يخلفها الفساد السياسي على ظاهرة الاستقرار السياسي، حيث إن البعض من هذه الآراء عكست العلاقة الايجابية بين الظاهرتين، أي أنه بمزيد من الفساد السياسي نعيش حالة من الاستقرار السياسي، والبعض الآخر عكس العلاقة السلبية، واستندت الآراء التي ربطت إيجابياً بين الاستقرار السياسي والفساد السياسي على عدة أسس أهمها أن الفساد السياسي يؤدي إلى الاندماج بين النخبة والجماهير، ويحدث هذا عندما تكون هنالك مصلحة متبادلة بين النخب والجماهير، ولا تتحقق إلا بالتورط بالفساد السياسي عن جهل من جهة، والتغاضي عنه من جهة أخرى[2].

والفساد ظاهرة اجتماعية وانسانية، تواجدت في مختلف الأنظمة ولكنها بدرجات متفاوتة، وأيضاً في مختلف العصور، مما يعني أن الفساد ظاهرة عالمية، ومقولة أن الفساد ظاهرة قاصرة على الدول النامية دون غيرها، هذا اعتقاد خاطئ من الناحية العلمية، فهو يتواجد في الدول النامية والمتقدمة، ولكنه قد يكون أكثر ظهوراً وحدةً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة[3].

ويمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجهة التنمية، فعلى الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة، وأيضاً الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، وعلى المسار القانوني فهو يعرض سيادة القانون للخطر والفساد

([1]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع للإدارة، مرجع سابق، ص 67، 1986.

([2]) Huntingtion,samule,p12, مرجع سابق

([3]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص 148.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الإدارة العامة، أما التأثيرات الاقتصادية فأنه يعمل على تقويض التنمية الاقتصادية لما يحدثه من تشوهات وحالات عجز ضخمة، وأيضاً يعيق الاستثمار[1].

إن الفساد السياسي يؤدي إلى امتصاص قدر من العنف الكامن، وإجهاض المحاولات الرامية إلى الإخلال بأمن النظام، واستقراره من خلال تحويل الأفعال الحركية الداعية إلى التمرد والثورة، إلى أفعال سلوكية تتمثل بالفساد السياسي[2].

كما أن الفساد السياسي يؤدي إلى تعزيز النظام السياسي في المدى القصير باعتباره بديلاً للعنف والثورة على أساس ضعف المؤسسات، وعملية التحديث في المجتمعات البريتورية – كما وصفها هنتغتون – هما من مسببات العنف، وبنفس الوقت من مسببات الفساد السياسي وهذا الأخير يعتبر البديل الأقل تكلفة، مقارنة بالعنف السياسي[3].

ب– العوامل الاقتصادية : من أهم هذه العوامل :

1– التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : "عملية تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، والتي تحدث تغيرات من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

([1]) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الشبكة الالكترونية : الفساد السياسي، وثق بتاريخ 2015/6/28 www.ar.wikipedia.org/wiki/

(2) الرجوب، سلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان النامية، المعتز للنشر والطباعة، عمان،2012، ص 85.

([3]) المرجع السابق، ص 88.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية هي[1] :

- زيادة الدخل القومي.
- ارتفاع مستوى المعيشة (زيادة متوسط دخل الفرد).
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر).

وبعض الاقتصادين الآخرين يطرحون مؤشرات أخرى لقياس التنمية الاقتصادية وهي[2] :

- معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي.
- متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.
- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- المعدل السنوي للتضخم، وهو يشير إلى عملية مستمرة في ارتفاع الأسعار، وليس فقط أسعار مرتفعة.

هناك الكثير من الدراسات والآراء حول تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، فالبعض يرى هناك علاقة (إيجابية) بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، أي أنه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية زادت معها درجة الاستقرار السياسي، والعكس صحيح، وقد أكد هذه العلاقة بعض علماء السياسة الذين ربطوا التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي من خلال بعض المتغيرات الوسطية، فيما يشبه المتوالية، كل واحد منهما يؤدي إلى الآخر، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التحول الديمقراطي كما قال البعض، والديمقراطية تؤدي

([1]) البياتي، فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار آية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان – الأردن، 2008، ص 25.

([2]) إبراهيم، حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 286.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تخفيض العنف السياسي، وبالتالي زيادة درجة الاستقرار السياسي نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي[1].

كما أن الرفاهية وإشباع حاجات المواطنين المتجددة، وكذلك درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتي كمتغيرات وسيطة تلعب دوراً أساسياً في تعميق فكرة المصلحة العامة ومن ثم زيادة الحاجة إلى الاستقرار السياسي، وهذا أيضاً ما أكد عليه أرسطو في كتاباته حول الاستقرار السياسي والثورة[2].

البنك الدولي أكد على أن التنمية الاقتصادية إذا ما حققت تغيراً يلبي حاجات وطموحات الجماهير تعتبر عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي، نظراً لما تحققه من خلق لفرص العمل وزيادة دخل الفرد وبالتالي تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة، ومن ثم تراجع احتمالات العنف الناجمة عن الإحباط والشعور بالغبن.[3]

كذلك فإن عملية التحديث (modernization) المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية تؤدي أيضاً في ظروف معينة إلى تهديد الاستقرار السياسي، والتهديد هنا من خلال متغيرات وسطية أخرى، فعندما يطال التحديث التركيبات الاجتماعية فقد تتحول إلى تركيبات معقدة وبيروقراطية ومختلفة بشكل كبير عن سابقتها التقليدية، حيث يرتبط كل فرد مع غيره برباط خاص تحكمه المصلحة المتبادلة مما يؤدي إلى أضعاف فكرة المصلحة العامة، أي إضعاف فكرة الاجماع القومي، ومن ثم تهديد للاستقرار السياسي[4].

([1]) إبراهيم، حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 287.

([2]) Aritotle, dolitics,barnes and nobl, new rork. 1964,p264

([3]) Muhanna, modernization&:political stability, p26.

([4]) Nacridis ,roy and Bernard e , comparative politics, the dorsaypressKusa ,1968, p 545.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التحديث في الجوانب الاقتصادية فيكون من خلال إدخال العلم والتكنولوجيا في عملية الإنتاج، أي إدخال نوع جديد من القيم المصاحبة لهذا التطور إلى مجتمع لم يكن بعد جاهزاً لاستقبالها عندها تقوم بعض طبقات المجتمع الجديدة في مجاراة تلك القيم ونمط الحياة الأفضل، والبعض الأخر يبقى كما هو، وهذا يحدث نوعاً من عدم التناغم والتناسق بين طبقات المجتمع، لذلك يجب مراعاة ذلك من أجل الاحتفاظ بديمومة الاستقرار السياسي[1].

ويتضح مما سبق بأن تعدد أنماط العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي يرجع إلى اختلاف المجتمعات وتعدد المؤشرات ووجود متغيرات وسطية.

2- التركيب العمري للسكان :

في الحديث عن عناصر الشباب، فلا بد من الإشارة إلى أن التركيب العمري للسكان يلعب دوراً مهماً في ظاهرة الاستقرار السياسي، وذلك بسبب انخراط الشباب في الأوضاع القائمة، والميل لمناقشة الحكومة وقراراتها في ظل غياب معارضة شبابية منظمة، بالإضافة إلى التمرد على النظام الناتج عن صراع الأجيال، ويلاحظ هذا الشعور بين الضباط الشباب المنتمين لجيوش الدول النامية من خلال عدم رضاهم عن كبار الضباط، وهنا يظهر صراع الأجيال كسبب لعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة للإلقاء اللوم والعبء على الجيل السابق بفشل شباب الجيل القائم للحصول على مراده وذلك باللجوء لمهاجمة الأوضاع القائمة، كما أن انتشار الفقر والبطالة، وغياب قنوات التعبير عن الرأي، وغياب قنوات التغيير السلمية، والحرمان (والتفاوت الاقتصادي) قد تجعل الشباب عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي[2].

([1]) Macridis, comparative politics, p545.

([2]) إبراهيم، حسن توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 138-139.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الأزمات الاقتصادية :

للأزمات الاقتصادية دور كبير في عدم الاستقرار السياسي منها التضخم وانخفاض الرواتب والأجور والارتفاع الجنوبي في مستوى الأسعار وانتشار البطالة وهذه جميعاً غالباً ما تقود إلى عدم الاستقرار السياسي وخاصة في البلدان النامية، وقد تتحول من مشكلة شخصية نتيجة ما تحدثة من اضطراب وإحباط وفقدان الشعور بالأمن إلى مشكلة عامة مثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، وخاصة عندما يدرك الشباب المتعلم العاطلين عن العمل عدم قدرة النظام السياسي القائم توفير فرص عمل ملائمة لهم، مما يجعلهم يلجؤون إلى كافة التدابير من أجل الأطاحة بالنظام القائم، وهذا هو سبب اهتمام الأحزاب والجماعات السياسية المتطرفة في الدول النامية بتجنيد الشباب العاطل عن العمل[1].

4- الحرمان النسبي والفقر :

يقصد بالحرمان النسبي هو حرمان ضد أشخاص أو فئات اجتماعية من قيم يمتلكونها أو قيم يرغبون في امتلاكها مقابل تمكين أشخاص، أو فئات اجتماعية أخرى في الحصول على قيم لم تكن تمتلكها، ولا يقتصر هذا التفاوت الذي تشهده الدول النامية، على النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية، بل يتجاوز إلى النواحي السياسية حيث نجد العديد من أشكال التمييز السياسي، وإن صح التعبير فرض قيود عديدة ذات صبغة سياسية قد تصل الى حد استيعاب أو تحديد شكل ومدى ممارسة جماعات معينة في الحياة السياسية، ومن ذلك القيود المفروضة على الأقليات، سواء كانت من الأقليات العرقية، أو القبلية، أو الدينية أو اللغوية وحرمان سكان المناطق الفقيرة من

(1) جلال، معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعي والاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، المجلة الاجتماعية، العدد 1، 1983، ص 138-139.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصويت بحجة عدم الإقامة بصفة دائمة، وحصر النشاط السياسي لبعض الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى، كالنقابات والجامعات والجمعيات المختلفة[1].

5- عدالة التوزيع :

إن من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستراتيجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجي من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء، كقدرة الدولة على اجتذاب الاستثمارات والمشاريع التي يمكن من خلالها التقليل من حجم البطالة، أو قدرتها على استثمار الكفاءات العلمية الموجودة داخل الدولة بما يخدم مصالحها أو اجتذاب أصحاب الخبرة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية من البيئة الخارجية من أجل تطوير وتحسين الأوضاع الداخلية، وتعتبر هذه القدرات ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي من حيث أنها توفر الموارد اللازمة للإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات والمكافأة الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات في المجتمع، بمعنى أن يقدم النظام السياسي للمواطن كل ما يلزمه من الحاجات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل، وأن يضمن له العدالة الاجتماعية، وأن تقوم هذه العملية على أسس ومعايير واضحة ومقبولة من قبل أفراد المجتمع وبعيدة عن اعتبارات أخرى كالواسطة والمحسوبية، ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول إن العوامل الاقتصادية تعني قدرة الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة، بمعنى تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين بغية زيادة كفاءتها من أجل

([1]) إبراهيم، حسن توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق ،ن ص 139.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسين الأداء، وعليه كلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقراراً والعكس صحيح[1].

6- التعبئة الاجتماعية social mobilization

قدم كارل دويش تصوراً حول العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والاستقرار السياسي، مستخدماً عدة مؤشرات تدور بصفة أساسية حول التحضر، والتعليم، والاتصال، وهي قضايا تعكس دلالات هامة فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي، فعندما يعجز الجهاز الانتاجي والخدمي في المدن عن استيعاب الزيادة في عدد السكان تزداد هناك معدلات الفقر المتقع والاغتراب الاجتماعي والسياسي، وهذا بدوره بشكل عنصراً أساسي لعدم الاستقرار السياسي.

أما إنتشار وسائل الإعلام فهذا يعتبر زيادة في تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب جديدة. فقدرة النظام على الاستجابة لتلك المطالب تحدد درجة الاستقرار السياسي، أي عند زيادة الاستجابة تزداد درجة الاستقرار السياسي والعكس صحيح[2].

بينما يرى دوتيش أن التعبئة الاجتماعية السريعة يمكن أن تؤدي إلى استقرار النظام وتماسكه عندما يكون للمواطنين لغة وثقافة واحدة إضافة إلى مؤسسات إجتماعية كبرى قادرة على تلبية احتياجاتهم، بينما نفس العملية يمكن أن تؤدي إلى تحطيم وحدة الدول نتيجة لعدم استقرارها السياسي الناجم عن انقسام المجتمع إلى جماعات متعددة لها لغات وثقافات مختلفة أو أنماط حياة مختلفة[3].

وأشار هنتغتون إلى أن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تؤدي إلى زيادة أعمال العنف السياسي وعدم الاستقرار، وذلك من خلال متغيرات وسيطة تحكم طبيعة هذه العلاقة، وهي التنمية

([1]) بقدي، كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2012، ص 58،59.

([2]) Dyeutsch, karlw, mobilization political, social development in macridisg 1968, p 558.

([3]) Deutsh, karlw, social mobilization, ibid,p562.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية المؤسسية، فاذا كانت التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية ومعدل المؤسسية، فإن ذلك يعني أن هناك زيادة في المشاركة السياسية والمطالب الاجتماعية، مقابل قصور في التنمية الاقتصادية وعجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغيرات، مما يخلق شعوراً بالإحباط الاجتماعي الذي يتولد منه أعمال عنف وعدم استقرار سياسي[1].

ج- العوامل الثقافية :

من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفتح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار السياسي.

وتدور فكرة العامل الثقافي باعتباره عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي حول فكرة مركزية، وهي أن هناك تداخلاً في المجتمع الواحد في النواحي الثقافية حيث تعدد محاور الانقسام في المجتمع، فهذه الانقسامات قد تكون عشائرية، أو لغوية، أو دينية، أو طائفية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو جغرافية، وتتسم هذه الانقسامات الثقافية والاجتماعية بدرجة من الاستمرارية وتتجسد في بعض الحالات في شكل مؤسسات تربوية واجتماعية وإعلامية[2].

ويمكن التمييز بين شكلين من تأثير العوامل الثقافية على الاستقرار السياسي وهما :

1- التعددية الثقافية تعمل أحياناً على التشتت والانقسام داخل المجتمع، وتعبر عن مشكلة عدم الاندماج والتكامل الوطني، والذي ينتهي في الغالب إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، الناتجة عن مشاعر الاضطهاد والحرمان والاغتراب والتذمر، نتيجة للاضطرابات النفسية والأفعال

([1]) Huhtington:politicalorderand changing societies, opcit, pp 20-55>

([2]) إبراهيم، حسين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1992، ص 222،.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلوكية المعبرة عن التسلط والتعصب والتحيز والتمييز من جانب الفئة المسيطرة تجاه الأقليات الأخرى، إضافة إلى الدور السلبي للقيادات الحاكمة في تعاملها مع الاقليات[1].

إن درجة الاستقرار السياسي لأي مجتمع تعتمد بشكل كبير على درجة التعددية الثقافية، فالمجتمعات التي تكون أقل انقساماً وأقل وحدة ثقافية، تتمتع بدرجة عالية من الاندماج القومي، الذي يعتبر من العوامل الهامة في زيادة (أو تخفيض) مخاطر الاضطرابات السياسية، أما المجتمعات التي ترتفع فيها درجة الانقسامات والصراعات الثقافية (خصوصاً العرقية) تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي أكثر من المجتمعات التي تكون فيها الانقسامات أقل تحققاً [2].

2- إن طبيعة التعددية (طبيعة الأقليات) تلعب دوراً أساسياً في تحديد درجة الاستقرار السياسي، حيث يمكن التميز هنا حسب طبيعة الأقليات إلى أقليات قومية، وأخرى دينية وثالثة مذهبية، فالأقليات القومية إذا ما توفر لها أسباب الفعالية والاستمرارية في تحركاتها تكون قادرة على تشكيل أمماً بذاتها، ومن هنا فإنها عندما تتحدث عن الانفصال تكون قادرة على تحقيقه، بمعنى آخر تشكل مصدر تهديد للاستقرار السياسي، أما الأقليات الغير قومية فإنها تفتقر بالعادة لأسباب الفعالية والاستمرارية في تحركاتها، لكن أهم ما تطالب به هو المساواة والحرية، وإن كان البعض يحاول الانفصال، لكن من خلال دعوى قائمة على أسس عرقية ثقافية مركبة لا تشكل مصدراً من مصادر التهديد للاستقرار السياسي[3].

([1]) معوض، جلال، القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي، مجلة التعاون، عدد 5، يناير، 1987، ص 130.

([2]) مسعد، نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مصر، القاهرة ،مكتبة النهضة العربية، 1998، ص 120.

([3]) مسعد، نيفين عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التعددية الثقافية تعمل أحياناً إلى التشتت والانقسام داخل المجتمع وتعبر عن مشكلة عدم الاندماج والتكامل الوطني الذي ينتهي – في الغالب – إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي[1].

وأخيراً نلاحظ تعدد الآراء والاتجاهات حول تأثير الثقافة على مسألة الاستقرار السياسي، حيث يعتبر البعض أن التجانس الثقافي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث إن الدول التي تتمتع بقدر كبير من التجانس الثقافي يقل فيها التوتر والسخط والانتفاض على السلطة الحاكمة، وتتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي، ويرى إتجاه آخر أنه ليس هناك أهمية كبيرة للتجانس الثقافي في تحقيق الاستقرار السياسي، ويفسرون ذلك في واقع الدول المتقدمة مثل سويسرا التي تتكون من أربع مجموعات ثقافية ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقراراً سياسياً لا تضاهيها به دول[2].

العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي :

يقصد بالعوامل الخارجية : هي جميع الظروف والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ظاهرة الاستقرار السياسي لدولة معينة، ويبدو أن العوامل الخارجية وعلى اختلافها (السياسية، اقتصادية، ثقافية) تلعب دوراً كبيراً ومهماً في ظاهرة الاستقرار السياسي وخصوصاً في الدول العربية، سواء كان هذا الاستقرار داخلياً أو استقراراً إقليمياً / خارجياً.

([1]) رجوب، سلامة مرجع سابق ن ص 107.

([2]) مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط 1، ص 125، 1988 هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم العوامل الخارجية التي تؤثر على ظاهرة الاستقرار السياسي، وخصوصاً في الدول النامية إلى :

أولاً : العوامل السياسية :

يتجسد العامل السياسي عبر تدخل بعض الدول الكبرى في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي للدول الأخرى من خلال التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون تلك الدول، والذي يترتب عليه – في غالب الأحيان – إجراء تغيرات سياسية، والتي تبدأ نتيجة للضعف العام الذي يصاب به المجتمع إلى الاضطراب الداخلي، إلى بعض صور التمرد والعصيان، وإلى المشاركة في الصراع الذي ينتهي على تدهور الاستقرار السياسي، وتتمثل التدخلات غير المباشرة في توفير الأمن والحماية للعديد من القيادات الحاكمة، والتي تتبنى السياسات وممارسات تهدف إلى تكريس علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي ترتبط بلدانها بالدول الكبرى، وقد تكون من خلال دعم أحد أطراف النزاع في داخل إحدى الدول عند وجود النزاع، مما ينبغي على الوضع القائم، أي إبقاء حالة أطول من عدم الاستقرار السياسي[1].

ولا تعتبر عملية زعزعة الاستقرار السياسي بفعل عوامل خارجية وبصورة مقصودة هي الشكل الوحيد، بل يمكن أن تحدث أعمال عنف بصورة عفوية ودون تخطيط خارجي وذلك من خلال التأثير الانتشاري لأحداث العنف، بمعنى أن عدوى العنف تنتقل من نظام إلى آخر من خلال أجهزة الإعلام والاتصالات الشخصية وغيرها فتندلع أحداث عنف مماثلة خاصة في تلك الدول التي لها ظروف مماثلة[2].

([1]) جلال، معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعداها، مرجع سابق، ص 137.

([2]) هادي، رياض، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، ط 2، 1989، ص 291.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك الحروب والنزاعات بين دولتين أو أكثر من الدول العالم حيث أن تأثير هذه الحروب إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية وتعطيل مسيرة التنمية أو إعاقتها يمتد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في أحيان كثيرة، وتصديع الأمن الإقليمي والدولي لما تتركه من نتائج على الأمن والسلم[1].

ويمكن اعتبار دول الجوار من أهم المؤثرات على الاستقرار السياسي لأي دولة حيث دائماً ما ترتبط عمليات تحريك العنف في ما بين الدول بعنصر الجوار الجغرافي والاشتراك في الحدود، حيث هذه الوضعية تسهل عمليات تقديم الدعم والمساندة إلى القوة المناوئة أو إلى النظام الحاكم نفسه كما تسهل عمليات التسلل لممارسة التخريب والأنشطة الهدامة عبر الحدود[2].

وعند الحديث عن العوامل السياسية على المستوى الخارجي لا بد من التطرق لموضوع الارهاب لما لهذا الموضوع من تأثير واضح ومباشر على الاستقرار السياسي لأي دولة دون النظر إلى حجمها وقوتها، ويعرف الارهاب على أنه أي عمل تخريبي يراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس المواطنين وخلق الاضطراب والفوضى بهدف الوصول لغايات معينة[3].

ويعتبر الارهاب وسيلة لتحقيق أهدافاً غالباً ما تكون سياسية، وعليه فإن الارهاب يشكل أداة للرعب والخوف داخل المجتمعات ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين ويعرض الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي والعلاقات الدولية للخطر، وخصوصاً عند استخدامه من قبل بعض الدول كبديل للحروب التقليدية في صراعها واندفاعها نحو تحقيق مصالحها واهدافها الاستراتيجية.

([1]) هادي، رياض، مرجع سابق، ص 306

([2]) إبراهيم، حسين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1992، ص 341.

([3]) عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1986، ط 1، ص 45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يظهر فإن تأثير العوامل السياسية كأحد العوامل الخارجية المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي تظهر أكثر وضوحاً في المجتمعات المتأخرة التحديث (الدول النامية) بشكل أكثر وضوحاً من المجتمعات ذات التحديث المبكر (الدول المتقدمة) وذلك لما تعاني منه الدول النامية من ضعف نسبي في إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية[1].

ثانياً : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي نحو الطابع العالمي والكوني إلى ظهور هياكل دولية موافقة لهذا التطور والترابط وهي تعمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، ويمكن تحديد اهم العوامل الاقتصادية بما يلي:

1- المؤسسات الاقتصادية الدولية

يعتبر النظام الاقتصادي العالمي والذي يشمل ثلاث مؤسسات تتعامل مع قضايا التمويل والنقد والتجارة وهي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، ومهمتها فتح المجالات الوطنية وتكييف القوانين والسياسات بما يتماشى ومرحلة الاقتصاد المعولم، وهي المرحلة الجديدة، وهو ما يعني نهاية ما يسمى (الوطني) كرابط استراتيجي في الاقتصاد والتكنولوجيا، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تقيم علاقات جديدة كلياً مع الدولة كسلطة سياسية، أي تميز بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية وبالتالي تصبح القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد التكنولوجية والمالية في هذه الدولة أو تلك من صلاحيات هذه المؤسسات الدولية[2].

هناك من يرى بأن دور هذه المؤسسات له وجهان الأول : أنه يمكن اعتبار هذه المؤسسات والسياسات الصادرة عنها مصدر من مصادر الاستقرار السياسي لما لها من دور هام في معالجة

([1]) Das, hari hara, 1997 , introduction to political sociology.prin – art- india new delhi ,p113.

([2]) عمار، جفال، قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية) شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 156، السنة الثالثة عشر، صيف 2002، ص 31-32.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضايا التمويل والنقد والتجارة وخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي الدولي الذي ينعكس بشكل إيجابي على قضايا التنمية الشاملة، وبالتالي التقليل من البطالة ورفع دخل الفرد وغيرها من الأمور الاقتصادية الهامة التي لها دور مهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

أما الوجه الثاني : يتجسد من خلال الإجراءات والسياسات المتبعة في معظم دول العالم وخاصة النامية حيث تقوم هذه المؤسسات من خلال سياساتها بزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وافقار البلدان النامية وتخلفها مما يؤدي إلى تدهور النمو الاقتصادي وعدم استقرار النظام النقدي والتي تؤدي في نهاية إلى تعميق المديونية ثم التبعية الاقتصادية التي تعد من العوامل المؤثرة في استقرار نظام الدول[1].

ويظهر دور المؤسسات الدولية في خلق الاستقرار للدول وخاصة النامية منها عندما تعاني أي دولة نامية أزمة اقتصادية عميقة تشكل اختلالا واضحا بين الطلب الكلي والعرض الكلي للإنتاج، نتيجة تراكم المديونية الخارجية أو الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية والانسانية المعلنة، وبالتالي ستجبر تلك الدول إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض ووصفات وبالتالي تصبح أداة فعالة وقوية لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكثير من الدول[2].

([1]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها، مرجع سابق، ص 67.

([2]) الصديقي، سعيد، هل نستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربي، العدد 213، صنة 2003، ص 85.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهو يفرض على الاقتصاد المأزوم الالتزام بالضوابط والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي كشرط ضروري لعودة اقتصادها على وضعه الطبيعي وتسعى هذه الوصفات بسياسات التكيف الهيكلي (structural adjustment programs)[1].

في الواقع إن هذه السياسات قد تعمل على حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تأخذ وتطبق هذه الوصفات والسياسات، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص وتقليل المداخيل الحقيقية للمواطنين، وكذلك تدعيم التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة[2].

2- التبعية الاقتصادية :

إن التبعية الاقتصادية من المواضيع ذات الأهمية كونه يُعد عاملاً من العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي، حيث هناك شبه إجماع على أن التخلف الذي تعاني منه الدول النامية عامة والعربية خاصة حدث نتيجة إخضاع هذه الدول للنظام الرأسمالي العالمي، وترتب على عملية الاندماج تحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث ونهب ثرواتها والحيلولة دون تحقيق تراكمها التنموي والاستفادة من مواردها وبناء النظم السياسية والاجتماعية التي تلائمها[3].

وبالنظر إلى الدراسات التي تناولت العلاقة بين التبعية والاستقرار السياسي نرى أن معظم الدراسات تميل إلى أن زيادة التبعية تؤدي إلى احتمالات حدوث العنف السياسي، ويرجع ذلك إلى

([1]) الخوري، بشار ،مزيودي، صندوق النقد والبنك الدوليين، مجلة الجيش، العدد 201، آذار 2002، وثق بتاريخ، 2015/7/26، بيروت، شبكة الانترنت www.lebarmy.gor-16/news/?220

([2]) عمار، جفال، قوى ومؤسسات العولمة (التحليلات والاستجابة العربية) مرجع سابق، ص 35.

([3]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 1، ص 37، 1983.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن التبعية الاقتصادية تساهم في خلق مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي يكون لها دور في زيادة الصراعات والاختلالات في المجتمع[1].

إن محاولة الدول بناء مشاريع تنموية سريعة وشاملة، وعدم قدرتها في نفس الوقت على استثمار مواردها الطبيعية بشكل صحيح دفعها للجوء إلى الدول الكبرى لمساعدتها في استثمار هذه الموارد، الأمر الذي أوقعها في الاعتماد على الدول المتقدمة ومن ثم وقوعها في مشكلة التبعية الاقتصادية، مما أجبرها على الخضوع إلى سياسات وقوانين تفرضها الدول المتقدمة تؤدي في غالب الأحيان الاضرار بالمصلحة العامة.

3- الشركات المتعددة الجنسيات :

تطورت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات في العقود الأخيرة، حيث كانت في السبعينات تفوق (40) ألف شركة متعددة الجنسية بفروع تبلغ (170) ألفاً" وتهيمن بقوة على الاقتصاد العالمي وارتفعت هذه النسبة في أواسط التسعينات لتصل إلى 35 ألف فرع فقط في أمريكا واليابان وأوروبا الغربية[2].

وتمتلك الدول الخمس الأكثر تقدماً، وهي (الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) (172) شركة من بين الـ (200) شركة المرتبة من حيث أكثر الشركات المتعددة الجنسيات[3].

لذلك ليس من الغريب أن تقوم الدول الكبرى بخلق الاضطرابات والانقلابات العسكرية الاغتيالات السياسية في الدول النامية بسبب تعرض مصالح شركاتهم لأخطار مثل التأميم

([1]) معوض، جلال، علالة القيادة بالظاهرة الانمائية، دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة ،1985، ص 15.

([2]) عبد الحميد، ملكاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، موقع الحوار المتمدن على شبكة الانترنت، نشر بتاريخ 2015/1/12، وثق بـ 2015/7/27 الموقع www.mahear.org.

([3]) عمار، الجفال، قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية) شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص 33.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمصادرة، وبالتالي فإن تهديد مصالح هذه الشركات يمثل سبباً وذريعة للدول الكبرى للتدخل في دولة.

وتظهر خطورة الشركات المتعددة الجنسيات من خلال :

أ- تمثل مصدراً مهماً للمعلومات عن الأوضاع الداخلية للبلدان التي توجد فيها، والتي تقوم بتمريرها إلى حكومة (تلك الشركات)، بمعنى أنها تمثل ما يمكن اعتبار، جهاز استخبارات لحكومتها.

ب- التأثير في الحياة السياسية للبلد الذي توجد فيه بما يخدم مصالحها، وذلك إما بالتأثير في اتجاه دعم الأنظمة الحاكمة في حالة كونها تحقق مصالح تلك الشركات أو التأثير باتجاه الإطاحة بالأنظمة الحاكمة التي تمثل عقبة أمام مصالح وأهداف تلك الشركات، مثل دور واشنطن في إسقاط " فاراجاس " في البرازيل، وانقلاب كولومبيا عام 1953، وانقلاب بيرو عام 1962، ودور شركة الهاتف ITT في الاطاحة بحكومة تشيلي[1].

3- العامل الثقافي :

برز العامل الثقافي كأحد العوامل الخارجية المؤثر على الاستقرار السياسي بعد اجتياح العولمة الثقافية للعالم cultural globalization وهي تعني ذوبان العالم في كيان ثقافي واحد، وسيادة ثقافة واحدة في العالم، تجعل من الكون أمة واحدة، وكل ذلك بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات ومن ثم لا مجال للثقافة الخاصة بين الشعوب[2].

([1]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 144.

([2]) العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربية، مكتبة شذرات الالكترونية، نشر تاريخ 2012/1، وثق بتاريخ 2015/7/27 www.shathat.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العولمة الثقافية خلقت نوعاً من التكامل العالمي من خلال التجانس والترابط عبر مجالات وميادين الحياه المختلفة، وبنفس الوقت خلقت نوعاً من التفكك الذي تم من خلاله تفكيك الثقافات المحلية واعادة صياغتها وتكيفها، حيث تتداخل الثقافات ذات الطابع العالمي مع الثقافات المحلية الأمر الذي يترتب عليه مشكلات للتكيف والصراع والمقاومة[1].

وبالتالي فإن العولمة الثقافية تؤثر بشكل سلبي على كافة أنظمة الحياة اليومية للدول الأصيلة وتصدع المفاهيم القومية والوطنية، مثل الدين، واللغة، والتاريخ، والتربية، ووسائل الإعلام، المختلفة[2].

وهذا في الحقيقية ما يسمى بعولمة الحداثة، أي خلق آفاق للتشابه في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة، ولكن في الحقيقة هنالك عملية تفتيت للثقافات الوطنية وعمل على استقطابات وصراعات داخل الثقافات نفسها[3].

من أخطر افرازات العولمة الثقافية هو الارهاب الذي – عادةً – ما يكون فعل على ما تحدثه العولمة الثقافية وآثارها السيئة في المجتمعات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدول ويترك آثاراً سلبية على السكان والاقتصاد والأمن والسياسة، وقد تمتد تأثيرات هذه العمليات لفترات طويلة على الدولة والإقليم بشكل عام[4].

([1]) حسين، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1992، ص 227.

([2]) الفلاحي، عبد الله محمد، مظاهر اختراق العولمة الثقافية ومكونات الثقافة العربية الأصلية، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثامن، يناير – آذار، 2005، ص 211.

([3]) زايد، أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، العدد 1، المجلة 32، يوليو 2003، ص 25.

([4]) خريطة المستقبل العالمي، مجلس المخابرات القومي الامريكي (مشروع سنة 2002) المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 313، آذار، 2005، ص 53.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مؤشرات الاستقرار السياسي

تعددت الدراسات الاجتماعية التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي، وتعتبر عملية قياس الاستقرار السياسي من المشاكل التي تواجه الباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة وهذا بسبب أنه لا يوجد قياس مباشر لهذه الظاهرة بالإضافة إلى الاختلاف في درجة هذه الظاهرة بين بلد وآخر، ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر حيث يرى الكثير من الباحثين أن المظاهرات والاعتصامات ضد السلطة الحاكمة تدل على عدم الاستقرار السياسي بينما يرى آخرون أنها تُعد تعبيراً عن الرأي وهو ما يعكس مرونة المجتمع، وهناك من يرى أن التغيرات أو التعديلات الحكومية وأعمال الشغب لا تؤثر على مستوى الاستقرار السياسي لأن هذه التغيرات أو التعديلات ليس بالضرورة أن تعني التغيير في النهج أو النظام القائم، وأعمال الشغب قد تكون مؤقتة وردة فعل على حدث معين.

سيتم في هذه الدراسة قياس ظاهرة الاستقرار السياسي بالاعتماد على مجموعة من أهم المؤشرات التي يستعين بها معظم الباحثين المهتمين بهذا الموضوع والتي تناولتها العديد من الأدبيات السابقة والتي هي في نفس الوقت تكون أداة لقياس مؤشرات عدم الاستقرار السياسي باعتبارها الحالة النقيضة للمسألة التي هي موضع البحث.

إجمالاً لا بد من أن تتمتع مؤشرات الاستقرار السياسي بالواقعية أي يمكن تطبيقها على الواقع ووفقاً للشروط الآتية [1] :

([1]) إبراهيم، حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أن تغطي المؤشرات المقترحة الجوانب الأساسية للمفهوم النظري، ونظرا لصعوبة تحديد الظواهر الاجتماعية والسياسية فلا بد من الاعتماد على أكثر من مؤشر، لأن الاعتماد على مؤشر واحد لا يعبر عن الأبعاد المحورية للمفهوم.

2- لا بد من توفر المعلومات الكافية عن المؤشرات التي يطرحها الباحث، ولاسيما عند استخدام مؤشرات جديدة للمفهوم تختلف عن المؤشرات التي استخدمها غيره، من الباحثين أو عدل عليها.

3- لا بد وأن تتمتع المؤشرات بدرجة عالية من المصداقية، وسهولة الحصول عليها، وانخفاض تكلفتها، وأن يكون لكل المؤشرات المقترحة دلالة واحدة في مختلف الثقافات التي يتم فيها البحث.

ويمكن تحديد أهم هذه المؤشرات بالآتي :

أولاً : الاستقرار الحكومي Government stability :

تشير ظاهرة الاستقرار الحكومي إلى استقرار الأنظمة الحاكمة ونمط انتقال السلطة في الدولة واستقرار نهج اختيار الحكومات (رئيس الوزراء – الوزراء) ومدى وجود تعديلات حكومية أو إقالة الحكومة بشكل متكرر[1].

حيث إن بقاء السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة يعد مؤشراً للاستقرار السياسي بشرط أن تنال الحكومة الشرعية، في حين يعتبر التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[2].

([1]) سليمان، رائد، الاستقرار السياسي ومؤشراته، موقع الحوار المتمدن على شبكة الانترنت، نشر بتاريخ 2009، وثق بتاريخ 2015/7/29، الموقع www.ahewar.org.

([2]) الهيدروس، محمد، الأمن السياسي لدول الخليج العربي، الإمارات، دار العتيبي للنشر، ط 1، 1990، ص 20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقصود بنمط انتقال السلطة هو مدى القدرة على تغيير شخص رئيس الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنها عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي المتبع في الدولة، فهناك الأنظمة التي يأتي رئيس الدولة فيها عن طريق الانتخاب المباشر أو غير مباشر طبقاً لدستور البلاد، فإذا تمت عملية الانتقال كما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار الحكومي.

ثانياً : العنف السياسي (political violence)

العنف هو كل عمل من أعمال القوة، تخل بما للأشخاص من حرمة مصونة لذواتهم، وأموالهم، وأعراضهم[1].

أما العنف السياسي فهو : "أعمال التمزيق، والتدمير، والأضرار، والتي يكون غرضها، واختبار أهدافها، أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وإنجازها، وآثارها، ذات دلالة سياسية، أي تنمو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي، له آثاره على النظام الاجتماعي"[2].

والعنف سواء نظرنا إليه كتهديد، أو كوسيلة، فهو مورد، يعمل ويتكامل مع وسائل عمل أخرى في منطق المساومة والمفاوضة التي تحكم الحياة السياسية[3].

ومن أهم مؤشرات العنف السياسي :

1- عمليات الاعتقال المرتبطة بقضايا سياسية :

([1]) الجاسور، ناظم، موسوعة علم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2004، ص 266.

([2]) المرجع السابق، ص 266-267.

([3]) هرمية، غي، وآخرون، قاموس علم السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1 2005، ص 285.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاعتقال هو "سلب حرية المحكوم عليه وإلزامه بأعمال أقل مشقة من الأعمال التي يلتزم بها المحكوم عليه بالأعمال الشاقة"[1].

وتمارس أغلب النظم السياسية عمليات الاعتقال السياسي وخاصة في حالات الطوارئ أو في أعقاب أعمال العنف التي يمارسها بعض المواطنين، وتعتبر عملية الاعتقال من أكثر أشكال العنف الرسمي (الحكومي) انتشاراً حيث أن هذه العمليات تمكن النظم الحاكمة من ضرب العناصر المناوئة أولاً بأول، وغالباً ما تكون دائرة المعرفة بهذه العمليات ضيقة ولا تثير بلبلة أو شكوك لدى الرأي العام والسهولة واليسر في تنفيذها.

وتمثل هذه العمليات سلوكاً اعتيادياً في العديد من دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين[2].

2- أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية :

تأتي أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية في المرتبة الثانية بعد عمليات الاعتقال حيث تحاول النظم السياسية الحاكمة فرض سيطرتها للمحافظة على استمرار السلطة، لذلك لم تتردد بعض النظم في التخلص النهائي من العناصر المناوئة والقيام بإعدامها، وتأتي هذه العمليات بسبب ضعف وغياب الضمانات القانونية لحقوق المواطنين وحرياتهم وضعف الرقابة السياسية والشعبية، وتعتبر عملية الإعدام لأغراض سياسية مؤشراً مهماً على حجم العنف الذي تمارسه الأنظمة السياسية ضد مواطنيها[3].

([1]) إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي، مرجع سابق، 1992، ص 49.

([2]) حريز، عبد الناصر، الإرهاب السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، و ق، ص 48.

([3]) إبراهيم، حسين، ظاهرة العنف السياسي، مرجع سابق، ص 48.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ أن عقوبة الإعدام من العقوبات المنصوص عليها في قوانين ودساتير البلدان النامية بصورة عامة، ورغم كون أن هذه العقوبة تقرر بحق أصحاب الجنايات الخطيرة التي تمس كيان الدولة، إلا أنها تعتبر مؤشر خطير على قمع الحكومات للمناوئين لها من شعوبها[1].

3- الاغتيالات ومحاولات الاغتيال :

وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات رسمية وغير رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار، وفي مقدمتهم رؤساء الدول، ورؤساء مجالس الوزراء، والوزراء، وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية، ورؤساء تحرير الصحف[2].

ويستهدف الاغتيال السياسي إلى جانب الشخصيات البارزة في الحكم الشخصيات البارزة في المعارضة، وتكون دوافع الاغتيال السياسي وأسبابه سياسية، لأنه يعد أحد أساليب الصراع على السلطة بين المعارضة وأعضاء النخبة الحاكمة[3].

4- المظاهرات :

يقصد بها الاحتجاجات السلمية ضد النظام أو ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقاتها من خلال تجمعات من المواطنين، وقد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة، أو العمال، أو إلى فئات

([1]) الموسوعة العربية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، رئاسة الجمهورية، هيئة الموسوعة العربية، المجلد2، ص 729.

([2]) ليلة، علي، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، تحرير وتقديم، نيفين مسعد، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1995، ص 66.

([3]) العكرة، أودنيس، الإرهاب السياسي أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة الطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 80-81.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعددة، وقد تكون المظاهرة منتظمة ولكن في أغلب الأحيان غير منظمة، وتعتبر أحد الوسائل الشرعية للتأثير على صناع القرار السياسي وجزء من حرية التعبير[1].

تتطور المظاهرات بعض الأحيان لتتحول إلى أعمال شغب، ويقصد بها استخدام العنف من جانب تجمعات المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه، وكذلك ضد الممتلكات العامة والخاصة، فيما قد يصاحبها إمكانية القتل والتخريب والتدمير، وقد تكون أعمال الشغب عامة أو محدودة، بمعنى أنها قد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (مدن عديدة)، ويشترك فيها عدة فئات اجتماعية، وتمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب على نطاق واسع، وقد تكون أعمال الشغب محدودة في نطاق جغرافي ضيق نسبياً (حي، مدينة صغيرة) وتشارك فيها بالغالب فئة اجتماعية واحدة، ويكون حجم الخسائر المادية والبشرية الناجم عنها غير محدود[2].

بالمحصلة فإن بالإجمال فأن المظاهرات في البلدان النامية (دول العالم الثالث) غالباً ما يتخللها أعمال شغب وعنف، وهذا يعود إلى اختلاف درجة التطور السياسي والتنشئة السياسية، والثقافة السياسية بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث.

5- الاضرابات (strikes) :

الاضراب هو امتناع العمال في أحد مجالات الصناعة والخدمات عن العمل، فترة زمنية قد تقصر وقد تطول، ويكون هدفه الضغط والتأثير في الحكومة، أو أصحاب العمل، وذلك من أجل الاستجابة لمطالب الفئات التي أعلنت الاضطراب، ويكون الاضراب ذا تأثير فعال، من خلال ما يقود إليه من خسائر اقتصادية نتيجة الامتناع عن العمل، وبذلك يعد الاضراب سلاحاً بيد الطبقة العاملة (العمال).

([1]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص88.

([2]) Weinberg, Leohard B. introduction political terrorism. New York: graw. HILL publishing com pany. 1989. P 56

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- التمرد:

هو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الأثنين معاً، وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معنية لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته، وطبقاً لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين، وهناك التمرد العسكري وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو قوات الأمن، أو الأثنين معاً، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك تداخل وتشابك بين أحداث الشغب والتمردات، لذلك ذهب الكثير من الباحثين إلى ادراجهما في فئة واحدة.

7- الانقلابات أو محاولات الانقلاب :

يقصد بالانقلابات عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالباً ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها، أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها[2].

والانقلابات غالباً ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية، أو الشرطة، أو أجهزة الأمن، ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي، وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة[3].

([1]) الكيلاني، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، لبنان، دار هدى للنشر والتوزيع، جزء 4، ص 255.

([2]) حنفي، قدري، حول العنف السياسي رؤية نفسية تحديد وتقديم، نيفين مسعد، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 43.

([3]) هندريش، تيد، العنف السياسي : فلسفته، أصوله، أبعاده، ترجمة، عيسى طنوس وآخرون، بيروت، دار المسيرة، ط 1، ص 123، 1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- الحرب الأهلية:

وهي الحرب الداخلية في بلد ما والتي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان، كل فرد فيها يرى في عدوه وفي حتى من يريد البقاء على الحياد خائناً لا يمكن التعايش معه، ولا العمل معه في نفس التقسيم الجغرافي والترابي، ولكن تتعدد وتتنوع الأسباب المقدمة لنشوء الحروب الأهلية نرى بأن الحروب هذه تنتهي غالباً بالتفاوض لعدم إمكانية أي طرف إبادة الطرف الثاني إبادة كاملة[1].

مما تقدم من مظاهر للعنف السياسي يمكن حصر أسباب هذه الظاهرة في ثلاث أسباب رئيسية :

أ- الأسباب السياسية : وهي نتيجة لعمليات القمع، والفساد السياسي، وغياب التداول السلمي للسلطة، وعدم وجود ضمانات للحريات والديمقراطية، وقلة المشاركة السياسية.

ب- الأسباب الاقتصادية : البطالة بشقيها المقنع والصريح، والفساد، والتمايز الطبقي، والفقر، وارتفاع أسعار المواد الأولية، وانخفاض مستوى دخل الفرد.

ج- الأسباب الثقافية : إزدراء الأديان، ومحاولة تهميش الأقليات، ومخالفة الأعراف والتقاليد السائدة في مجتمع معين من قبل النظام السياسي الحاكم.

كل هذه الأسباب تولد ظاهرة العنف السياسي، وبالتالي يعرض الاستقرار السياسي للخلل، وعدم الاستقرار وبمحصلة يكون عموم المجتمع في مأزق أمني حقيقي.

([1]) ويكيبديا، الحرب الأهلية، نشر بتاريخ2010، وثق ب 2015/7/30 /http://ar.wikipedia.org/wiki

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع
التطور الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية اتجه الفكر الاقتصادي نحو الاهتمام بموضوع التطور الاقتصادي والتنمية، والذي استخدم أدوات التحليل الكلاسيكي الحدث neoclassical أو الكينزي kenesian في بناء نماذج واستراتيجيات وسياسات عامة تساعد البلدان الفقيرة على تحقيق التطور، وعليه فإن عملية التطور الاقتصادي تمثل ظاهرة حديثة نسبياً، وقد تعزز الاهتمام بالنمو والتطور من قبل البلدان الفقيرة، خصوصاً بعد نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت عملية التطور تحتل اهتماماً كبيراً واسعاً لا من قبل المختصين والمهتمين بالعلوم الاقتصادية فحسب بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المحلية والدولية.

وهكذا أخذت عملية التطور الاقتصادي تكتسب أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة البلدان المتخلفة اقتصادياً، والتي تشكل نحو ثلاث أرباع سكان العالم، وتتضمن عملية التطور الاقتصادي جملة من الأمور تشمل النمو وارتفاع دخل الفرد وكل ما من شأنه أن يحسن من العناصر الأساسية لحياة أفضل، مثل التقدم في التعليم والصحة والتغذية، وبيئة أنظف، ويتوافق التطور مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

ويرتبط موضوع التطور الاقتصادي بالعديد من العلوم الاقتصادية من خلال التعرف على الآراء والنظريات المختلفة التي تتصل بحركة المجتمع في عمله وتطوره، كما تربط هذه المادة بالنظرية الاقتصادية من خلال التعرف على القوانين الاقتصادية والعلاقة بين المتغيرات المختلفة، إضافة إلى ارتباطها بالتخطيط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم التطور الاقتصادي

يذهب الكثير من الباحثين إلى تعريف التطور الاقتصادي بأنها: " العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقة في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن"[1].

ويعرفه آخرون بأنها ″عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة"[2]

ومن هذان التعريفين نرى أن علمية التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هما مترادفان وإن ذهب بعض الاقتصادين إلى التمييز بينهما.

وهناك من عرف عملية التطور الاقتصادي بأنها : التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط [3].

أو أنها : الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي [4].

وذهب البعض على أن عملية التطور الاقتصادي الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو للناتج القومي، والعكس صحيح [5].

([1]) العمادي، محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، دار الحياة، ط 3، 1969، ص1.

([2]) Eric Bousserelle, dynamique Economic. Corissance, crises, cycles, Gualino, paris , 2004,P30

([3]) Meier.G.M and Baldwin,R.E:Economicdevelopment,NEW YOURK, john willey and sons,1975,p:1

([4]) Shapiro Edward macroeconomic analysis , thomsoh learning, 1995, p 429

([5]) الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان ،2002، ص371.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو أنها عبارة عن " معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة"[1]

وهناك العديد من الباحثين والأكاديميين والعلماء قدموا العديد من التعاريف الخاصة بالتطور الاقتصادي لكن بصورة أشمل ومنها :

إن التطور الاقتصادي "ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي، مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، أي أن التطور يتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع وفي العلاقات، التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار واقتران ذلك بآثار إيجابية غير اقتصادية"[2].

أو أنها "تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء"[3].

([1]) عبد الرحمن، إسماعيل، حزبي محمود عريقات، مفاهيم المالية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص373.

([2]) العين، نزار سعدالدين، إبراهيم سلمان، قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد، عمان، 2006، ص 313.

([3]) عجبة، محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 78

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يرى أن التطور الاقتصادي "فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل التطور الاقتصادي عمودها الفقري، فالتطور عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً"[1].

وعرّف آخرون التطور الاقتصادي بأنه " العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن".[2]

أو أنه " عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل في البناء والتطور كذلك اكتشاف لمواد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[3].

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التطور الاقتصادي هو "الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها، وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما ونوعا عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني"[4].

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم :

([1]) حامد، سهير، اشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007، ص 21.

([2]) عبد الملك، كامل، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص 20.

([3]) الحر ،عبد العزيز محمد، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003. ص 27.

([4]) Mere Nouchi, Crossahce – histore, Economic, edition Hazan, Paris ,1990, p44

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : التطور الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل التطور الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.

ثانياً : إن الزيادة التي سوف تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التصميم، أي لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو المحسوب بالأسعار الثابتة، وهو الأكثر تغييراً ومصداقية، والناتج المحلي الإجمالي الجاري، أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي أثر التضخم.

إن الكتابات بخصوص التطور الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون classical في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا. وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال التطور الاقتصادي، وهذه النظريات هي :[1]

أولاً : النظرية الكلاسيكية Classical :

رغم الاختلاف بين بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين، لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية التطور الاقتصادي[2].

إذ حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون اكتشاف أسباب التطور والنمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو والتطور أن يتحقق، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو والتطور الاقتصادي ما يأتي :[1]

([1]) القريشي، مدحت محمود، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 55.

([2]) القريشي، مدحت محمود، مصدر سابق، ص 56.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- اعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، واعتبروا الكلاسيكيون أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، لكن صحة التحليل المذكور هي رهن باقتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

واستناداً إلى ما سبق اعتقد الكلاسيكيون بأن القوى الدافعة للتطور الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال[2].

2- يرى الكلاسيكيون وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال وكما يأتي[3] :

أ- تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان : فالكلاسيك يرون أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور، وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال : إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض) وهذا يعني ارتفاع

([1]) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 2003، ص 76.

([2]) شعباني، إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997، ص 63.

([3]) جيمس جوانبني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي الخاص والعام، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، ص 19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور، وانخفاض الأرباح والادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال[1].

ولا شك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقيق افتراضاتها، وهي افتراضات غير واقعية حالياً، كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.

3- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض : إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقاً إلى أدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4- يعتقد الكلاسيكيون بأنه عند السوق الحرة فأن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5- مفكروا النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

6- يؤكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للتطور، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري، وحكومة، مستقرة، ومؤسسات تمويلية، منظمة، ونظام شرعي قانوني، ونظام كفؤ للإنتاج، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة وتحديد حجم العائلة[2].

الخلاصة أن الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للتطور، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع

([1]) دونيلا، ميدوز، ودونيسميدوز، حدود النمو، ترجمة سعد الأريل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط 1، 1986، ص 39.

([2]) روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2003، ص 68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات، وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة، هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية التطور الاقتصادي أيدوا سياسية عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

ثانياً : النظرية الكلاسيكية المحدثة Classical theory updated

إذا كان الاقتصاديون الكلاسيكيون قد اهتموا بجانب العرض فإن الاقتصاديين النيو كلاسيكيين اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك. وقامت النظرية النيو كلاسيكية على قانون تناقص الغلة لـ دافيد ريكاودو ونظرية السكان لـ مالتوس، فقد اعتبروا النيو كلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات، وبذلك لم تفسر كجزء من عملية النمو. وقام النيو كلاسيكيون بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي، حيث اعتبر الكلاسيكيون أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً، على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيو كلاسيكيون اعتبروا العملية مجزأة، حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة. ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخيرين بالمستثمرين، حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الاستثمار، حيث إن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً، والعكس صحيح[1].

ورفض الاقتصاديون النيو كلاسيكيون فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على :

- التقدم التكنولوجي : حيث يرى النيو كلاسيكيون أنه يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد.
- مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية : حيث يرى النيو كلاسيكيون أن أي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه جعل عدد كبير من الفرص الاستثمارية مربحة.

وبذلك فإن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتاً طويلاً حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي، وتفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الادخار من جانب السكان. كما رأى النيو كلاسيكيون أن النمو ذو طبيعة تدريجية متسقة، غير أن شومبيتر الذي انطلق في تحليله من الافتراضات التالية[2] :

- سيادة المنتج الذي يكيف، وفقا لمصلحته، أذواق الناس وبما يتلاءم ونوعية المنتجات التي يطرحها.
- يعمل الاقتصاد ابتداءاً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفرون المستلزمات اللازمة لاستغلالها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) وفا، عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 135.

([2]) عجمية ومحمد علي الليثي، محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، مفهومها – نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2004، ص 77–81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن تعذر ارتقاء الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالم يلفه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في اندفاع رجال الأعمال نحو الاستثمار[1].

قد خالف هذه النظرة على اعتبار أن التطور الاقتصادي يحدث في صورة قفزات أن تدفقات غير منتظمة، فهي وفقاً لقناعاته عملية غير متصلة، ازدهاراً وركوداً، ولكنها مستمرة تتواصل بشكل متدرج، يحتل الرائد أو المنظم مركز الصدارة فيها.

تتخلص نقاط الخلاف بينه وبين الكلاسيك في :

1- الأهمية الخاصة التي يحتلها المنظم في تحليله، والذي يختلف عن الرأسمالي في كونه يدير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وليس بالضرورة أن يكون هو من قدمها.

2- يعتبر الأرباح الاحتكارية لها دور مهم، لأنها تحفز المنظم على إقامة المشروعات وعلى الإبداع، بينما يعتبر الكلاسيكيون الأرباح الاحتكارية على أنها تمثل انحرافاً في طريقة عمل السوق وخروجا عن المنافسة الحرة.

3- تفريقه بين الاختراع intention الذي يشير إلى انجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج، وبين الابتكار أو التجديد innovation الذي يشير إلى جهود المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح.

4- ربط الاستثمار بالائتمان الذي يمكن أن يخلقه الجهاز المصرفي، وليس بالادخار الحقيقي مثلما يعتبر الكلاسيكيون[2].

([1]) فيصل يونس، عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 23.

([2]) زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997، ص 447-448.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى شومبيتر أن النمو طويل الأجل لا يمكن تفهمه في النظام الرأسمالي إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية، ففي مراحل معينة من مراحل النمو تكون هناك درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، بحيث يصعب التقدير عند رجال الأعمال، وبالتالي يتردد رجال الأعمال العاديين في الاستثمار. ويتطلب الأمر هنا نوعاً معيناً من المستثمرين هو المنظم entrepreneur الذي هو فرد مغامر، شجاع، بعيد النظرة، مجدد للسلع والطرق الإنتاجية، مبدع، يزيد من كفاءة الموارد المستخدمة، ينافس بواسطة السلع الجديدة وليس بالسعر، وبالتالي فهدفه المباشر ليس الربح ولكن السيطرة، وخلق سوق خاص، أو التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية.

وقلل شومبيتر من دور المستهلك في التجديد الذي هو من صنع المنظم ودوره في التطور، والذي هو استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في سلع جديدة بغرض الربح، عكس الاختراع الذي هو انجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج.[1]

واعتبر شومبيتر التجديد الذي يقوم به المنظمون هو مصدر الرخاء والحيوية في النظام الرأسمالي، وأن صورة القفزات التي تحدث وفقها التطور هي نتيجة لجهود المنظمين الذين يبدأون في استغلال الفرص الجديدة للاستثمار – والتي هي متاحة باستمرار – عندما يصل الاقتصاد إلى الوضع الذي أطلق على النيو كلاسيكيون اسم الركود، حيث أن استغلالهم لهذه الفرص والربح المحقق بها يجعلها جذابة لرؤوس الأموال من القطاعات الأخرى، فخرج منها، وبالتالي يقل إنتاجها، وترتفع بذلك أسعارها الاستهلاكية والاستثمارية (الاستهلاكية بسبب خروج الاستثمارات منها، والاستثمارية نتيجة لارتفاع سعر السلع الاستهلاكية من أجل الاستثمار) وتحدث بذلك عملية انتعاش اقتصادي تؤدي إلى انخفاض البطالة.

([1]) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 447.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل هذه الظروف يحدث ما سماه شومبيتر عملية الهدم الخلاق، والذي تعد حاليا المحرك الأساسي للتجديد والابتكار واستمرارية النمو والتطور في العالم، والتي سيكون لها الفضل الكبير في ظهور نظريات النمو الذاتي فيما بعد، وبالتالي في استدامة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على الأخص.

ثالثاً: النظرية الكنزية Keynesian theory

لقد كان التطور الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة التطور الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل وساع من جهة أخرى[1].

انتقد كينز KEYNES النظرية الكلاسيكية وقانون SAY، وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تمكن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تمكن في جانب الطلب الفعالeffective demand [2].

ويرى كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة)[3].

([1]) عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002، 2003/ ص151.

([2]) بيرو، فرانسوا، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ن بيروت ،1983، ص 97.

([3]) الدوري، أحمد محمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 97.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزه على عملية النمو والتطور، وتعامل مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط[1].

يعتبر نموذج harrod – domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات الطور المستقر في هذه البلدان، وتوصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار دورا مهما في عملية التطور.

ومن جانب آخر بحث DOMAR الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل[2].

رابعاً : النظرية الجديدة (الداخلية) The new theory

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو الطويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، وقد ازدادت المعارضة للنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانيات والتسعينات ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات Divergence الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديد هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية)[3].

([1]) عجمية، محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 37

([2]) القريشي، محمد مدحت، مصدر سابق، ص 61.

([3]) زمام، نور الدين، القرى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 81.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطاراً نظرياً للتحليل التطور الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة تفسر الاختلافات الحاصلة في معدلات التطور فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق[1].

باختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي، والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجياً في معادلة النمو لـ solow والذي يعرف بمتبقى solow وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد[2].

يتعزز موقف النظرية الجديدة من خلال التأكيد بأن التعليم والبحث العلمي والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة[3].

والنظرية الجديدة ترفض أن تفترض بأن معدل الأدخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجية وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بني بلدان العالم. وحيث إن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى لو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال)[4]

([1]) القرشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار الوائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 75.

([2]) العقاد، مدحت، محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980. ص 19.

([3]) عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية ،بيروت، ط 1، 2000، ص 84.

([4]) حبيب، كميل، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2004، ص 97.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل يمكن أن يكون هناك التقاءاً مشروطاً إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان ومعدل الاستثمار ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم والبحوث والتطوير والتجارة وكذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي[1].

وقد أشار n.kaldor إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج يبقى ثابتاً مما يعني ثبات عوائد رأس المال. ويكمن تفسير kaldor في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) محي الدين، عمرو، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص 113.

(2) سلامة، رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص 127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس

عوامل التطور الاقتصادي

إن التطور الاقتصادي يتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج factors of production وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التطور الاقتصادي تتطلب أيضاً عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتطور مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التطور.

أولاً : تراكم رأس المال capital accumulation

لتراكم رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق التطور الاقتصادي تكمن في أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد الإنتاجية ويمكنه من أن يحقق معدلاً عالياً للنمو بالإضافة إلى أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعد محدداً رئيسياً لنمو الإنتاجية[1].

وفي ضوء ذلك تؤكد البلدان النامية على أهمية تراكم رأس المال وعلى الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج، باعتبارها الوسيلة للتخلص من الفقر ويساعد على توفير البنية التحتية اللازمة للمشروعات بقصد تطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية[2].

وعلى الرغم من ذلك ما زالت البلدان النامية تعاني من ضعف تراكم رأس المال بفعل العديد من العوامل من أهمها ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية واللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية[3].

([1]) القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان ،2007، ص 163.

([2]) توماس، ستتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، بيروت، دار الفارابي، 1978، ج 2، ص 20.

([3]) شافي، محمد زكي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلدان على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلاً عالياً من التطور، والسلع سوف تتوزع على عدة أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات والتي تقوم بإنتاج السلع الأخرى[1].

وهناك استثمار في البنى التحتية infrastructures investment مثل خدمات النقل وتوليد الطاقة والاتصالات، وهناك إنفاق يكون على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما[2].

وكذلك هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

ورأس المال يكون على نوعين[3] :

1- رأس المال المالي : والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

2- رأس المال الحقيقي أو المادي : والذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام.... الخ.

ويقسم رأس المال الحقيقي إلى ثلاثة أنواع :

أ- رأس المال الثابت : والذي يتمثل في المصانع والمكائن والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج ووسائط النقل.... الخ.

([1]) رمسيس، نادية، النظرية التربية والتنمية العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط 1، 1984، ص170.

([2]) Peter hesitated Philip aghion, endogenous growth theory, Massachusetts institute of technology, third printing ,1999, p83.

([3]) نعمة الله، أحمد رمضان، اخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- رأس المال المتداول : ويتمثل بالمواد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.

ت- هناك رأس المال يدعى برأس المال الفوقي الاجتماعي social overhead capital : ويتمثل بالأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين، مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور أو ما يعرف بالبنية التحتية.

ومن جميع ما تقدم أعلاه نرى بأن تراكم رأس المال يؤدي إلى توفير قدراً أكبر من رأس المال لكل عامل للعمل، وهذا مهم جدا للبلدان الأقل تطوراً والتي تتميز بفائض العمل، كما أن وجود رأس المال يشجع على التخصص وتقسيم العمل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الإنتاجية[1].

إضافة إلى ذلك فإن رأس المال يكون العامل الرئيسي لتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي، ذلك لأن كل سلعة هي متضمنة للتكنولوجيا، كما أن زيادة حجم السلع تتوافق مع المكائن المحسنة والأدوات، لهذا فإن تبني طرق محسنة للإنتاج تقترض إمكانية زيادة رأس المال، وعليه فإن التقدم التكنولوجي الذي يتحقق بتراكم رأس المال يكون من الأمور المهمة[2].

ويجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في عملية التطور الاقتصادي، وهو ليس مهما بحد ذاته فحسب بل هو الوسيلة الرئيسية للتقدم العلمي والمعرفة والتي بدورها تعتبر محدداً رئيسياً لنمو الإنتاجية[3].

([1]) القريشي، مدحت، مصدر سابق، ص 170.

([2]) Rupert, Costanzo, the value of the worlds ecosystem services and natural capital , nature, 1997, p58

([3]) حربي، محمد موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 1997، ص39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا يتضح أن البلدان النامية تعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما بالإضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفوءة لزيادة خزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة، وبالمقابل فأن البلد المختلف هو البلد الذي يمتلك مقدرا صغيرا من خزين رأس المال، وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، وعلى كل حال فأن التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا جدا وفي محله[1].

ثانياً : الموارد الطبيعية

توفر الموارد الطبيعية قاعدة للتطور الاقتصادي بطريقتين :

1- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها والتي توفر للبلاد سيولة مادية تمكنها من استيراد السلع الضرورية للتنمية.

2- تمكين البلد من تصنيع وتحويل المواد الخام إلى سلع نهائية تعد للتصدير[2].

وحول أهمية الموارد الطبيعية في عملية التطور، يمكن القول إن الموارد الطبيعية يمكن لها أن تكون أداة فعالة في عملية التطور، ويمكن التدليل على ذلك بأن الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة اللذان – وبسبب توافر الموارد الطبيعية فيها – تمكننا من تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي، علاوة على بعض البلدان التي اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط[3].

([1]) كرم، انطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الأنماء القومي، بيروت، 1980، ص63.

([2]) موسيشت، دوغلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2007، ص32.

([3]) مقلد، رمضان، محمد، وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص61.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين لا يرون أهمية كبيرة للموارد الطبيعية في التطور فيقولون بإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع، فالانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر قد أثر على أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التصنيع، لأنه جعل مشكلة الحصول على المواد الأولية بتكلفة أقل ومن أماكن مختلفة أقل صعوبة من السابق، كما أن التقدم التكنولوجي قد عمل على تقليل كميات المواد الخام المطلوبة للإنتاج، وجعل استخدامها أكثر كفاءة وسهل عملية استبدال مواد الخام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية[1].

وعليه فإن هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل مما كانت في السابق، فالتقدم التكنولوجي قد ساهم في توسيع إمكانات اختيار طرق عديدة ومختلفة لإنجاز الوظائف الإنتاجية، والتي أدت الى تراجع مكانة الموارد الطبيعية في التطور الاقتصادي لكن ذلك لا ينفي أهمية الموارد الطبيعية في عملية التطور الاقتصادي، وخصوصاً في المرحلة الأولية للتطور إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزاً وعاملاً مساعداً على النمو والتطور[2].

ثالثاً : الموارد البشرية :

يقصد بها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي من الممكن استخدامها في إنتاج السلع أو أداء الخدمات[3].

([1]) مقلد، رمضان محمد، وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص68.

([2]) عجمية، محمد عبد العزيز، وناصف، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006، ص78.

([3]) محمد، مدحت، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2007 ،ص188.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلعب الموارد البشرية دوراً مهماً وكبيراً في عملية التطور على اعتبار أن الإنسان هو غاية النمو والتطور ووسيلتها في نفس الوقت، وبما أن الإنسان غاية التطور، فإن الهدف النهائية لها هو رفع مستوى معيشته، وحيث إنه في ذات الوقت وسيلة لها فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التطور وإن مثارها ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تبين أهمية الموارد البشرية في عملية التطور[1].

وكما ارتبطت عملية التطور الاقتصادي يتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلاً بالتعليم والتدريب والتغذية وغيرها والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ولهذا فإن عملية تخطيط التطوير ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استقرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه[2].

والعمل ليس عاملاً رئيسياً من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو والتطور الاقتصادي، ففي معظم البلدان النامية أن العمل هو من العوامل الإنتاجية الفائضة، وأن عدم استغلاله الاستغلال الأمثل سوف تخفض من مستوى الإنتاج، وبالتالي من مستوى المعيشة ويذهب الباحثون إلى توزيع الموارد البشرية إلى مجموعتين[3] :

1- العمل المادي: إن زيادة أعداد العاملين تساهم في التطور، إلا أنه مع تقدم التطور فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم والمهارات ورأس المال والتكنولوجيا. وأن مساهمة العمل المادي في النمو والتطور تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية، كما أن للعمل الماهر أهمية كبيرة في النمو وخاصة في الأزمنة الحديثة، وأن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث :

([1]) محمد، محت، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2007، ص192.

([2]) الهيتي، صبري فارس، التنمية الكاتبة والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج، عمان،2006، ص19.

([3]) الهيتي، صبري فارس، مصدر سابق، ص35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تمكن من استخدام كفء لرأس المال المادي، فالعمل الماهر يمكن أن يستوعب أحدث وسائل الإنتاج.
- يساعد على زيادة مستوى إنتاجية العمل، والتي تمثل إضافة للإنتاج وزيادة لدخل العمل.
- أن رأس المال البشري يمثل مكسبا مهما للتطور، وأن زيادته يمكن أن تكون عونا في تغيير العادات والتقاليد والمواقف التي قد تعيق عملية التطور[1].

2- القدرات الإدارية : إن للقدرات الإدارية والتنظيمية أهمية كبيرة، فالإدارة تساهم في التطور من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، مثل إدارة المشتريات والتسويق والتخزين والتمويل لردم الفجوة التي قد تحصل بين المشتريات والتسويق.

وعليه فإن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشرية، وفي المراحل الأولية العملية التطور فإن العامل الوحيد المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة، ومع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دوراً مهماً ومتزايداً[2].

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن سبب تعثر وفشل برامج التطور في الكثير من البلدان النامية هو بسبب فقدان الملاكات الفنية الماهرة وليس لعدم توفر الوسائل المادية، وهو ما أدى إلى الاهتمام بنوعية الموارد البشرية ودورها الحاسم في الإنتاج والتطور الاقتصادي[3].

وبذلك يمكن القول إنه من الصحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية كلها تلعب دوراً مهماً في التطور الاقتصادي ولكن ما من أحد منها يفوق في الأهمية عنصر الموارد البشرية، ومما لا

([1]) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص32.

([2]) العيسوي، إبراهيم، التنمية في العالم متغير، مصدر سابق، ص40.

([3]) شعياني، إسماعيل، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1996، ص96؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شك فيه أن الاهتمام بالموارد البشرية والاتجاه للبحث في مجالات الاستثمار في تنميتها يأتي أساساً من إدراك أهمية هذه الموارد في عملية الإنتاج وبالتالي تحقيق التطور الاقتصادي[1].

رابعاً : التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها التنظيم والاستخدام المؤثر والفعال لمعرفة الإنسان وخبرته من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية، وتوجيه الاكتشافات والقوى المحيطة بنا بفرض التطوير وتحقيق الأداء الأفضل، أو هي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ومستجداتها من الاكتشافات في تطبيقات وأغراض علمية[2].

ومع التطور التكنولوجي الكبير في العصر الحالي، أصبحت التكنولوجيا كلمة ملازمة للتطور وأداة فعالة وأساسية لتحقيقها شأنها شأن غيرها من المقومات الأساسية وفي كثير من الأحيان أكثر من غيرها، وعلى ذلك أصبح التطور الاقتصادي يتطلب حصول تقدم تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج، وإبداع وسائل جديدة في البحث والتفكير والاستخدام الأمثل للموارد[3].

ويمكن القول إن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التطور الاقتصادي يتطلب فيما يتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا

([1]) الهيثي، صبري فارس، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطني العربي، دار المناهج، عمان، 2006 ،ص38.

([2]) قنديلجي، عامر إبراهيم، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، عمان، دار الميسرة للنشر، ط 1، 2001، ص331.

([3]) حلباوي ،يوسف، وخرابشة، عيد، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ،1989، ص127.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التطور الاقتصادي يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات[1].

كما أن التقدم التكنولوجي يلعب دوراً في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، وأن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج[2].

ولا بد من ملاحظة أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر أهم الوسائل في تحقق التطور، وهناك إمكانات كبيرة للحصول على أنواع عديدة من التكنولوجيا الملائمة للبلدان النامية وبشروط ميسرة وخاصة في مجال الصناعات التقليدية والتي تمتاز بوجود قدر كبير من المنافسة في العديد من المجهزين في الأسواق الدولية[3].

والتكنولوجيا الحديثة تتصف بخضوعها للاحتكار إلى حد بعيد في جوانب عديدة منها، وخاصة بالنسبة للصناعات الصاعدة مثل الالكترونيات الدقيقة والبتروكيماويات والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاعة والمواصلات، وفي مثل هذه الحالات قد تزداد تكلفة وصعوبة الحصول على التكنولوجيا لأن الشركات المالكة للتكنولوجيا تهدف إلى الحصول على أقصى الأرباح الممكنة[4].

وعليه يتعين على البلدان التي تعمل على تحقيق التطور الاقتصادي العمل على تعزيز القدرات التكنولوجيا لديها، واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة وبمختلف الوسائل ومنها[5] :

1- الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي.

([1]) سوبني، بعد الهادي، عبد القادر، سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، أسيوط، 2002، ص90.

([2]) Agrawal, A.N., economics of development and planning , kandanlal, second, edition,1993,p112

([3]) معروف، هوشيار، التكنولوجيا القول الاقتصادي، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن ،2003، ص61.

([4]) الحبيب، فايز إبراهيم، التنمية الاقتصادية بين النظرية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، 1985،ص131.

([5]) القريشي، مدحت، مصدر سابق، ص170.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- توجه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث.

3- التعاون بين البلدان الساعية وراء التطور فيما بينها في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.

4- تركيز الجامعات والمعاهد العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور الفني والتكنولوجي.

ويتعين على الدولة أن تخلق البيئة الملائمة للتطور من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات، والعمل على تغير مواقف الأفراد حيال التطور وخلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التطور ومتطلباته [1].

ولا يفوتنا أن نذكر بأن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددةً، وأهمها[2] :

1- التقدم التكنولوجي المحايد، وهو عندما يكون الإنتاج الأكبر يتحقق بنفس الكمية والتركيبة من عوامل الإنتاج.

2- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل والموفر لرأس المال، فالأول يحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر باستخدام نفس الكمية من العمل، كما هو الحال عند استخدام الكومبيوترات والمغازل الاوتوماتيكية والجرارات الزراعية. .. الخ، أم التكنولوجيا الموفرة لرأس المال فتحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر بنفس الكمية من رأس المال، وهذا النوع من التقدم ظاهرة نادرة.

3- التقدم التكنولوجي الموسع للعمل أو رأس المال ويحدث هذا عندما تكون نوعية ومهارة العمل نتيجة للارتفاع.

([1]) Peet, richardk whit elain hard wick, theories, of development , the guildfrd, 1999, p75

([2]) هوشيار، معروف، مصدر سابق، ص36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر العوامل الأربع التي سبق ذكرها هي العوامل المادية الرئيسية الواجب توفرها من أجل تحقيق عملية التطور الاقتصادي، ولكن يرى الباحثين في مجال عمليات النمو والتطور الاقتصادي بأن العوامل هذه وحدها ليست كافية من أجل تحقيق المراحل المطلوبة من عملية التطور، لذلك هم أرفقوا مجموعة ثانية من العوامل يجب توافرها من أجل تحقيق التطور، وهذا العوامل هي[1]:

أولاً : العامل السياسي: أحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، فكما هو معلوم بأن ظاهرة الاستعمار أحد أهدافها الرئيسية استغلال ثورات المجتمعات المختلفة مع إهمال جانب التطور الاقتصادي فيها تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطاً هاماً وأساسياً والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم[2].

ويتطلب نجاح عملية التطور الاقتصادي إنشاء تنظيم سياسي ممثل لصالح القوى الصاحبة المصلحة الحقيقية في التطور حيث يلعب التنظيم السياسي دور تعبئة الجماهير لعملية التطور الاقتصادي عن طريق خلق الوعي الانمائي وترسيخه، فالتطور الاقتصادي بمثابة وثيقة تأمين قومية تقتضي التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، ويلعب التنظيم السياسي دور خلق إدارة التغيير لدى الجماهير وإرضائهم بتقديم التضحيات المطلوبة لعمليات التطور الاقتصادي[3].

([1]) السيد ،سليم محمد ،وعبد المنعم، نيفين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 1997، ص9.

([2]) عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، 1992، ص 164.

([3]) ايكان، والتر، مقدمة في التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد عزيز، بنغازي، منشورات جامعة قارينوس، ط1، 1983، ص97-98.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلاصة القول إن التطور الاقتصادي يتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من أجل إنجاح عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذه الكمية وخلق هذا التلاحم[1].

ثانياً : العامل الثقافي:

تتطلب عملية التطور الاقتصادي تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادراً على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجيا، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملاءمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع[2].

وتهدف الثورة الثقافية خلق جو التحدي من طرق الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلاً من روح التغيب والتجريد، وتهدف الثورة كذلك إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد، ذلك أن التطور الاقتصادي لا يتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق عقل يبدعها ويسيرها ويديرها مع الاعتناء بها[3].

وكذلك تتطلب عملية التطور الاقتصادي تغيراً جوهرياً في مناهج التعليم السائدة إذ من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره[4].

([1]) علي، محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 1989، ص 1531.

([2]) معوض، جلال، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ط 1، 1997، ص 141.

([3]) عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص49.

([4]) عوض، جلال، مرجع سابق، ص150.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : العامل الاجتماعي:

إن التطور الاقتصادي يتطلب تغييراً في القيم والعادات السائدة إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغييراً جذرياً في الجو الفكري العام وادخار أفكار جديدة وقيم جديدة، فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في عملية اختيار القياديين وذلك سوف يؤثر على عملية التطور الاقتصادي.

رابعاً : العامل التنظيمي والإداري:

يحتاج التطور الاقتصادي إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة[1].

وتتطلب العملية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية[2].

وعليه فإن التطور الاقتصادي في بلدان العالم الثالث يتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية التطور الاقتصادي، يكون ذلك يتمتع الجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة، الأمر الذي يقتضي توسيعه وإعادة تنظيم الإدارات المالية، مصلحة الضرائب مثلاً – مع تغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلائم مع حاجات التطور.

إذن يجب إزالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة للقرارات الإدارية، وهذا لأن سوء الإدارة قد يعثر عملية الأنماء وزيادة سوء استخدام الموار[1].

([1]) زايد، أحمد، الدولة ونمط التنمية في المجتمعات العالم الثالث، المعهد العربي للتخطيط، دار الرازي للطباعة، الكويت، 1991 ،ص17–18.

([2]) مبيض، عامر، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية، مصطلحات ومفاهيم، دارا لقلم العربي، حلب ،2003، ص330.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتناولنا هذه العوامل، أي السياسية، الثقافية، الاجتماعية والإدارية، نرى أنها عبارة عن متطلبات وعوامل حقيقية للوصول إلى التطور الاقتصادي، أي العوامل والمتغيرات التي يجب أن تحدث في المجتمعات والأمم للدخول في عملية التطور الاقتصادي السريع، أو هي استعدادات لأي مجتمع يود الرقي والدخول في التطور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) قبرصي، عاطف، أعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد8، 2000، ص 50–58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس

مؤشرات التطور الاقتصادي

تطرح فكرة التطور الاقتصادي ذاتها ضرورة القياس، سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النتائج. ونظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التطور فإن نتائج المؤشرات بدورها عرفت تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفاً بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه "الذي يشير إلى شيء أخر" ولكن بالاستعمال الفعلي كثيراً ما يتم الخلط بين الاحصاءات والمتغير والمؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تطور" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التطور أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التطور وبذلك يكون مؤشر تطور باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتطور أو عنصر من عناصرها وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابلاً بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة، بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر، مثل أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشراً لقياس مستوى الصحة العامة وأهم مؤشرات التطور الاقتصادي هي :

أولاً : المؤشرات الاقتصادية:

تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي الكلي أو للفرد.

إجمالا يمكن تحديد أهم المؤشرات التي تندرج ضمن المؤشرات الاقتصادية هي :

1- زيادة الدخل القومي : الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي، لأن زيادته عن أهم أهداف تلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا تمكنت زيادة الدخل من أحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية[1].

وإن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد تحكمه بعض العوامل، كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى العمل، وعلى تحقيق نسبة أعلى من الدخل لتلبية الحاجات الأساسية لزيادة السكان، ولكن هذه الزيادة السكانية مرتبطة بإمكانية الدولة المادية والفنية، فكلما كان هنالك توافق في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولا ننسى بأن السكان هم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب، مما سيؤدي لزيادة الإنتاجية[2].

وتختلف القاعدة التي يستخدم عندها حساب الدخل القومي بما لا يتوفر معه الدقة الكافية عند مقارنة رقم متوسط دخل الفرد الواحد في بلد معين بنظيره في بلد آخر، ومن مظاهر هذا

([1]) عريقات، حربي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص56.

([2]) زهران، حمدية، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، قاهرة، 1980، ص222.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختلاف مثلاً : وجود اقتصاديات معينة لا تحتسب بعض أجزاء من مكوناتها في التداول النقدي، إلى الجزء من الناتج القومي الموجه للاستهلاك الشخصي والذاتي[1].

وهذا ما يبدو واضحاً في الاقتصاديات المختلفة حيث يغلب الطابع الزراعي على الإنتاج، حيث يستهلك المزارعون جزءاً كبيراً من انتاجهم دون أن يدخل التداول، كما ويلاحظ أن بعض الدول لا تدخل في مكوناتها الدخل القومي من إيجارات المساكن التي يسكنها أصحابها، ولا تقدر لها قيمة مفترضة، وكثيراً من هذه الحالات التي تحدث بها تسربات في حساب الدخل القومي، مما يؤدي إلى اختلاف الدخل القومي من بلد إلى أخر، ويوجد الفروق الظاهرية عند المقارنة داخل بلدين[2].

ولا بد من تحقيق الزيادة في الدخل القومي، لأن انخفاضه يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على وجه العموم، فضلاً عن انخفاض مستوى الإدخار وبالتالي الاستثمار، وبالنظر على انخفاض مستوى الدخل يستأثر الانفاق على ضروريات الحياة بالشطر الأعظم من الدخل، بحيث لا يفيض سوى أقل القليل للأنفاق على الصحة أو التعليم، أو الذهاب إلى الارتفاع بمستوى رأس المال القومي[3].

2- التجارة الخارجية (تحقيق الفائض في الميزان الخارجي) تُعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية بأي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق أسواق جديدة أمام منتجات الدولة[4].

([1]) عريقات، حربي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص56.

([2]) عريقات، حربي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص58.

([3]) Meier ,G. M&Boldwin, R.E. Economic Development. Jhon willy and sons, new York , 1975, p11-35

([4]) الجمل، الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، ط 1، عمان، الأردن، 2003، ص12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتساعد التجارة الخارجية كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، أو تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية، وبالتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشرة بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، أو انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري[1].

وهناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، فالتطور الاقتصادي وما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى الدخل القومي، يؤثر في نمط وحجم التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي، وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتطور الاقتصادي يستهدف ضمن ما يستهدفه زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي والتاريخ الاقتصادي إلى بعض الدول، يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول[2].

إن التجارة الخارجية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية التطور الاقتصادي وبالتالي من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات ينتج عنها مكاسب جديدة في صورة، رأس المال الأجنبي والذي يلعب دور في زيادة الاستثمارات الجديدة كبناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتطور الاقتصادي[3].

([1]) الجمل، الجمل، التجارة الخارجية، مصدر سابق، ص16.

([2]) القياني، محمد، التجارة الخارجية، مركزا البحوث، السعودية، الرياض، 1992، ص12.

([3]) بكري، كامل، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمارات الأجنبية تتصف بالتعدد، والتباين من حيث النوع، والأهمية النسبية، والخصائص المميزة لكل شكل، وسياسة بين سياسات الاستثمارات الأجنبية ويقابل ذلك كله تباين، واختيارات، وتفضلات الدولة المضيفة من ناحية، والشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى، فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات[1].

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية أشكال متعددة وهي :

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة : حيث ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي والمطلب للطرف الأجنبي لمشروع استثمار، سواء كان مشروعاً للتسويق، أو للبيع، أو التصنيع، أو الإنتاج، أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي[2].

ويقسم هذا النوع من الاستثمارات إلى نوعين :

الأول : ما يعرف بالاستثمار المشترك : وهو الاستثمار الذي يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويشمل ذلك رأس المال، والإدارة والعلامات التجارية، وتكمن أهمية هذا النوع في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم في التطور التكنولوجي وخلق فرص للعمل[3].

([1]) حسين، مرفت، أثر الخصخصة على مستوى أداء الشركات في قطاع الأعمال العام، العربية للنشر، القاهرة، 2001، ص48.

([2]) رضا، عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية

([3]) العطية، عبد الحسين وادي، الخصخصة في البلدان النامية / ايجابياتها وسلبياتها، دار الرشيد للطباعة، بغداد، 2012.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشمل كذلك ما يرتبط بها منافع أخرى بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة التصدير والحد من الاستيراد، وكذلك تنمية قدرة المديرين الوطنيين، وخلق علاقات تكامل اقتصادي رأسية أمامية، وخلفية مع النشاطات الاقتصادية، والخدمية المختلفة في الدول المضيفة[1].

وبعد انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ارتفاع درجة الاستقلال في الدول النامية عن الدول المتقدمة من أهم أسباب شيوع هذا النوع في الدول النامية[2].

وهنالك بعض العيوب المسجلة على هذا النوع وتتمثل في حرمان الدول المضيفة من مزايا هذا النوع، كقلة مساهمة هذا النوع في تحقيق أهداف الدول النامية لتوفير العملة الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات مقارنة بأنواع أخرى، كما يؤدي انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي نقل إسهامات هذا المشروع، وتحقيق أهداف الدولة من زيادة فرص التوظيف[3].

النوع الثاني : هي الاستثمارات المملوكة بالكامل من المستثمر الأجنبي : وهي أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، ومع ذلك كثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً بل ترفض في أغلب الأحيان في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بينهم العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

([1]) رضا، بعد السلام، محددات الاستثمار، مرجع سابق، ص41.

([2]) أبو فتحي، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار المباشر، المكتب العربي الحديث ،لبنان، 1987، ص15–17.

([3]) أبو فتحي، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار المباشر، مرجع سابق، ص22–25.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الاستثمارات في مجال الإنتاج من خلال التراخيص والاتفاقيات والمشروعات والعمليات، وعقود التصنيع وامتياز الإنتاج الدولي من الباطن.

ج- الاستثمارات في مجال التصدير والبيع والتسويق من خلال التراخيص واستخدام العلامات التجارية، والخبرات التسويقية، والإدارية والوكلاء، والعقود، واتفاقيات الوكلاء والموزعين والمعارض الدولية[1].

وتكمل مزايا هذا النوع الأخير لأسباب (سياسية واقتصادية حيث تستطيع الدولة المضيفة إدارة أنشطتها مقابل التراخيص والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي، وتجنب خطر التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية[2].

ثانياً : المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التطور وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه[3].

وتمتاز هذه المؤشرات بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع بالإضافة إلى المتوسط، وأخيراً أنها تشير إلى فجوة التأخر، كما أن بعض المؤشرات الاجتماعية ويمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد، وهنا تختلف معنى فجوة التأخر وسد الفجوة في

([1]) أبو فتحي، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار، مرجع سابق، ص 38-40.

([2]) نوماس، ستتش ،الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 1998 ،ص 68.

([3]) العيسوي، إبراهيم، مؤشرات فطرية للتنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص115.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالاً في سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

وعليه إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التطور تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو الوفيات الخ... تُعد من الدلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما، علماً أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة، فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة وكذلك الوفيات لدى الشباب قد تكون مرتبطة أساساً بالحوادث وليس المرض[1].

ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد عملياً، فالتسجيل المدرسي مثلاً وهو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا في نوعية التعليم، إلا أنه قد يكون جيد الأداء إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس، لذلك المؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها والوعي في العلاقات البينية فيها، وعلى عكس الحسابات القومية التي تستعمل الاسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التطور المختلفة عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة[2].

([1]) العيسوي، إبراهيم، مؤشرات فطرية للتنمية العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 118.

([2]) وديع، محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن مصطلح مؤشرات اجتماعية نفسه يستعمل بحذر ويشمل المؤشرات البشرية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية والسياسية، وقد اختلفت الحاجة إلى استعمال المؤشر الاجتماعي كمؤشر للتطور الاقتصادي.

ثالثاً : مؤشرات الحاجات الأساسية[1]:

نتيجة للقصور في أداء الناتج القومي الإجمالي GNP في قياس النمو التطور، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهاجياتها من تصحيح الـ GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية، وقد بين هايكس وستريتيس(Hicks & streeten 1979) أن منظومة الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن ندمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد وكذلك تحسين الـGNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطاً في المفاهيم[2].

واستخلصا هايكس وستريتين نتيجة مراجعتهما لهذه المقاربات والمفاهيم أن استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP أهمية، خصوصاً إذا كان العمل على المؤشرات يطال المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية، وإذا تحولت الأسئلة من كم أنتج؟ إلى ماذا أنتج؟ وبأي طريقة؟ ولمن ومع أي أثر؟ وأن النمو السريع سيبقى هاماً من أجل تحقيق الفقر وستكون المؤشرات المضافة مهمة لإكمال عمل الـ GNP وليس استبداله[3].

([1]) فرجاني، نادر، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص18.

([2]) العيسوي، إبراهيم، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص120.

([3]) Anans S, Harris, J.C. choosing a welfare indicator, American Economic Review, 84 (2) , 1994, p 22-28.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا المجال قام العديد من الباحثين بتعريف الحاجات الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة[1].

إن مقاربة الحاجات الأساسية في التطور يتطلب صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال أطار زمني محدد.

وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية وأهمها :

- مركز إشارة عن حالة التطور على المستوى القطري والمناطقي أي " خارطة " للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.
- أدلة استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم، توزيع، كفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الاساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها، وتحديد أنماط لتأثير المعايير الدولية للرفاه وتغيير البلدان وفقا لذلك.
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح[2].

([1]) عثمان، محمد عثمان، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، ورقة معدة إلى اجتماع خبراء والتنمية البشرية، القاهرة، 1993، ص7.

([2]) العيسوي، إبراهيم، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1994 ،ص128.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

1- قياس الرفاه : يدور جدل حول الدخل مقابل الانفاق كمعيار في الرفاه ويبرز هذا الجدل جزئياً من واقع أن بيانات مسوح العائلة تظهر عادة أن انفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90 من السكان ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو قيمها مع[1].

ويمكن ملاحظة تقرير مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001 الصادر عن البنك الدولي من خلال الجدول التالي:

(جدول رقم 1) مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001

الرقم	الهدف	السنة
1	تخفيض عدد الناس الذين اليعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف	2013
2	قيد جمع الأطفال في المدارس الابتدائية	2013
3	تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي	2005
4	تخفيض معدلات وفيات الرض والأطفال بنسبة الثلثين	2013
5	تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع	2013
6	توفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحة الإنجابية من يحتاجها.	2013
7	تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام 2005 بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام 2015	2005

ويطرح (Grootaert 1982) تميزاً بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي أدلة الرفاه الحقيقي، والانفاق الكلي، والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى للباحثين (Anand & Harris 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي وهي: دخل الأسرة للفرد، وانفاق الأسرة، وانفاق الأسرة الإجمالي للفرد، وانفاق الأسرة على الغذاء للفرد، وعدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، ونسبة الانفاق على الغذاء إلى الانفاق الكلي للأسرة، أما العالم Drewnowski

(1) Morris, D. M. Measuring the condition of the worldspoor.The physical quality of life index. New York: pergamon press, p. 147, 1997.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1972) فقد قدم إسهاماً تصنيفياً لإبعاد الرفاه هي: مؤشرات تدفقات الرفاه، ومؤشرات حالية الرفاه، ومؤشرات أثار الرفاه، ومؤشرات آثار الإنتاجية[1].

2- نوعية الحياة : أن الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبياً، وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني ونوعية الحياة تعبير ذاتي جداً من رفاه الفرد أو شعور بهذا الرفاه، وقد تعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيداً أو راضياً عن حياته، لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته فإن مفهوم نوعية الحياة لا تختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان للآخر.

وقد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموماً بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافئ الفرص والمشاركة والرضا الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة، إذا كان من السهل الاقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الاكاديمي أو السياسي أو حتى الجماهيري، فإن الصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك إسهاماً من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم[2].

وتجدر الإشارة إلى بعض الجهود الدولية والإقليمية لقياس نوعية الحياة وبحوث سياستها ومن هذه الجهود: برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي أنطلق أواخر السبعينات (verwayehi 1980) وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات

([1]) عريقات، حربي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص60.

([2]) مزارة، أيمن سليمان، والشوابكة، علي فالح، البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2003، ص80.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصلة بالسياسات (solomnetal 1980) وفي الوطن العربي يمكن أن تشير إلى دراسات باحثين عن نوعية الحياة في الوطن العربي (فرجاني1992)[1].

3- أنماط المعيشة أو مستواها : يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية تذكر منها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة، إضافة إلى البنك الدولي الذي قدم عدة دراسات عن قياس انماط المعيشة، وعرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك قياس الرفاه الاقتصادي الأساسي على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحد من أعضائها أو المكافئ المبالغ له[2].

ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من العناصر مثل: تركيب الكسب وعدد المشاركين فيه وعدد المعالين من هذا المكسب وعدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل[3].

خامساً : الأدلة المركبة:

ولا بد من ملاحظة أن كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة تبيّن الحاجة إلى رقم وحيد وسريع وسهل الاستعمال ليكون مؤشراً خاماً عن النمو والتطور الاجتماعي، وبعض هذه الأدلة أكدتها جهات علمية ودولية وبعضها من أعداد مجلات متخصصة[4].

([1]) التيجاني، بشير محمد، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص108

([2]) جاك، لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد 164، 1986، ص70.

([3]) سلفاتور، دومنيك، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملحقات شوم، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص47.

([4]) وديع، محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1995، ص84.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أنشئ مقياس مفرد عن ظروف المعيشة وهو "دليل الدولي للمعناة الإنسانية" "the international human suffering index" متضمناً عدة مقاييس عن الرفاه البشري ومن أهم هذه المقاييس :

1- دليل مستوى المعيشة :

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة البحوث التنمية الاجتماعية (drewnowski etscott66) مجال مستوى المعيشة إلى مكونات عن الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها إسهاماً في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات أما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو الثقافة كالتعليم والترويج، وأضافة مكوناً خاصاً للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية[1].

وإن كانت الحاجات الأساسية هي من النوع المتعارف عليه عالمياً ضمن مختلف الظروف المناخية والثقافية أو مختلف درجات التطور والنظم السياسية فأن الحاجات الأعلى تخلق مشكلات خاصة[2].

وكان التعريف الذي قدمته الدراسة لمستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة" وأن إشباع معظم الحاجات قابل للتكمية ويمكن قياسه فقط تلك الحاجات القابلة للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه، والذي يقيس مستوى المعيشة وليس شيئاً آخر أي أنه لا يقيس أموراً أخرى مثل

---

[1] الشربيني، أحمد، المياه وأزمة الغذاء العالمي، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد601، 2008، ص19.

[2] فتح الله، سعد حسين، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995، ص68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات ولا المخزون التعليمي أو الصحي أو التكاليف والجهود المبذولة لضمان إشباع الحاجات الأساسية[1].

ويتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين "الضروريات" و"الترفيهيات" أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا وقياس الوحدات المادية كلما أمكن، ويستثنى من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والثقافية ومستويات التطور، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية[2].

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن دليل مستوى المعيشة يعاني من مشكلات عدة أهمها: أن الاستهلاك لا يعني تلبية الحاجات الأساسية بل قد يلبي أشياء ضارة كالتدخين، كما أن بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كاف مثل الأمن ووقت الفراغ أو لا يعبر عنها مطلقاً كالثقافة[3].

2- دليل نوعية الحياة : اعتبر(Liu) معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية، وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن تكميته من سلع وخدمات وثراء مادي الخ. ..، بينما المدخلات الروحية تتضمن كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية، مثل الانتماء إلى جماعة، والاحترام، والتقدير الذاتي، والحب،

---

(1) الهيتي، صبري فارس، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص90.

(2) يونس، عبد الزهرة فيصل، مرجعيات الفكر التنموي ،امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002،ص121.

(3) عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003، ص64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعاطفة الخ. .. وقد استعمل تسعة مؤشرات وكل مؤشر بجملة من المتغيرات القابلة للتكمية تجاوز اجمالها الـ 155 متغير[1].

3- دليل نوعية الحياة : يعتبر من أقل المؤشرات المركبة عن التطور أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات، وقد وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصادياً فأن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد، فالدول ضعيفة الدخل وتحت أفضل الظروف المواتية يمكنها التطلع لرفع دخولها الحقيقية للفرد من متوسط نحو 150 دولاراً إلى 327 دولار ما بين 1975-2000 وهو أمر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقراً، والدخل لا يعتبر بالضرورة عن نوعية الحياة[2].

لذا تم اعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية وهي رغبة الناس في انقاس وفيات الرضع، وفي إطالة أمد الحياة، وفي إزالة الأمية، وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونة الداخلة في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع، وتوقع الحياة عند العمر واللامية[3].

والدليل لا يقيس التغير فقط على المستوى الوظيفي بل يصلح للمقارنة بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزة اجتماعياً أو عرقياً أو إقليمياً أو إقطاعياً، كما يقيس التغير عبر الزمن، ويساعد على توجيه النظر إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف

---

[1] النقاش، غازي عبد الرزاق، اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 1996، ص40

[2]) Barro, Robert and salaxaver martin: economic growth macsachusetsinstituts of (technology second edition, 2004,p135

[3] تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المربع للنشر، الرياض، السعودية ،2006، ص63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقراء، كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها، ومن مزايا الدليل أنه يستعمل بيانات سهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منظومات إحصاء متقدمة[1].

4- دليل الصحة الاجتماعية : بالرغم من أن هذا الدليل قام بتطويره العالم الأمريكي (MIRINGOFF) وهو خاص بالصحة الاجتماعية بالمجتمع الأمريكي إلا أنه يمكن الاستدلال به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير عام ويتضمن الدليل خمس مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية، يضم كل منها عدة مكونات فرعية كما هو في الجدول التالي[2]:

(الجدول رقم 2) دليل الصحة الاجتماعية بالمجتمع الأمريكي حسب العالم الأمريكي (MIRIGOFF)

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	وفيات الاطفال الاساءة الى الأطفال الأطفال في الفقر
الشباب	انتحار المراهقين استعمال المخدرات تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	البطالة الكسب الأسبوعي المتوسط تغطية الضمان الصحي
المسنين	الفقر لدى الفئة من 65 عاماً فأكثر ما يدفعه هؤلاء (+65) من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	الانتحار وفيات حوادث الطرق تغطية قسائم الغذاء امكانية الحصول على الاسكان المناسب الفجوة بين الفقراء والأغنياء

5- الدليل العام للتطور والتنمية : من بين أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها دراسة (Mcgranahnetal 1985) واستعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتطور، بدأت الدراسة

[1] Sobbotina. P. tatyana Beyond economic growth, an introduction to sustainable development, the world bank 2th edo,2000,p43

[2] سيرينا، ميشيل، نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، صندوق النقد الدولي، واشطنون، 1993، ص126.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـ 100 متغيراً تم انقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 متغيراً ثم إلى 60، ثم إلى 40 مؤشراً سميت "بمستودع مؤشرات" وضعت عن 120 بلداً في بنك المعلومات، ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشراً سميت بـ (النواة) التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية[1].

كما قدمت الدراسة محاولة لعرض "جانبيات التنمية" Development Profiles للبلدان المتاحة ولعدد من المؤشرات يتراوح بين 12- 19 مؤشراً، كما عرضت قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التطور العام في القطر، وأسلوب نقاط الاتصال ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التطور والتنمية العام في تقييم التطور بل يرفده بصورة اجمالية عن مختلف المكونات[2].

دليل التنمية البشرية

بعد اهتمام الاقتصاديين بتنمية الموارد البشرية فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يعود إلى اقتصاديي التنمية ومعظمهم من الدول النامية. ومنهم أيضاً أكاديميون من الغرب أو الشمال وبدأ نفوذهم يتعاظم في منظمات الامم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل تيار مفكري صندوق النقد والبنك الدوليين إلى الدرجة التي دعت الآخرين على تبني مفاهيم التوزيع وتقليص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضاً[3].

ويعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية بأنها : "عملية توسيع خيارات الناس. فمن حيث المبدأ هذه الخيرات يمكن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي : أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى

---

[1] غبس، موراي، السياسة التجارية، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، نيويورك،2007، ص19.

[2] غبس، موراي، السياسة التجارية، مرجع سابق ،ص20.

[3] العيسوي، إبراهيم، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص41.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يعتذر الحصول عليها". لذا فقد اعتمد الدليل على ثلاثة مكونات هي: توقع الحياة لدى الميلاد واللاأمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصحح والمعدل[1].

ويبرز تقرير التنمية البشرية 1990 أن نمو الناتج القومي الإجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه غير كاف بدليل وجود أقطار حققت تنمية بشرية رغم ضعف ذلك النمو والعكس موجود أيضاً.

والتنمية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون بالمتوسط مرتفعة في بلد لارتفاع موارده الطبيعية مثلاً دون أن تنعكس في التنمية البشرية بنفس القدر الذي تنعكس في دليل التنمية البشرية[2].

وميز تقرير التنمية البشرية مؤشر البشرية عن مقياس رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات. كما ميزه عن مقاربة الحاجات الأساسية لكفاية عملية التنمية باعتبار أن هذه المقارنة تركز على الحاجات المتنوعة من السلع والخدمات من قضية الخيارات البشرية المتسعة وميزه أيضاً عن تنمية الموارد البشرية باعتبار أنه حتى لو اجتمعت عناصر مثل الصحة والتغذية والتعليم في كلا مقاربتي التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فإن وجهة النظر إليها مختلفة. فهي في الأولى غايات بذاتها وفي الثانية مدخل إنتاج يتم التعامل معه بمفهوم التكلفة والعائد كاستثمار في رأس المال البشري[3].

---

[1] ياسين، سعد غالب، إدارة المعرفة، المفاهيم، النظم والتقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص29.

[2] الكبيسي، صلاح الدين، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص83.

[3] Boshen. Sustainable energy forth rural development world , university of Delaware, these de ddoctorat,1998, p94.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعترف تقرير التنمية البشرية أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقاً من مقياس التنمية البشرية فثمة صعوبات في قياس المكونات في المؤشر المركب مثل توقع الحياة والمعرفة اللاأمية وقد تطرق عام 1991 إلى موضوع الحريات دون إدخالها في دليل التنمية البشرية بل وضع لها دليلاً لحرية البشر، معتمداً على تصنيف هويمانا للدول حسب قائمة الحريات التي أخذها Humana 1986 وعددها 40، ثم اختفى الحديث من هذا البعد في التقارير اللاحقة[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] زمام، نور الدين، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة

من 1981 إلى 2014

المبحث الأول

الاستقرار السياسي في الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا ومطلة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، قبل 1971 كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تسمى بالإمارات المتصالحة في إشارة إلى هدنة في القرن 19 بين المملكة المتحدة والعديد من شيوخ العرب في المنطقة.

بعد الاتحاد بين الإمارات السبعة وهي : (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، الفجيرة وأم القيوين) تشكلت دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي عرفت من حينها استقراراً قل نظيره في المنطقة.

ويمكن إبراز أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو الآتي :

أولاً : استقرار النظام الرئاسي (سلامة نمط انتقال السلطة)

النظام السياسي في دولة الإمارات هو نظام رئاسي وراثي، حيث إن الحكم في الإمارات قائم على النمط المشيخي أو الأميري، وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة من الإمارات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبعة المكونة لإتحاد الإمارات العربية المتحدة بما فيها العاصمة أبو ظبي، والتي يكون فيها حاكم الإمارة هو رئيساً للدولة في الوقت نفسه[1].

وتتم عملية تداول السلطة بالوراثة بين أفراد الأسرة ذاتها في كل إمارة، وغالباً ما يكون الأبن الأكبر للحاكم هو ولي العهد في الإمارة، إلا إذا ما أراد الحاكم غير ذلك، فيحق له تعيين ولي عهده من أي من أبنائه أو أخوته أو أقاربه كما حدث عندما عين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي ورئيس الإمارات في عام 2003 أبنه الثالث في الترتيب الشيخ محمد نائباً لولي العهد في أبو ظبي، وأصبح الشيخ محمد فيما بعد ولياً للعهد في حكم أخيه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان[2].

وهذا الأسلوب من الحكم القائم في دولة الإمارات هو الأسلوب المعتمد على التقاليد، والموروث التاريخي والذي يجعل الحكم في القبيلة لعائلة معينة، ولهذا الأسلوب ميزته عند أولئك الذين يعتبرون الوراثة أسلوباً يساعد على وضوح الرؤية حول من سيأتي أو سيحكم، الأمر الذي يبعد عنصر المفاجأة عن هذه الأنظمة.

وكذلك أن نظام الحكم هذا يساعد على تهيئة خليفة الحاكم خلال فترة ليست بقصيرة من الزمن لتولي الحكم بعد وفاة الرئيس، الأمر الذي يساعد على إعداد قيادة البلاد المستقبلية إعداداً مبكراً[3].

أما بخصوص آلية اختيار رئيس الدولة فقد حسمت دستورياً من خلال إعطاء المجلس الأعلى فقط الذين هم في ذات الوقت حكام الإمارات السبعة – حق انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه

---

[1] الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة جلفار، رأس الخيمة، 1997، ص262.

[2] العقاد، صلاح، اتخاد الإمارات العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد(15) ،1977، ص16.

[3] أبو وسن، أحمد وآخرون، الإدارة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات، المطبعة العصرية ،1988،ص20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من بينهم، أي من بين الحكام السبعة المكونين للمجلس الأعلى للاتحاد، فالعملية هنا مقتصرة على أعضاء المجلس الأعلى السبعة دون غيرهم[1].

والدستور الإماراتي تناول وشرع آلية عمل وانتقال السلطة الرئاسية على المستوى الاتحادي إلا أن العرف أصبح يميل إلى أن يكون رئيس الدولة الاتحادية هو حاكم إمارة أبو ظبي ونائب الرئيس هو حاكم أمارة دبي، ولا يبدو أن هذه الصورة قد تتغير في أي وقت على المستوى القريب أو المتوسط أو حتى على المستوى البعيد نظراً لما تتمتع به هاتان الإمارتان من ثقل سياسي واقتصادي في الدولة الاتحادية، ونظراً لتمتعهما بقوة تصويت أكبر من غيرهما في مسألة انتخاب رئيس البلاد (رئيس الاتحاد) ونائبه، حيث إن اختيار الرئيس ونائبه يعد من القضايا الموضوعية التي تتطلب موافقة كل من إمارة أبو ظبي وإمارة دبي[2].

ويمكن ملاحظة أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم أبو ظبي كان أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث استمرت رئاسته للاتحاد منذ نشأة الدولة في 2 ديسمبر 1971 وحتى وفاته في 2 نوفمبر 2004، ثم تولى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عضو المجلس الأعلى حاكم أبو ظبي بعد وفاة والده رئاسة الدولة منذ 2 نوفمبر 2004 وحتى وقتنا الحالي بعد أن انتخبه أعضاء المجلس الأعلى رئيساً للاتحاد[3].

مدة ولاية الرئيس ونائب الرئيس فهي خمس سنوات ويمكن تمديدها من غير وجود حدود لعدد مرات التمديد، وعند خلو منصب الرئيس أو نائبه، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكمه

---

(1) أبو وسن، أحمد وأخرون، المرجع السابق، ص31.

(2) بشير، إسكندر، دولة الإمارات العربية المتحدة، ميسرة الاتحاد ومستقبله، بيروت، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ، ص37.

(3) الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 268.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأي سبب من الأسباب يجتمع المجلس الأعلى للاتحاد في غضون شهر من ذلك التاريخ لانتخاب خلفاً له لشغل المنصب الشاغر[1].

والرئيس في الإمارات العربية المتحدة يتمتع بصلاحيات تنفيذية وأخرى تشريعية أعطاها وشرعها الدستور، وبالنظر إلى صلاحيات الرئيس نرى هناك مجموعة من الصلاحيات يمارسها ولكن في أُطر مختلفة، فهناك صلاحيات يمارسها الرئيس منفرداً باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية منفرداً، وهناك صلاحيات يمارسها مع المجلس الأعلى للاتحاد، هناك صلاحيات يمارسها مع مجلس الوزراء الاتحادي[2].

ويمكن ملاحظة الصلاحيات التي يمارسها الرئيس بذاته والتي تكون ذات طابع تنفيذي وتشمل[3] :

1- رئاسة المجلس الأعلى وإدارة مناقشاته.

2- دعوة المجلس الأعلى إلى الاجتماع وفض اجتماعاته.

3- الدعوة إلى عقد اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء.

4- تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج، مما يعطيه سلطة تسيير الشؤون الخارجية.

أما فيما يتعلقب بالصلاحيات التي يمارسها الرئيس مع المجلس الأعلى للاتحاد فهي صلاحيات ذات طابع تشريعي وتنفيذي في الوقت ذاته، وتشمل[4]:

1- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

---

[1] إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، مكتبة القدس، 1985، ص13.

[2] الحمداني، علي حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويتي ،1986، ص38.

[3] الحمداني، علي حسن، المرجع السابق، ص45.

[4] الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص282.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إصادار المراسيم والقوانين والقرارات الاتحادية.

3- إعلان الحرب (الدفاعية).

4- إعلان حالة الطوارئ.

5- تعيين رئيس مجلس الوزراء، وقبول استقالته، وإعفاءه من منصبه.

6- تعيين رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها.

7- حل المجلس الوطني.

أما الصلاحيات التي يمارسها رئيس الدولة مع مجلس الوزراء فهي ذات طابع تنفيذي، وتشمل[1] :

1- الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية.

2- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، وقبول استقالاتهم وإعفائهم من مناصبهم.

3- تعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية، وقبول استقالاتهم وعزلهم.

4- تعيين كبار الموظفين الاتحاديين العسكريين والمدنيين، وقبول استقالاتهم وعزلهم.

5- قبول أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الاجانب لدى الدولة.

6- ممارسة حق العفو أو تخفيف العقوبة، والمصادقة على أحكام الإعدام.

7- منح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية.

ومن خلال تناول هذه الصلاحيات للرئيس يلاحظ أن صلاحياته تمتاز بأنها صلاحيات محدودة وليست مطلقة بموجب مجموعة من الآليات التي تضمن الاستخدام الأمثل للصلاحيات، وجميع الأمور التشريعية المرتبطة بإصدار القرارات والمراسيم والقوانين والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات هي أمور لا يمكن للرئيس القيام بها من دون موافقة المجلس الأعلى عليها،

[1] الحمداني، علي حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالصلاحيات التشريعية المخولة للرئيس محدودة حيث يشاركه فيها أعضاء المجلس الأعلى بحكم أن رئيس الدولة هو عضو من أعضاء المجلس الأعلى[1].

ولا بد من ملاحظة في أن عمل المجلس الأعلى يواجه عدة معوقات ولكن الأهم من بينها يتمثل في عدم انعقاد اجتماعاته الدورية بشكل منتظم، وهنا تكون المسؤولية الأكبر على الرئيس والعمل مع رئيس مجلس الوزراء على تسيير أمور الاتحاد وإصدار وتنفيذ سياسات الدولة الأمر الذي يعد عائقاً في طريق أداء رئيس الدولة لمهماته الاتحادية[2].

لكن هذه الآلية في العمل هي جزء من النظام الفدرالي الإماراتي، ولم يأتي بالصدفة أو تحصيل حاصل، بل وجد من أجل خلق التوازن بين المستويين الاتحادي والمحلي، وليس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هو معمول به في دول العالم الأخرى[3].

وهناك تيار يدعى بالتيار المركزي يحاول أصحابه التأثير على مجريات الأمور لتتماشى مع فكرهم القائم على تقوية المركز، أي تقوية سلطات الرئيس وصلاحياته على حساب السلطات المحلية، إلا أن محاولات أصحاب محاولات هذا التيار لم تحقق مرادها بسبب تمسك حكام الإمارات (السبعة) بالسلطات والصلاحيات التشريعية والتنفيذية التي يتمتعون بها على المستويين المحلي والمركزي وعدم رغبتهم في التنازل عنها[4].

ومنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 حتى الوقت الراهن تعاقب على استلام السلطة التنفيذية (رئيس البلاد) رئيسان فقط الأول هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وقد

---

(1) القاسمي، خالد محمد، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية،1999، ص62.

(2) الشوني، جون ديوك، دولة الإمارات العربية المتحدة، القوى الفاعلة في تكوين الدولة، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2002، ص68.

(3) الجهري، خلدون ساطع، اتحادية دولة الإمارات : النص الدستوري والممارسة، مجلة المستقبل العربي، السنة 4 العدد 28، بيروت،1981، ص36.

(4) إبراهيم، حسنين توفيق، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005 ،ص87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمر حكمه من سنة 1971 ولغاية 2004،، ثم خلفه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان من 2004 حتى يومنا هذا[1].

وبعد وفاة الرئيس المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دخلت البلاد في أول اختبار حقيقي للكشف عن مدى قوة وصلابة عمل المؤسسات التي تم إنشائها منذ قيام الاتحاد، وكان الكل بانتظار نتائج هذا الاختبار وهو ما يخص باختيار رئيس جديد للبلاد بطريقة دستورية تضمن انتقالاً سلمياً للسلطة وتعزز ركائز الاستقرار الذي عرفته الدولة منذ نشوئها[2].

وفي هذا الخصوص كشف الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة وعضو المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقابلة من قناة العربية عن تفاصيل انتقال السلطة للشيخ خليفة بن زايد، أكد على أن الدستور هو من يحكم دولة الإمارات العربية المتحدة ونتيجة لذلك كان هناك قرار سريع بانتقال هادئ وسلمي للسلطة.

وعن التفاصيل يقول الشيخ القاسمي بايع حكام الإمارات السبعة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيسا للبلاد، وحدثت البيعة بموجب الدستور والتي خولت حكام الإمارات باختيار رئيساً للبلاد، ويؤكد الشيخ القاسمي أن عملية البيعة حصلت خلال اجتماع لم يمتد على أكثر من عشرة دقائق، كما أنه (الكلام للشيخ القاسمي) لم ننتظر مهلة الثلاثين يوما التي يقررها الدستور من أجل ذلك الانتقال وكذلك تناول الشيخ القاسمي دور الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم إمارة دبي

---

[1] إبراهيم، حسنين، المصدر السابق، ص90.

[2] إبراهيم، حسنين، توفيق، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مصدر سابق، ص71.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعضو المجلس الأعلى للاتحاد بالتشاور سريعاً مع الحكام الباقين بضرورة مبايعة الشيخ خليفة، مشيراً إلى أنه خلال الاجتماع الذي كان شبه مفاجئة للجميع اتخاذنا القرار وقوفاً[1].

ومن جميع ما تقدم حول النظام الرئاسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وصلاحيات الرئيس ونمط انتقال السلطة تظهر مجموعة من النتائج التي تؤكد على أن طبيعة النظام الرئاسي هو أحد المؤشرات المهمة للاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال :

1- صلاحيات رئيس الدولة : فالصلاحيات لرئيس الدولة تكون مقسمة أو بالاشتراك والمتابعة مع المجلس الأعلى للاتحاد لدولة الإمارات العربية ومجلس الوزراء بالإضافة إلى بعض الصلاحيات التي هي من اختصاص رئيس البلاد، وبذلك ضمن الدستور الإماراتي بمنع احتكار القرارات والتشريعات والقرارات المصيرية بشخص رئيس البلاد وبالتالي أصبح بعيداً عن مبدأ السلطة المطلقة والصلاحيات الكاملة.

2- طبيعة الاتحاد الفدرالي في الإمارات : كذلك الاتحاد بين الإمارات السبع الذي كون دولة الإمارات كان له دوراً في رسم شخص وسلطة رئيس البلاد، فهناك صلاحيات مركزية (اتحادية) وهناك ما يكون شأناً محلياً خاصاً بالإمارة نفسها وبوجود المحلي إلى جانب الاتحادي أصبح هناك توازن حقيقي في عملية تقاسم السلطة والدور الوظيفي لكل منها.

3- نمط انتقال السلطة : رغم كون دولة الإمارات العربية المتحدة دولة حديثة الوجود فلا يزيد عمرها عن 44 سنة إلا أنها قدمت نموذجاً حقيقياً في سلامة عملية انتقال السلطة، والدستور الإماراتي شرع عملية اختيار الرئيس ولم يحصرها في إمارة معينة أو عائلة معينة بل منح فرصة متساوية لجميع حكام الإمارات السبعة التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت التجربة

---

[1] حسب مقابلة تلفزيونية أجرتها قناة العربية مع الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة وعضو المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2006/4/6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى لتأكيد على سلامة وقوة ركائز النظام الرئاسي في الإمارات حيث تم اختيار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان كثاني رئيس للبلاد بعد وفاة الشيخ زايد بن سلطان.

ثانياً : الاستقرار الحكومي

إن مجلس الوزراء في دولة الإمارات، كشأن مجالس الوزراء في دول العالم الأخرى، وهو جزء من السلطة التنفيذية، حيث لا يتولى مجلس الوزراء عمليتي التشريع والقضاء، وإنما يتولى عملية تنفيذ التشريعات الصادرة له من الجهات التشريعية في الدولة، المتمثلة في المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد[1].

ويتكون مجلس الوزراء من رئيس المجلس ونوابه وعدداً من الوزراء، ولقد وصف دستور الإمارات مجلس الوزراء بأنه "الهيئة التنفيذية للاتحاد" الذي يعمل تحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى ويعمل على تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد وذلك بموجب الدستور والقوانين، أي أنه جزء من السلطة التنفيذية في دولة الإمارات، وقد حددت صلاحيات المجلس في الآتي :

1- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج.

2- اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى.

3- إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي.

4- إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة.

5- وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية.

6- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية.

7- الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بالاتحاد.

[1] الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص 277.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم إصدار مراسيم بذلك.

9- مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة.

وبذلك نرى بأن مجلس الوزراء ليس من مهمته رسم السياسات العامة للاتحاد، بل أن مهمته الرئيسية تتمثل في إعداد المشروعات، والإشراف على تطبيق السياسات التي تحدد من قبل المجلس الأعلى ورئيس الدولة.

ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء الذين يراهم مناسبين لتولي مهمات الوزارات المختلفة، كما أنه أصبح هناك أشبه بالعرف بأن يكون رئيس الوزراء هو حاكم إمارة دبي[1].

لقد بادرت الحكومة الاتحادية منذ إنشائها إلى الاهتمام بالجانب التنظيمي وإقامة الهياكل الإدارية للجهاز الحكومي الاتحادي، وتنفيذاً لذلك صدر القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء. وقد دعا القانون مجلس الوزراء للاضطلاع بوضع النظم واللوائح التنظيمية للوزارات الاتحادية[2].

وعلى مدى أكثر من أربعة عقود منذ قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة تم تشكيل عشرة مجالس للوزراء، مما يعكس الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات.

ومنذ عام 1981 حتى 2014 شهدت الإمارات العربية المتحدة سبعة مجالس للوزراء ،علما أن الفترة 1981 – 1990 هي ضمن فترة التشكيل الوزاري الرابع والذي شكل أصلا عام 1979[3].

---

[1] إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحددة، مصدر سابق ،89.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1999، 2000، ص 132.

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1999، 2000، ص 168.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جدول رقم 3) التشكيلات الوزارية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ 1971 – 2013

التشكيل الوزاري	الفترة الزمنية
التشكيل الوزاري الأول	ديسمبر 1971
التشكيل الوزاري الثاني	ديسمبر 1973
التشكيل الوزاري الثالث	يناير 1977
التشكيل الوزاري الرابع	يوليو 1979
التشكيل الوزاري الخامس	اكتوبر 1990
التشكيل الوزاري السادس	مارس 1997
التشكيل الوزاري السابع	يناير 2006
التشكيل الوزاري الثامن	فبراير 2008
التشكيل الوزاري التاسع	مايو 2009
التشكيل الوزاري العاشر	2013

ووفقاً للدستور الإماراتي يمكن لرئيس مجلس الوزراء دعوة المجلس لاجتماع استثنائي في أي وقت، ويرأس الاجتماعات ويديرها رئيس مجلس الوزراء، وفي حال غيابه ينوب عنه نائبه، وجلسات المجلس ومداولاته سرية[1].

كذلك أن مشروعات القوانين الاتحادية التي تقدم إلى مجلس الوزراء من قبل الوزارات، حيث تقوم كل وزارة بإعداد مشروع القانون الذي تريد استصداره من قبل فنيها، ويتولى مجلس الوزراء عرض مشروع القانون على رئيس الدولة للموافقة عليه، ومن ثم عرضه على المجلس الأعلى للمصادقة، ثم توقيعه من رئيس الاتحاد وإصداره[2].

وعند تفحص كل تشكيل وزاري لدولة الإمارات سوف نجد مجموعة من السمات التي تميز التشكيلات في الدولة منذ حتى أول تشكيل، وأبراز هذه السمات[3] :

1- عدم ثبات عدد الوزراء في معظم التشكيلات الوزارية.

---

[1] الدستور الإماراتي، أبو ظبي 1996.

[2] نقلا، أسعد، دراسات في التاريخ والسياسة الاقتصادية والقانون، دولة الإمارات العربية المتحدة، الندوة الدبلوماسية، وزارة الخارجية 1983، ص78.

[3] الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص28.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمثلاً نجد أن عدد الوزراء في التشكيل الوزاري الأول كان 20 وزيراً، ثم ارتفع العدد في التشكيل الوزاري الثاني إلى 28 وزيراً، فتراجع إلى 23 وزيراً في التشكيل الوزاري الثالث، فيما وصل في التشكيل الوزاري التاسع إلى 22 وزيراً، وفي التشكيل الوزاري العاشر والأخير عام 2013 وصل عدد الوزراء إلى 25 وزيراً.

وهذا التغيير في عدد الوزارات ليس بالأمر السلبي حيث لكل مرحلة من المراحل متطلباتها، كما أن مرحلة الترسيخ الاتحادي عادة ما تتطلب إضافة وزارات جديدة أو إلغاء وزارات قائمة.

2- استمرارية بعض الوزراء في مناصبهم أو تحويلهم إلى وزارات أخرى.

وعند تدقيق أسماء الوزراء سوف نجد أن هناك ما يزيد عن 60% من مجموع الوزراء من الذين تعاقبوا على الوزارات المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد استمروا في أكثر من تشكيل وزاري، ولعل سمة الاستمرارية تعود بالدرجة الأساسية إلى احتفاظ بعض الوزراء بحقائبهم الوزارية منذ بداية نشأة الاتحاد، لكون تلك الوزارات وزارات سيادية محسومة مسبقاً لأطراف في الأسر الحاكمة في الدولة، كوزارة الدفاع، وزارة المالية، وزارة الداخلية، وهي وزارات عادة لا ينالها التغيير.

ومما تقدم نرى أن عدد التشكيلات الوزارية وطبيعة عمل الحكومات المتعاقبة وعدد الوزارات في كل تشكيل وزاري كلها مؤشرات حقيقية تدل على الاستقرار السياسي الذي تشهده دولة الإمارات ليس فقط في فترة الدراسة المبتدئة من عام 1981 وإنما منذ قيام اتحاد الإمارات عام 1971.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : المشاركة السياسية (المجلس الوطني الاتحادي)

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيامها في الثاني من ديسمبر 1971 على إرساء مبدأ الشورى كنهج ديمقراطي ومشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلاد[1].

ولقد كان للشيخ زايد بن سلطان الدور الواضح في إنشاء المجلس الوطني الاتحادي حيث كان يؤكد على مبدأ اتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وضرورة مساهمة المواطنين في تحمل مسؤولية دعم أركان الاتحاد والسهر على مصلحة أبنائه، وكذلك كثيراً ما أكد على أن المجلس الوطني هو من أبرز المؤسسات الوطنية التي تجسد مفهوم المشاركة وتحقق مبدأ الشورى من خلال الاستناد على الكتاب (القرآن الكريم) والسنة، وأن المجلس الوطني هو استمرار المسيرة الشورى في دولة الإمارات الفتية[2].

والمجلس الوطني الاتحادي هو أحد أجهزة الحكومة الاتحادية وقد أعطى الدستور الإماراتي في مادته الـ (89) المجلس حق مداولة مشروعات القوانين، بما فيها قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد، ولكن يبقى المجلس الوطني الاتحادي جهة استشارية في النظام السياسي الإماراتي.

ونلاحظ هنا أن المجلس له حق مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الاتحاد، كذلك للمجلس حق مسألة الوزراء عن عمل وزاراتهم، لكن تبقى إقالة أو أعفاء الوزراء هي من مهام مجلس الوزراء[3].

---

[1] عبد الله، عبد الخالق، تطور النظام الاتحادي في الإمارات، مجلة المستقبل العربي، العدد 311، بيروت، 2005، ص39.

[2] العنزي، عبد الله، النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد3، الكويت، 1997، ص73.

[3] حمودي، نجم الدين عبد اله، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ،مذكرات ودراسات (أبو ظبي : د.ن، 2004، ص80)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتكون المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضواً موزعين بأسلوب الحصص لكل إمارة، فلكل من إمارة أبو ظبي ودبي 8 أعضاء، ولكل من الشارقة ورأس الخيمة ستة أعضاء لكل إمارة، في حين خصص لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة أربعة أعضاء لكل إمارة، كما موضح في الجدول أدناه.

(الجدول رقم 4) توزيع عدد المقاعد لعضوية المجلس الوطني الاتحادي

الإمارة	عدد الأعضاء
أبو ظبي	8
دبي	8
الشارقة	6
رأس الخيمة	6
عجمان	4
أم القيوين	4
الفجيرة	4
المجموع	40

وقد حدد الدستور الإماراتي الشروط الواجب توفرها في عضو المجلس وذلك على النحو الآتي :

1- أن يكون من مواطني أحدى الإمارات المكونة للاتحاد ومقيماً بصفة دائمة فيها.

2- أن لا يقل عمره عن 25 سنة.

3- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية وحسن السيرة والسمعة ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف.

4- أن يكون لديه المام كاف بالقراءة والكتابة.

5- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وأي وظيفة من الوظائف العامة في الاتحاد.

ومن مجموع الشروط المطلوبة أعلاه نرى أن باب التشريح لعضوية المجلس الاتحادي هو مفتوح للغالبية العظمى من المواطنين الإماراتيين وهي ليست حكراً على فئة أو جهة معينة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرجوع إلى اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في الإمارات نرى أن لكل عضو الحق في توجيه الأسئلة لرئيس الوزراء أو الوزراء للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصهم بما في ذلك الاستفسار عن أمر يجهله العضو والتحقق من واقعة وصل علمها إليه، ويكون السؤال موجه من عضو واحد إلى رئيس الوزراء أو إلى وزير واحد فقط[1].

وكذلك من الصلاحيات الممنوحة لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي هو الحق لعدد من أعضاء البرلمان المطالبة بمناقشة موضوع عام يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية أمام البرلمان مناقشة مفتوحة يشترك فيها من يشاء من الأعضاء.

وفي الإمارات العربية المتحدة هناك أسلوبان لطرح موضوع عام للمناقشة[2].

الأول : مبادرة الحكومة من تلقاء نفسها أو بمناسبة سؤال موجه إليها أن طلب مناقشة موضوع معين يتعلق بشؤون الاتحاد لتحصل فيه على توصية المجلس الوطني او أن تدلي ببيانات بشأنه[3].

الثاني : يجوز بناء على طلب مقدم من خمسة أعضاء طرح موضوع عام يتعلق بشؤن الاتحاد على المجلس الوطني لمناقشته ولاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ولسائر الأعضاء حق المناقشة، وللمجلس ان يصدر توصياته بشأنه وترفع هذه التوصيات الى مجلس الوزراء.

وتقسم مراحل اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي إلى مرحلتين :

---

[1] شراب، ناجي، دولة الإمارات دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، ص 64.

[2] حمودي، نجم الدين، مصدر سابق، ص 72.

[3] العبدروس، محمد حسن، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلال، الكويت، 1989، ص 48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى : ما قبل عام 2006

هنا كانت عملية اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي قائمة على أساس ما حدده دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في مادته رقم (69) والتي ذكرت أن طريقة الاختيار يترك لكل إمارة تحديدها، وكان المتعارف عليه في تلك الفترة على إتباع اسلوب التعيين من قبل الحاكم، أي حاكم كل إمارة يختار من يريد أن يمثل إمارته في المجلس[1].

المرحلة الثانية: ما بعد عام 2006

وتعتبر هذه المرحلة انعطافاً حقيقياً في عمل المجلس الوطني الاتحادي وفي المشاركة السياسية في البلاد بعد تعديل آلية العضوية إلى المجلس الوطني الاتحادي[2].

وهذه المرحلة جاءت بعد خطاب ألقاه رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في 1 ديسمبر 2005، الذي حدد من خلاله إطاراً جديداً لعملية اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وهذا الإطار الجديد أدخل فيه حق انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي – أي 20 عضواً – من قبل مواطني كل إمارة، على أن يقوم حكام الإمارات بتعين النصف الآخر. وبالفعل أجريت الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة لانتخاب نصف أعضاء المجلس الاتحادي الجدد، ودخل المنافسة على 20 مقعداً 439 مرشحاً من بينهم 58 امرأة من مختلف إمارات الدولة[3].

وكذلك أفرزت نتيجة الانتخابات فوز امرأة من بين المرشحات للانتخابات، وهي الأستاذة في جامعة الإمارات الدكتورة أمل القبيسي، والتي انتخبت عضواً في المجلس عن إمارة أبو ظبي،

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام 2007، 2008، ص231.

[2] المرجع السابق، ص233.

[3] قاسم، رائد، الإمارات معجزة العرب، ط1، 2007، دار النشر لا يوجد، ص216.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوز الدكتورة القبيسي تعتبر خطوة مهمة في مسيرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بدولة الإمارات[1].

وبعد انتخابات 2006 يمكن اعتبار المشاركة السياسة في دولة الإمارات دخلت منعطفاً جدياً في الحياة السياسة ولعدة أسباب منها : حدوث الانتخابات في دولة الإمارات حدثاً في حد ذاته مهما، وخصوصاً بعد بدء الدول الخليجية الأخرى العمل بأسلوب الانتخابات لمجالسها البرلمانية وحتى البلدية، وهذه الأجواء الانتخابية التي كانت تدور حول الإمارات لا سيما في الكويت التي تعود فيها الحياة الانتخابية إلى عام 1963، وكذلك البحرين التي شهدت أول انتخابات برلمانية عام 1973 رغم فشل العملية وحل البرلمان فيما بعد لتعود الانتخابات عام 2003، كل هذه الأجواء ألقت بضلالها على قرار الدولة في التحول نحو إدخال الانتخابات على المجلس الوطني الاتحادي[2].

إن دولة الإمارات التي عرفت التطور في مختلف المجالات لم تشأ أن تكون المتأخرة في هذا المجال، بل كانت لديها الرغبة باللحاق بركب التطور في مجال الحياة السياسية حتى ولو بخطوات بسيطة تجعلها تستطيع إلى درجة ما مسايرة التغيرات التي تحدث في محيطها الإقليمي في مجال المشاركة السياسية، وإبراز صورتها المتطورة في المجال السياسي للعالم الخارجي الذي أصبح يتابع مثل هذه التغيرات[3].

إن حدث الانتخابات في دولة الإمارات العربية أوجد ثقافة انتخابية في الدولة لدى شرائح المجتمع باختلافاتها، وهنا لا بد من التذكير بأن إيجاد ثقافة الانتخابات أمر ضروري لإنجاح أي

---

[1] هويدن، بن محمد، الفيدرالية في الإمارات : النظرية، الواقع، المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010، ص156.

[2] هويدن، بن محمد، الفيدرالية في الإمارات، مرجع سابق، ص158.

[3] وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص128.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية تطوير سياسي في أي بلد، خصوصاً إن كانت الدولة حديثة العهد والنشأة السياسية، بالتالي فإن حدوث الانتخابات في دولة الإمارات كان أمراً ضرورياً ومشجعاً ليس فقط لتفعيل مؤسسة من المؤسسات الاتحادية، بل أيضاً لتحريك الممارسة الشعبية في المشاركة السياسية المؤسسية في بلد لم يعرف مثل تلك الممارسات في خبرته السابقة[1].

وفي الجانب الإجرائي يمكن القول إن العملية الانتخابية بعد 2006 كانت ناجحة، واستطاعت أن تخلق ثقافة انتخابية لدى أولئك الذين صوتوا ورشحوا أنفسهم في الانتخابات مما عزز بالتالي مفهوم المشاركة السياسية[2].

ومما تقدم نرى نمو المشاركة السياسية وتطويرها وأنها رافقت التطور الحاصل في مختلف المجالات داخل الدولة، وهذا التطور في مجال المشاركة السياسية يشهد تقدماً واضحاً، فبعد أن كان المجلس الوطني الاتحادي عبارة عن مؤسسة شكلية داخل الدولة ولا يوجد أي نشاط أو ممارسات واضحة من قبل أعضائه على أرض الواقع بالإضافة كونهم لم يصلوا البرلمان عن طريق الانتخابات وإنما بالتعين[3].

إن المجلس الوطني الاتحادي أخذ دوره يظهر أكثر وضوحا بعد 2006 من خلال التعديلات التي أصدرها رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة المنافسة الانتخابية للوصول إلى الكرسي البرلماني، ولم يعد دوره استشارياً في أحسن الحالات كما كان عليه بل انتقل إلى مرحلة مراقبة عمل الحكومة والوزارات المختلفة، ومناقشة القضايا المختلفة التي تهم البلاد، ولم يعد ذلك حكراً على جهة معينة.

---

[1] صحيفة البيان، دبي، 1 ديسمبر، 2006، ص9.

[2] صحيفة البيان، دبي، 24 فبراير، 2008ن ص8.

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام 2007، 2008، ص121.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التطور الذي حصل على آلية عمل المجلس الوطني الاتحادي واختيار أعضاءه أدى إلى إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية بالتصويت والترشح في العملية الانتخابية وعدم استثنائها من هذه العملية، كما أن فوز المرأة في العملية الانتخابية كان لافتاً للنظر ويمثل نقلة موضوعية إيجابية في العملية الانتخابية والمشاركة في الحياة السياسية، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لم يسبق نجاح المرأة الإماراتية نجاحاً مماثلاً في أي دولة خليجية رغم أن بعض الدول الخليجية لديها تجارب انتخابية سابقة على التجربة الإماراتية[1].

وكذلك كان هناك نجاحاً آخر تمثل في تعيين ثمان نساء في عضوية المجلس الوطني الاتحادي (حق حكام الإمارات في تعيين نصف الأعضاء) وهو يعتبر سابقة إماراتية وسابقة خليجية ونقله موضوعية تكتب لصالح تجربة الإمارات التطويرية للمجلس الوطني الاتحادي، وبالتالي فإن تجربة المجلس الوطني كانت مؤشراً حقيقياً وفعالاً على الاستقرار والتطور السياسي في دولة الإمارات[2].

رابعاً : العنف السياسي

إن العنف السياسي بشقيه الرسمي والشعبي والذي يشمل[3] :

1- عمليات الاعتقال المرتبطة بقضايا سياسية.

2- أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

3- الاغتيالات ومحاولات الاغتيال.

4- المظاهرات.

---

[1] هويدين، بن محمد، الفيدرالية في الإمارات، مرجع سابق، ص 162.

[2] هيرد، فراوكة باي، من الإمارات المتناحرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، موتيقيت للنشر، 2007، ص280.

[3] إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص71.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الأضطرابات.

6- التمرد.

7- الانقلابات أو محاولات الانقلاب.

8- الحروب الأهلية.

كافة أنواع العنف السياسي لم نجد لها وجوداً على أرض الإمارات ولم تسجل الدولة منذ عام 1981 وحتى عام 2014 أي مظهر من مظاهر العنف السياسي سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي.

حيث أن أي جهة حكومية لم تصدر أي بيان بشأن أي مظهر من مظاهر العنف، ولم تتناول أي وسيلة من وسائل الإعلام سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية أي ظاهرة من الظواهر المذكورة أعلاه.

يستثنى من ذلك اعتقال مجموعة من المنتمين الى خلية تنظيم سري لديه ارتباطات مع تنظيم الإخوان المسلمين، وكذلك لديهم التمويل المالي والدعم اللوجستي من دول في المنطقة، عوضاً عن ضبط كمية كبيرة من الأسلحة المخبأة والغير مرخصة، لذلك يمكن اعتبارهم مجموعة اقرب الى التنظيمات الارهابية منها الى التنظيمات والتيارات الحزبية[1].

وكذلك عند البحث في المنظمات الإقليمية والعالمية المهتمة بظاهرة العنف السياسي وتوثيقها وعرضها على الجهات الدولية المختصة، فإنه لا يوجد خلال فترة الدراسة (1981-2014) أي ظاهرة تناولتها أو أعلنتها أي منظمة من المنظمات المعنية تخص دولة الإمارات العربية.

---

[1] جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة الرسمية وشبه الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة تناولت موضوع إلقاء القبض على خلية الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو أشبه بما يمكن اعتباره تصريح رسمي إزاء قضية (خلية الإخوان).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك عند بدء ما يسمى بالربيع العربي شهدت أغلب الدول العربية حالة من المظاهرات والاضطرابات والتي تحولت فيما بعد في بعض الدول إلى ظاهرة الحرب الأهلية والمواجهات المسلحة، فإن دولة الإمارات العربية لم تسجل أي مظهر من مظاهر المظاهرات أو التمرد أو الاعتقالات على الرغم من أن الأحداث وصلت منطقة الخليج العربي، فقد شهدت البحرين أعمال عنف على المستويين الرسمي والشعبي، وكذلك السعودية وإن كانت أقل حدة من البحرين واقتصرت على مناطق معينة وكذلك سلطنة عمان ودولة الكويت شهدت مظاهرات شعبية في مناطق مختلفة.

وعليه وفي ظل عاصفة من أطلقوا عليه بالربيع العربي والتي عصفت بالمنطقة العربية بقيت دولة الإمارات العربية المتحدة محافظة على استقرارها السياسي الذي عرفته ليس فقط من عام 1981 بل من تاريخ قيام اتحاد دولة الإمارات عام 1971، وهذا مؤشر يعتبر الأكثر أهمية والأكثر واقعية عند تناول مؤشرات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات، ومؤشر أكثر وضوحاً على دور القيادة السياسية في الدولة ليس فقط في المحافظة على ظاهرة الاستقرار السياسي بل تدعيم ركائزه والتي اختبرت اختباراً واقعياً في ظل ما يسمى بالربيع العربي[1].

وعليه فإن دولة الإمارات العربية تأخذ 0% في مؤشر العنف السياسي، وهي تكاد تكون معدومة على المستوى الدولي.

خامساً : ثبات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على أساس أنها مستمدة من ركائز أساسية، وهي أوضاعها الايجابية، والفلسفة والتوجيه اللذان تنتهجها القيادة التي تحدد بدورها

[1] العجمي، عبد الله، الغرب بلا ربيع، دار الكويتي للنشر، الكويت، 2013، ص102.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولويات وتختار ما يلائمها من بين أهداف متعارضة، بالإضافة إلى ما يتعلق بالبيئتين الإقليمية والدولية والتي تعتبرها القيادة ذات أهمية بالنسبة لها[1].

وهنالك خمس ركائز للأوضاع الإيجابية التي تؤثر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المدى البعيد وهي [2] :

1- امتلاكها ثروة نفطية كبيرة قابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة، وتنتج أكثر من 2.9 مليون برميل يومياً وبذلك هي من أكبر المصدرين للنفط في العالم، بالإضافة إلى امتلاكها كميات ضخمة من الغاز الطبيعي وبالتالي مكنتها هذه الموارد من الاضطلاع بدور مهم في التجارة الدولية والتمويل.

2- موقع الإمارات على الخليج العربي والمحيط الهندي أقام للدولة مركزاً مهماً في التجارة الدولية وأن تكون طرفاً رئيسياً في الاعتبارات الاستراتيجية الإقليمية.

3- تمتاز الإمارات بمحدودية سكانها (المواطنين) مقارنة بحجم مواردها.

4- غالبية مواطنيها من العرب المسلمين أثروا في صورتها الذاتية وسياستها الخارجية.

5- الصلات التاريخية والقبلية بين شعب الإمارات وشعوب الدول المحيطة بها تعد من العوامل المهمة التي شجعتها على التطلع على هذه الدول من أجل التعاون معها[3].

إن دولة الإمارات العربية المتحدة أدركت أن للمقام الدولي المرموق في العلاقات الثنائية والجماعية مع المنظمات والهيئات الدولية أثراً بالغاً في نظرة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي لأية دولة من الدول مما يكون في حصيلته درعاً سياسياً لأمن وسلامة الدولة التي تحقق مثل ذلك المقام المحترم المرموق، لا يقل في أهميته ونتائجه عن إقامة ودور القوات المسلحة، كما وازنت دولة الإمارات بين مختلف الرسائل التي من شأنها تقوية سلامة البلد وأمنها وتعاطف الحكومات

---

[1] رو، وليم، ملامح الدبلومسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات ،2003، ص3.

[2] رو، وليم، المصدر السابق، ص4.

[3] أبو الشيخ، يوسف فالح خضر، نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدارسات والوثائق، الديوان الأميري – رأس الخيمة، 2005، ص62.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشعوب معها في كافة الأحوال وخصوصاً في الأزمات والملمات، فوجدت ذاتها في الوقت الذي ستسعى فيه بقدر طاقاتها لتوفير وسائل الأمن والسلامة المادية فإنها في الوقت نفسه وجدت المجال الدبلوماسي والدولي في علاقاتها هو من أنجح الوسائل الخطب الرأي العالمي وتعاطفه معها نتيجة اتزان سياساتها الدولية ومسؤولياتها المعنوية والإيجابية مما أكسبها سمعة وثقة لفتت الأنظار وليس على مستوى العربي فقط بل تجاوز إلى المستوى العالمي[1].

واتبعت الإمارات سياسة خارجية تنأى بالمنطقة عن الصراعات والمنافسات الدولية، إذ تحتل الاعتبارات الأمنية أهمية خاصة في السياسية الخارجية الإماراتية بما يعزز الأمن القومي العربي، والانفتاح على العالم الخارجي باتباع سياسة خارجية متوازنة، فموقع الإمارات العربية المتحدة، فرض عليها أن تبقى وعلى الدوام في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية وعلى كافة الصعد، الأمر الذي يستلزم سياسة خارجية فاعلة ونشطة[2].

ودولة الإمارات العربية المتحدة هي أحدى الدول العربية التي تقف ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ولديها احتياطي كبير من المخزون النفطي والغاز الطبيعي، وقد منحها ذلك أهمية خاصة سواء بين مجموعة الدول المصدرة للنفط أو بالنسبة للدول المستهلكة[3].

وكان للبترول دوراً مهماً في التأثير على السياسات العامة للدولة وذلك لأنه عنصر أساسي من عناصر الجمع والربط بين مختلف أدوات الاستراتيجية الشاملة، فهو وسيلة للحرب الاقتصادية، وهو قاعدة لحرب دعائية، وهو خلفية لمساومات متعددة في نطاق العلاقات الدولية[1].

---

[1] بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1990 – 2003، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008،ص119.

[2] بن سعيد، أحمد عبد الله، المصدر السابق، ص123.

[3] اسطل، كمال محمد، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي غمار ذلك كله فإن السياسة الخارجية لدولة يمثل النفط فيها مثل هذه الأهمية بالنسبة لها وللآخرين فإنها لا بد وأن ترافق تطورات السياسية البترولية وأن تكون فاعلة بما يخدم المصلحة الوطنية وما يرد عن الوطن غائلة المخاطرة، إضافة إلى دور النفط كسلاح اقتصادي وسلاح سياسي قابل للاستثمار في أي صراع[2].

كما أن ما يتحقق من وفورات من عائدات النفط يتيح للدولة استثمار جزء من العائدات سواء في تقديم المساعدات للدول المحتاجة إليها، أو في تقديم القروض لتمويل الخطط الإنمائية لبعض الدول الشقيقة والصديقة، وكل ذلك يمنح السياسة الخارجية للدولة مجالات واسعة للتفاعل والتأثير[3].

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات حتى عام 2001 ضمن مسؤولية رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بموجب الدستور هو من يختص بإدارة الشؤون الخارجية والدفاعية للدولة كونه الرئيس، فلذلك هو يعتبر مهندس السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وبحكم شخصيته ودوره القيادي المقبول على الصعيد القومي أصبح الشيخ زايد ممسكاً بزمام صناعة القرار في هذه المجالات، وكذلك فإن تجديد انتخابه من قبل المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 2001،1996،1991،1986،1981 وذلك منحه تفويضاً فريداً في إدارة الشؤون السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة[4].

---

[1] آل نهيان، عبد الله بن زايد، الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص61،2002.

[2] آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، آمن منطقة الخليج من منظور وطني، سلسلة محاضرات الإمارات (18)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،1997،ص37.

[3] انتوني، جون ديوك، دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة، سلسلة محاضرات الإمارات (62)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص101.

[4] رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسية والدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم توسع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الأول بعد الاستقلال بسرعة كبيرة، إلا أن وزارة الخارجية ضلت صغيرة نسبياً حيث أنها كانت تضم 1% فقط من موظفي الحكومة الاتحادية، وظلت القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية من صلاحيات الرئيس[1].

وكان لشخصية الشيخ زايد وأسلوبه الأثر الواضح في ثبات السياسة الخارجية على نهج معين، وبالتالي تحقيق النجاحات المتتالية، فقد بقي يتمتع بشخصية محافظة ومتريثة، وكان يفضل ويميل إلى أن يأخذ وقته ليفكر بكل ترو ويدرس كل خياراته باهتمام فائق، على الرغم من أن الصلاحيات تخوله اتخاذ القرار بشكل سريع، وكان يميل إلى الوفاق والتسوية السلمية للنزاعات متى ما كان ذلك ممكناً، وعلاوة على ذلك فهو يضع قيمة كبيرة للعلاقات الودية مع الدول الأخرى، وخاصة مع دول الجوار[2].

الشيخ زايد كان يميل إلى المصالحة على القوة والحوار بدلاً عن المواجهة على الرغم من إمكانية أن يكون حازماً عند الحاجة وقد أبلغ الشيخ زايد المجلس الوطني الاتحادي بأن سياسته الخارجية تقوم على "توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق الدولية المثلى"، وكان على استعداد دائم لأن يعطي بسخاء من موارد بلده المالية بهدف دعم دبلوماسية بلاده واهتمامه الإنساني بالشعوب الأخرى في الخارج.

وبمرور الزمن أصبحت فيما بعد النقاط الأربع التي كان يكررها الشيخ زايد هي المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه النقاط هي:

1- حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الجوار بالطرق السلمية.

2- توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانظام إليه.

---

[1] رو، وليم، المصدر السابق، ص39.

[2] الخليفي، محمد، زايد ورحلة وطن، الحسن للنشر، بيروت، 1998، ص16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وجميع المجالات.

4- الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة[1].

وسنتناول موقف الإمارات من بعض القضايا المهمة على المستوى الإقليمي.

1- قضية الجزر الثلاث

ضلت مسألة السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى موضوع من المواضيع طالما عكرت صفو العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، والمعروف بأن هذه الجزر صغيرة إلا أنها تتمتع بموقع استراتيجي هام لأنها تتحكم في مضيق هرمز.

ودون العودة إلى السرد التاريخي والاستعانة بالوثائق لكن المتتبع للتاريخ يصل إلى نتيجة حتمية وهي أن جزر طنب الكبرى، والصغرى هي من حق رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فهي من حق إمارة الشارقة[2].

ويمكن الاستدلال بحجج تاريخية سريعة تؤكد عروبة الجزر الثلاث وأنها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة ومنها[3] :

1- إن الجزر الثلاث إلى ما قبل احتلال إيران لها كانت ترفع علم رأس الخيمة (طنب الكبرى والصغرى) وعلم الشارقة (أبو موسى) وتطبق قوانين وأنظمة وأعراف دولة الإمارات.

2- إن سكان الجزر الثلاث يحملون جنسيات الإمارات.

---

(1) رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص46.

(2) بن حارب، عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الازراطية ،1999، ص147.

(3) بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية الدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الخلجي للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ،2008،ص102.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إن أمير الشارقة يستوفي رسوماً سنوية من صيادي اللؤلؤ والمرجان وعن رعي الماشية منذ عام 1863م.

4- إن الدوائر الحكومية والمرافق العامة، من دائرة جمارك ومساجد ومدارس وشرطة ومستشفيات ومشروعات مياه وكهرباء ومعلمين تتبع حكومة الشارقة بالنسبة لجزيرة أبو موسى، وكذلك الحال بالنسبة لطنب الكبرى والصغرى فأن دوائرها تتبع لرأس الخيمة.

منذ وقوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في 30 نوفمبر 1971 ودولة الإمارات العربية المتحدة لم تهدأ في مطالبة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياضها.

وعليه فقد مارست دولة الإمارات أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة وروية، كما أنها حاولت طيلة الفترة الماضية أن لا تجعل في مطالبتها للجزر المحتلة ما يغير الرأي العام حفاظاً على صلات الود والجار، فقامت بإيفاد عدد من المسؤولين إلى طهران لمعالجة الموضوع بعيداً عن الأضواء كما التزمت أجهزة الإعلام بالدولة بتوجيهات رسمية بعدم إثارة الموضوع إعلامياً[1].

لذلك اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على الحوار كوسيلة تسوية سلمية لحل المنازعات الدولية وهو أحد ركائز سياستها الخارجية، وقد دعت الإمارات في أكثر من مرة وأكثر من مناسبة إلى ضرورة حل مسألة الجزر الثلاث سلمياً، وكان الشيخ زايد كان يؤكد على أن استمرار إيران بإحتلالها الجزر الثلاث وعدم إلتزامها بما جاء في مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى يمثل انتهاكاً لوحدة وسيادة أراضي دولة الإمارات، وكان يؤكد أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين يرتبط بتعزيز الثقة، وبما تتخذه إيران من إجراءات تنسجم مع إلتزاماتها بمبادئ

[1] التدمري، أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، بدون دار نشر، رأس الخيمة ،1995،ص19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون الدولي والمواثيق الدولية واحترامها لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1].

وعليه فإن دولة الإمارات أعربت مراراً وتكراراً – عن حل هذه المشكلة بالطرق السلمية –، وأكدت عزمها على اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.

واعتمدت وسائل عدة لحل مسألة الجزر أولها كان الحوار المباشر ولا يسعنا هنا استعراض كل الدعوات التي صدرت خلال الأربع عقود الماضية وستكتفي بإيراد بعض تلك الدعوات.

ففي الخطاب الذي ألقاه الشيخ زايد في الذكرى الثانية والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قال[2] :

"ومن هذا المنطلق فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلال إيران لجزرها الثلاث، وإننا لا نزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل أنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تماشياً مع القوانين والأعراف الدولية وحسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول".

وفي الكلمة التي ألقاها الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزيد وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية بكواتشي قال :

"في الوقت الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً في هذه المسيرة السلمية البناءة وبالذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إليهما، نؤكد مجدداً استعدادنا لاستمرارية

---

[1] التدمري، أحمد جلال، مصدر سابق ذكره، ص25.

[2] رو وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص61.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوار السلمي المباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية كل قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة"[1].

وكذلك من الوسائل التي استخدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر الثلاث سلمياً هو اللجوء إلى الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الدولية التي أجاز ميثاقها للجمعية العامة فيها أن تناقش أية مسألة لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ومن بينها تسوية المنازعات الدولية سلمياً[2].

وبعد الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث تقدم العراق بشكوى ضد إيران في مجلس الأمن نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضواً بعد في اتحاد الإمارات، وخلال جلسته رقم (1610) بدأ مجلس الأمن مناقشة الشكوى بناءاً على طلب المندوب العراقي، وخلال بحث الشكوى جرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والإيراني حيث قدم كل طرف حججه وأسانيده القانونية والتاريخية[3].

وفي التصريح الذي أدلى به الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة لجريدة الوطن الجزائرية الصادرة في 1994 / 1 / 2 أعرب عن أمله في أن تتوصل دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى حل لمشكلة الجزر الثلاث[4].

وكذلك لجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى محاولة عرض النزاع على القضاء الدولي، ففي الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد لصحيفة الحياة اللندنية قال " نحن نريد شيئاً جديداً

---

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998، 1999، ص 114.

(2) حاج، عبد الله جمعة، الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى، مجلة شؤون الاجتماعية، س13، العدد 52، 1996، ص41.

(3) سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر اسبق، ص127.

(4) رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق ذكره، ص119.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عما نفكر فيه نحن، فالإنسان الذي يستولي على حق من حقوق ويشهر ويدعي أن هذا ملك سابق له، كيف نتفاوض وتحصل على شيء منه، أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فلنا الحق، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح، ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم، إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها"[1].

وسألته هنا المجلة سؤالاً صريحاً عما إذا كان يقصد من كلامه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، هنا كانت أجابت الشيخ أصرح من السؤال وأجاب بـ *"نعم"* كذلك في لقاء من الشيخ خليفة بن زايد مع مجلة اليمامة السعودية وعند سؤاله حول ما إذا كانت إيران ستقبل التسوية القضائية قال[2] :

"إن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء خلاف بين دولتين لا ينقص قدرهما أو وزنهما الدولي، فهو إجراء طبيعي يقره العالم حين يصل الحوار بين طرفين إلى طريق متعددة ،أو حين ينقطع سبيل التفاوض لسبب أو آخر، ونحن نتطلع إلى استجابة إيران لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لاعتماد لغة الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كل منا حججه وبراهينه لإثبات حقه".

ورغم أن الحجج والأسانيد القانونية والتاريخية تثبت عروبة الجزر الثلاث كثيرة ويمكن الاستدلال بها بكل بساطة ومنها :

---

[1] رو، المصدر السابق، ص122.

[2] رو، المصدر السابق، ص125.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تعتبر هذه الجزر عربية من النواحي التاريخية، السياسية، القانونية، الجغرافية والسكانية، وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية التي تشير صراحة إلى عروبة الجزر.

2- يسكن هذه الجزر العرب الاقحاح الذين يشتركون مع باقي إخوانهم من سكان الإمارات في أصولهم وقبائلهم وأسمائهم ولغتهم وعادتهم وتقاليدهم وسماتهم، وهذا كان قائماً لليوم الأخير الذي طرد فيه العرب من طنب الكبرى.

3- مارست الإمارتان المعنيتان بهذه الجزر(الشارقة ورأس الخيمة) السيادة الفعلية على هذه الجزر قرابة القرنين من الزمن، سواء كان ذلك برفع الإعلام التي تمثل سيادتها، أو بالدفاع عنها ضد القوى المستعمرة والغازية، والأنشطة الاقتصادية وجباية الرسوم والضرائب، ومنح الامتيازات الخاصة بالتنقيب عن النفط قرب سواحلها أو خارجها، كما كانت المؤسسات العامة في الجزر مملوكة لحكام الشارقة ورأس الخيمة.

4- تقع الجزر الثلاث في المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة، والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج أفقياً وطولياً بشكل متساوٍ من قبل الدول المطلة على الخليج والمستفيدة من مياهه.

5- تقع جزيرة أبو موسى على مسافة أقرب إلى السواحل والمياه الإقليمية الإماراتية عنها من السواحل والمياه الإقليمية الإيرانية، حيث تقع جزيرة أبو موسى على بعد 58 كيلو متراً من ساحل الشارقة بينما تقع على بعد 72 كيلو متراً من الساحل الإيراني رغم كل الحجج والأسانيد هذه لا تزال إيران تتبجح وتدعي زوراً بأنها هي أحق بالجزر كونها أصلاً تعود للأراضي الإيرانية، ورغم كل ذلك بقي موقف الإمارات العربية المتحدة ثابتاً تجاه هذه القضية مستنداً إلى أسلوب الحوار والمفاوضات لا إلى أي أسلوب ثاني من أجل الوصول إلى حل يجنب الطرفين الآثار المترتبة على التصعيد تجاه هذه القضية، على الرغم من التصعيد الذي تقوم به إيران بين فترة وأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- موقف دولة الإمارات من حرب الخليج الأولى :

في 23 سبتمبر من عام 1980 انفجرت الحرب بين العراق وإيران، لتكون بذلك أطول حرب استنزافية منذ الحرب العالمية الثانية، بين أعظم قوانين عسكريين في الشرق الأوسط.

ولقد أفرزت حرب الخليج الأولى مضاعفات على كافة المستويات، وفي مقدمتها تراجع خطط التنمية الوطنية، وتهديد أمن الخليج، وإضعاف الموقف القومي في مواجهة إسرائيل، وتأجيج الحرب الباردة العربية، وزيادة تغلغل الدول الكبرى في المنطقة، وتصاعد دور الدول الهامشية في النظام الإقليمي القومي، وخلخلة دائرة الأمن القومي العربي.

وقامت دول الخليج بدعم المجهود الحربي العراقي بالمال اللازم انطلاقاً من الشعور بالقومية العربية ولم تترك ساحة إلا واستغلتها في بذل الجهود الرامية إلى إيقاف هذه الحرب المدمرة[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الموقف الإسرائيلي من الحرب كان إلى حد ما إلى جانب إيران ولأسباب استراتيجية، لأنه في صالح إسرائيل أضعاف قوة العراق العسكرية، باعتبارها الدولة العربية الأهم التي تمتلك ثقلاً ووزناً عسكرياً، وأيضا لإلهاء العرب في حرب جانبية تبعدهم عن الصراع العربي الإسرائيلي[2].

ومع ذلك فإن دولة الإمارات العربية لم تألُ جهداً في السعي للتوصل إلى تسوية ترضي الطرفين المتنازعين في الحرب العراقية- الإيرانية ووضع حد لها فهي لم تقف إلى جانب العراق لأنه بلد عربي ولا إلى إيران لأنها ترتبط بها بروابط الإسلام[3].

---

[1] حارب، عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص229.

[2] حارب، عبد الرحمن يوسف، مصدر سابق، ص231.

[3] سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص117.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ذلك رأت الإمارات أن هذه الحرب تستنزف الطاقات البشرية والمادية والعسكرية العربية والإسلامية التي كان ينبغي أن توظف لمواجهة العدو الإسرائيلي ودعم القضية الفلسطينية، وبالتالي كانت الدبلوماسية الإماراتية تتحرك على كافة المستويات: إقليمياً، عربياً ودولياً[1].

ولذلك سعى الشيخ زايد منذ البداية إلى المساعدة على إنهاء هذه الحرب، ففي 22 نوفمبر 1980 ولدى افتتاحية دور الانعقاد الثالث للمجلس الوطني الاتحادي ناشد سموه إيران والعراق إيقاف إراقة دماء المسلمين والتحرك نحو تحقيق السلام[2].

وعلى المستوى الإقليمي كانت الإمارات تتحرك فردياً، أو مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، في نطاق ما يسمى بلجنة المساعي الحميدة لوقف الحرب العراقية – الإيرانية، ففي 2 مايو 1982 عقد المجلس الأعلى للاتحاد اجتماعاً أعلن أثره أن المجلس الأعلى أتفق على ما عرضه الشيخ زايد من ضرورة القيام بمبادرة عاجلة لوضع حد للنزاع بين العراق وإيران[3].

وفي يناير 1981 أكد الشيخ زايد في تصريح علني لدى حضوره مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة أن على القادة المسلمين "إيجاد صيغة تقوم على الأسس الإسلامية لأنهاء الحرب العراقية الإيرانية وحقن دماء المسلمين" وشكل المؤتمر لجنة وساطة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف وأيدت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المسعى[4].

---

(1) العطار، محسن، الإمارات والعرب، دار الكتاب الحديث، بغداد، 1996،ص72.

(2) جابر، عبد الله، الخليج والحرب العراقية الإيرانية :الاستراتيجيات – الاهداف، العربي للطباعة، عمان، 1989، ص29.

(3) جابر، عبد الله، مصدر سابق، ص35.

(4) السخني، أحمد علي، زايد وتأصيل البناء الحضاري، قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر، مؤسسة عمون للدراسات والنشر، الأردن، عمان، ط1، 2002، ص98.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أيار 1981 قال الشيخ زايد إنه لم يكن يتوقع قيام هذه الحرب، وإنه مندهش لاستمرارها طوال هذه الفترة وقال "نحن نتأثر بهذه الحرب كما ويؤثر علينا أي صدام بين إيران المسلمة والعراق الشقيق..... ورغم إننا لا نحارب فإننا متضررون من هذه الحرب لأن البلدين جيران لنا"[1].

وبقي هذا الموقف ثابتاً طيلة فترة الحرب، واستمرت دولة الإمارات في بذل قصارى جهدها لإيقاف الحرب، وحملت الإمارات ملف هذه القضية إلى المحافل الدولية وحذرت من عواقبها الوخيمة ودعت دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة إلى التحرك لوضع حد لهذه الحرب وتحقيق الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي لأنه جزء من السلام العالمي، ففي الدورة الثامنة والثلاثين ألقى راشد عبد الله النعيمي وزير الخارجية الاماراتي كلمة جاء فيها "إن استمرار الحرب بين العراق وإيران علاوة على ما يترتب عليه من خسائر فادحة، فإنه يهدد أمن واستقرار المنطقة، وقد يكون مدعاة وذريعة لتدخل الدول الكبرى في المنقطة ونرى من جانبنا أن تساهم كافة الدول الأعضاء في بذل مساعيها الصادقة للتعجيل في أنهاء تلك الحرب التي طال أمدها..... ولقد قمنا من جانبنا مع دولة الكويت بتكليف من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببذل المساعي الصادقة من أجل إنهاء هذا النزيف المستمر"[2].

ولقد تكرر هذا الموقف أكثر من مرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تتراجع دولة الإمارات عنه ولم تحبط طيلة فترة الحرب رغم تعنت طرفي النزاع وتمسك كل منهما بموقفه.

ويمكن إيجاز موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الحرب على الشكل التالي[3] :

1- الدعوة المستمرة إلى وقف القتال واللجوء إلى الحوار.

---

[1] السخني، أحمد علي، مصدر سابق، ص105.

[2] أبو الشيخ، يوسف فالح خضر، نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية سياسته الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والوثائق، الديوان الأميري – حكومة رأس الخيمة، ص65،2005.

[3] بن سعيد، أحمد عبد الله، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي، ط1، المجتمع الثقافي، أبو ظبي،2003،ص74.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التأكيد على مبدأ حسن الجوار من الجميع.

3- دعوة الأطراف المتحاربة إلى التجاوب مع المساعي المبذولة لاستعادة السلام في المنطقة.

4- رفض توكيل مسألة أمن الخليج إلى قوة أجنبية على اعتبار هذه مهمة أهله شعوبه.

في سبتمبر 1987 وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الداعي إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران والدخول في مفاوضات سلام، طالب الشيخ زايد إيران بقبول القرار وحذر من أن إطالة أمد الحرب سيدخل الدول العظمى إلى الخليج، وناشد الجاريين ضرورة إطفاء النار اليوم قبل العجز عن إطفائها وتمكنها من التهامها غداً، وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قرار مجلس الأمن رقم 598 يمثل فرصة تاريخية فريدة للتوصل إلى تسوية تنهي الحرب العراقية – الإيرانية[1].

وفي تموز يوليو 1988 قبلت إيران أخيراً قرار مجلس الأمن رقم 598 والتزمت بوقف إطلاق النار الذي أصبح سارياً اعتباراً من آب/ 1988، وهنأ الشيخ زايد كلا من العراق وإيران، وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قبول القرار بشكل نقطة تحول مهمة نحو إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وقال زايد إن قمة الشجاعة هي اتخاذ القرار الحكيم في الأوقات العصيبة، وقال إننا نرجو أن تتقدم الأمور في الاتجاه الصحيح لإقرار السلام العادل والشامل بين الجارتين المسلمتين، وفي وقت لاحق كذلك قال إنه يحدوه الأمل في التوصل إلى سلام حقيقي بين العراق وإيران، وقال إننا نتطلع إلى عودة روح المودة والأخوة الإسلامية بين الطرفين، حتى بعد وقف

[1] بن حارب، عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999 ،ص47.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القتال وتباطئت مفاوضات التسوية استمرت الإمارات في حض العراق وإيران على التوصل إلى سلام الحقيقي ودائم[1].

2- الموقف الإماراتي من حرب الخليج الثانية :

بداية لا بد من الإشارة إلى أن رغم استمرار حرب الاستنزاف طيلة السنوات الثمان، إلى أن العراق خرج محتفظا بكامل قوته العسكرية تقريباً إضافة على تماسك جبهته الداخلية المبنية على الشعور القومي العربي، وراح الغرب يبحث له عن صيغة تدميرية جديدة فكان غزو الكويت الذي أعقبته حرب الخليج الثانية التي استنزفت من موارد دول الخليج العربية خلال أيام معدودة أكثر مما استنزفته طيلة ثماني سنوات.

في 2 آب 1990 قامت القوات العراقية بغزو دولة الكويت العضو في مجلس التعاون الخليجي، وعلى إثرها قام الشيخ زايد بزيارة سريعة إلى المملكة العربية السعودية والتقى الملك فهد، واتفق الزعيمان على ضرورة تطويق الخلاف العراقي – الكويتي في أسرع وقت[2].

وطالبت الامارات بعقد قمة عربية عاجلة للمساعدة على حل الأزمة، وفي 3 آب أجرت الإمارات مشاورات مباشرة مع الكويت ومصر واليمن وسلطنة عمان وأيدت الإمارات قرار مجلس التعاون بإدانة غزو الكويت، وخلال الأيام الأربعة التالية أجرت الإمارات الاتصالات تباحثت فيها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا وآخرين، وأعلنت عن ترحيبها بعقد قمة عربية طارئة في القاهرة[3].

---

[1] السخني، أحمد علي، زايد وتأصيل البناء الحضاري، مصدر سابق، ص118.

[2] التدمري، أحمد جلال، ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي (2002)، ص120.

[3] بن حارب، عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مصر سابق، ص120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع فإن غزو الكويت أدى إلى خلخلة مفهوم الوحدة الذي كان يدعو إليه الشيخ زايد، وأدى كذلك إلى إشاعة جو من عدم الثقة بين الشعوب العربية، مما أدخل العرب إلى واقع سياسي واقتصادي عصيب، يتميز بالفرقة والتشتت والخلاف[1].

وفي اجتماعات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة خلال 9 و10 آب 1990 جرى جدل مكثف بشأن الأزمة وانتهت المداولات الى تصويت فيه 12 دولة من إجمالي الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والبالغ عددها 21 دولة إرسال قوات عربية إلى المملكة العربية السعودية إلى جانب قوات من الدول الغربية للدفاع عن المملكة ضد التهديد العراقي، وأيدت الإمارات قرار هذه الأغلبية وفي الأسابيع التالية انضمت 28 دولة من كل انحاء العالم ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحالف العسكري ضد العراق[2].

واتخذ الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات إضافية لمعالجة إفرازات الأزمة فقد انتقل العديد من الكويتيين إلى الإمارات بعد الغزو العراقي، وفي 11 آب 1990 أمر الشيخ زايد باستضافة جميع الأسر الكويتية التي وفدت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وتوفير السكن المجاني وصرف مساعدات مالية لهم، بالإضافة إلى إعفائهم من رسوم العلاج الطبي[3].

وفي ضوء التطورات السريعة للأحداث وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على استقبال القوات العربية والغربية ونشرها على أراضيها وذلك إسهاما منها في الجهود (العربية والدولية) المبذولة للدفاع عن المنقطة[4].

---

[1] جارنم، ديفيد، أساسيات الأمن القومي (تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة") سلسلة محاضرات الإمارات (21) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص68.

[2] رسلان، هاني، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، السنة 27، العدد 103، 1991، ص47.

[3] رو، وليم، ملامح السياسة الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات المتحدة، مرجع سابق، ص121.

[4] رو، وليم، مصدر سابق، ص124.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تسمح الإمارات منذ قيام الاتحاد بنشر قوات أجنبية على أراضيها لكون الصورة كانت ضبابية والقادم مجهولاً فاضطرت لاستقبال القوات، في نفس الفترة واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بضرورة الانسحاب العراقي غير مشروط عن كامل الأرضي الكويتية، وكما أكدت التزامها الكامل وبدون أي تحفظ بقرارات مجلس الأمن الدولي.

واستمرت الإمارات بالمشاورات مع الدول العربية والغربية من أجل التحالف ضد العراق وإخراج قواته من الأراضي الكويتية، وقد أعلن الشيخ زايد في بيان مشترك عقب مباحثاته مع وزير الخارجية الأمريكي جميس بيكر في 7 أيلول 1990 أن " حل الأزمة الراهنة في المنطقة يتمثل في انسحاب العراق الكامل والفوري وغير المشروط من الكويت"[1].

ولم تؤيد بعض الدول العربية الإجراءات المتخذة ضد العراق، فحاولت كل من الأردن واليمن الضغط على الإمارات العربية المتحدة من أجل تخفيف موقفها، لكن الشيخ زايد كان مصراً على موقف الإمارات، ومن ثم أعلنت الإمارات استقبالها لقوات عسكرية من مصر وسوريا والمغرب والتي أعلنت أنها أرسلت قواتها تلبية لروح التآزر والإخاء العربي وأن وجودها هو لتقوية قدرات الردع الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل هذه الظروف[2].

ورفضت الإمارات العربية المتحدة كل الادعاءات والتبريرات التي قدمها العراق لغزو الكويت، وأكدت الإمارات أنه لا يوجد أي مبرر تاريخي أو قانوني لاحتلال دولة الكويت، ولا يجوز إعطاء العراق أي شيء مقابل انسحابه من دولة الكويت، وقال الشيخ زايد بشكل صريح وواضح "نقول لكل

[1] بن سعيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص118.

[2] رو وليم، مرجع سابق، ص128.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من يعارض وجود القوات الأجنبية، لماذا لم يعارض هؤلاء الاحتلال العراقي وغزوه لدولة عربية شقيقة؟"[1].

ومع اقتراب المهلة التي حددتها الأمم المتحدة للعراق لانسحابه الكامل وغير المشروط من الكويت كان موقف الإمارات واضحاً ضد العراق، ثم تطور الموقف الإماراتي بعد انضمامها إلى دول مجلس التعاون الخليجي في التأكيد صراحة على ضرورة انسحاب العراق من الكويت قبل 15 كانون الثاني 1991 وأن الكويت يجب أن تحرر سلماً أو حرباً، بالإضافة إلى مطالب الشيخ زايد بضرورة إعادة حكومة أمير الكويت الشيخ جابر الصباح[2].

في هذه الفترة لم يصغ العراق إلى كل الدعوات طيلة الفترة الممتدة بين غزوه للكويت وبدء عملية عاصفة الصحراء من أجل الانسحاب من الكويت وتجنيب المنطقة خطر حرب تكون نتائجها السلبية على الجميع والتي كان من أولها دخول الدول الكبرى لمنطقة الخليج العربي.

وفي 17 يناير 1991 بدأت قوات التحالف عملها العسكري ضد العراق حيث بدأت الضربات الجوية واستمرت لغاية 24 فبراير 1991 [3].

وشاركت القوات العسكرية الإماراتية في الحرب الجوية والحرب البرية ضمن قوات التحالف، حيث شاركت الطائرات المقاتلة من دولة الإمارات العربية المتحدة في الحملة الجوية، ونفذت القوة الجوية الإمارتية ما مجموعه 123 طلعة ضد العراق، بالإضافة إلى مشاركة القوات البرية في الهجوم

---

[1] سوكولسكي، ريتشارد وجونسون، ستيوارت، أمن الخليج العربي وتحسين مساهمة الحلفاء العسكريين، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص39.

[2] عليكم، حسن حمدان، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينات، مجلة المستقبل العربي، العدد 169، 1993، ص70.

[3] رو، وليم، مصدر سابق، ص141.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البري من الفترة 24 ولغاية 27 فبراير وكانت ضمن طليعة القوات التي دخلت الكويت وساعدت على تحريرها، وبعد ذلك قدمت الإمارات التهنئة لدولة الكويت بمناسبة التحرير[1].

4- الموقف الإماراتي من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي :

إذا كان أمن الخليج مرهوناً بالأمن القومي فإن حل المشكلة الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يعني استتباب الأمن والسلام في منطقة الخليج، ومن ناحية أخرى فإن الشعب الفلسطيني هو شعب عربي مشرد ولا بد من دعمه وإعادته، تلك هي منطلقات السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية تجاه القضية الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك فإن دولة الإمارات تدين الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية والجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق المواطنين العرب والاراضي المحتلة.

وذلك فهي لم تتأخر يوماً عن دعم القضية الفلسطينية بكل ما أوتيت من وسائل، فقد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وراحت تدعمها بالمال وبالمواقف المؤيدة في المحافل الدولية، ففي كافة حلقات انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة كان مندوبوا الإمارات يثيرون موضوع القضية الفلسطينية، إضافة إلى إثارتها على مستوى مؤتمرات القمة أو في اللقاءات الثنائية بين رئيس دولة الإمارات ورؤساء الدول الأخرى وممثليها الدبلوماسيين وعلى كافة المستويات الأخرى[2].

وعليه فقد مولت الإمارات العديد من المشاريع السكنية والخدمية في مدينة القدس لمواجهة عمليات الاستيطان ومحاولة طمس هوية المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها العرب، كما ساهمت

---

[1] اليعقوبي، عبد الله، الخليج الثانية: دراسة في الأسباب والنتائج، مطبعة الفكر العربي، الخرطوم ،1997، ص104.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1994، 1995، ص 117.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تمويل مشاريع صيانة المساجد والمساكن في المدينة، كما بنيت مدينة تحمل اسم الشيخ زايد في غزة بهدف حل مشكلة الاسكان فيها وإيجاد فرص عمل لآلاف الفلسطينيين في قطاع غزة[1].

وفي تصريحات مهمة أطلقها الشيخ زايد في الخامس من مايو 1998 أعلن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني حتى يسترد كافة حقوقه وأراضيه، وتساءل الشيخ زايد كيف تكون إسرائيل مغتصبة الأرض وهي الخصم والحكم في الوقت نفسه، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج سياسة عادلة ومتوازنة تجاه إسرائيل والشعب الفلسطيني وقال بشكل صريح إنه على أمريكا أن تأخذ العبرة من التاريخ لتعلم مصير اللذين سبقوها في العظمة والتحكم في العالم[2].

وتصدت الإمارات لكل محاولات تغيير الوضعية الدينية والحضارية لمدينة القدس وسارعت فور صدور قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 24 اكتوبر 1990 بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بنهاية شهر مايو 1999، بالتنديد بهذا القرار واعتبرته صدمة كبيرة لأنه يشكل انحيازاً صارخاً لجانب إسرائيل، ومؤكدة أنه يضعف إلى حد كبير مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وكأحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط كما أنه يهدد بتفويض دعائم السلام في المنطقة[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2000، 2001، ص 120.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2001، 2001، ص 167.

[3] بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص201.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك دولة الإمارات جهوداً حثيثة خلال توليها رئاسة مجلس جامعة الدول العربية في مارس 1998 من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يدين الحكومة الإسرائيلية لمصادرتها 52 هكتاراً من أراضي القدس الشرقية لإقامة مستوطنات عليها[1].

ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر أن جميع النشاطات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الدولية على مدى أكثر من ثلاث عقود من الزمن والمطالبة بإعطاء الفلسطينيين كافة حقوقهم المسلوبة، عوضاً عن الدعم المادي الذي لم تتوانى دولة الإمارات عن تقديمه للشعب الفلسطيني سواء كان بالمال أو بالعلاج أو بناء المستشفيات والمراكز وغيرها من المرافق الخدمية.

ويمكن إيجاز المقترحات ومطالب دولة الإمارات بالنسبة للقضية الفلسطينية على النحو التالي[2]:

أ- ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة كشرط أساسي لأية تسوية عادلة.

ب- دعم نضال الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل والاعتراف بحقوقه الشرعية في وطنه.

ج- تأييد كافة الانتفاضات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة ومطالبة المجتمع الدولي بإدانة الإجراءات القميعة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الشعب العربي ومنعها من إقامة المستوطنات فيها.

د- الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي لحل قضية الشرق الأوسط.

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998، 1999، ص121.

[2] عليكم، حسن حمدان، الإمارات والمسألة الفلسطينية، شؤون اجتماعية، العدد 14، الشارقة 1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان من ديدن السياسة الخارجية التأكيد في المحافل الدولية أن التسوية المطلوبة في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تستند إلى الشرعية الدولية المنطلقة من مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والقرارات الصادرة من المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة.

ولذلك فقد رحبت الإمارات بتوقيع اتفاقية غزة – أريحا بين منظمة التحرير وإسرائيل باعتبارها خطوة أولى نحو السلام الشامل والعادل على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242-338 ومبدأ الأرض مقابل السلام وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن القضية الفلسطينية هي الفتيل الذي اشعل نار الصراع العربي – الإسرائيلي، وطالما هو قائم فلا أمن ولا سلام في منطقة الشرق الأوسط، بل إن إسرائيل بممارستها العدوانية المستمرة تهدد السلام العالمي[1].

وعليه فقد وقفت الإمارات ومن دون تحفظ إلى جانب الدول العربية في صراعها مع إسرائيل وراحت تمدها بكل مستلزمات الصمود إيماناً منها بالحقوق العربية المشروعة والتزاماً أخلاقياً تجاه الأمة العربية[2].

4- الموقف الإماراتي من الحرب عن العراق 2003

رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أكثر من مناسبة وعلى لسان العديد من مسؤوليها استهداف العراق وضربه، وقد أعرب عن ذلك الشيخ زايد يقوله " إننا نرى أن أي قرار متسرع من أي جانب لن يكون من مصلحة الاستقرار في المنطقة... فالحروب لا تحل قضية بقدر ما تعقدها، وأن الحوار والحكمة والعقل هو الطريق الصحيح لإنهاء الخلافات بين الدول وأن حل

---

[1] مسلم، طلعت أحمد، الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة مما نشرات الإمارات (7) أبو ظبي، 1997، ص79.

[2] مسلم، طلعت أحمد، مصدر سابق، ص85.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النزاعات الدولية يجب أن يقوم على مبادئ سيادة العدالة والقانون على ماعداها "، وقد تأكد هذا الموقف على أكثر من صعيد، فقد جددت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بقرار القمة العربية التي عقد في بيروت مارس 2003 الرافض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ورفضها كذلك لأي عمل عسكري موجه ضد العراق، مع التأكد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق، وقد تكرر التأكيد على هذا الموقف في تصريحات مندوب الدولة في الجامعة العربية وفي اجتماعات وزراء الخارجية العرب، الاجتماعات الوزارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي[1].

بعد ذلك بدأت الأوضاع تتفاقم بسرعة، والولايات المتحدة كانت مصرة على توجيه ضربة قوية وقاسمة للعراق بحشدها لترسانة عسكرية ضخمة في منطقة الخليج، وكان الشيخ زايد يدرك خطورة ما سوف يحصل وأن العراق سيكون البداية لنشر الفوضى في المنطقة لذلك عمل جاهداً من أجل أبعاد شبح هذه الحرب، وبالفعل قدم بعض الأفكار إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ في الأول من مارس 2003، أي قبل أيام من غزو العراق واحتلاله، لطرح مبادرة عربية تجنب العراق عدواناً أمريكياً وشيكاً عليه، وتحافظ على الشعب العراقي ووحدة العراق، واستقراره، وتحول دون حلول كارثة مدمرة لوقوع العدوان عليه، كما يتضمن حلاً توفيقياً للازمة في بوتقة عربية ودولية.

وقد تركزت المبادرة التي قدمتها دولة الإمارات في أربعة نقاط رئيسية[2] :

أ- أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2004، 2005، ص157.

[2] رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص157.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تقديم ضمانات قانونية ملزمة محلياً ودولياً تضمن للقيادة العراقية عدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

ج- إصدار عفو عام وشامل من كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

د- تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمن العام للأمم المتحدة عملية الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتئيه الشعب العراقي.

وكان لهذه الأفكار الجريئة عدد من المناصرين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، لكن الجانب العراقي اعتبرها تدخلاً في شؤونه الداخلية، ورفضها جملة وتفصيلاً، كما أنه تم التحفظ عليها من قبل بعض الدول العربية، ولكن على أية حال رفعت هذه المبادرة من صورة دولة الإمارات في المسرح الدبلوماسي[1].

وبعد قيام القوات الأمريكية والبريطانية بغزو العراق في 20 مارس 2003 وإلحاق أضرار بالغة بالأرواح والممتلكات، هنا سارعت الإمارات وبتوجيهات من الشيخ زايد بإقامة جسور جوية وبرية وبحرية لمساندة الشعب العراقي، وبالإضافة إلى ذلك إقامة المستشفيات ومحطات تحلية المياه لتوفير المياه الصالحة للشرب[2].

وكان الشيخ زايد قد أعرب في تصريحات نهاية شهر ديسمبر 2003 عن أمله في عودة الاستقرار والأمن للشعب العراقي وتحقيق كل الخير له، مؤكدا أن دولة الإمارات ستكون إلى جانب

---

[1] بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي، في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص92.

[2] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام،2003، ص148.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب العراقي بكل إمكانياتها. داعيا الشعب العراقي إلى العمل بيد واحدة وبوفاق وطني من أجل استقرار العراق وتعزيز وحدته أرضا وشعبا[1].

ودعت الإمارات القوات الأمريكية وقوات التحالف أن تسلم السلطة للشعب العراقي ليحكم نفسه بنفسه بعد أن تنتهي مهمتها وتحقيق الأمن للعراق، وهذا واجبها وعليها الالتزام به.

واستمرت الإمارات بتقديم الدعم إلى العراق سواء كان المادي، مثل تقديمها مبلغ 215 مليون دولار في مؤتمر الدول المانحة لإعادة أعمار العراق الذي عقد في شهر أكتوبر 2003 في العاصمة الإسبانية، أو الدعم المعنوي، فقد رحبت الإمارات في الأول من يونيو 2004 بما توصل إليه العراق من اختيار لرئيس الجمهورية ورئيس للوزراء، كما رحب الشيخ زايد آل نهيان بالدستور المؤقت الذي أُعلن في العراق، وكان دائما يجدد الدعوات للشعب العراقي للتكاتف والتآزر والعمل على تعزيز وحدته الوطنية وبذل كل الطاقات والامكانيات وتسخيرها من أجل بناء العراق الموحد والمزدهر. كذلك أيدت الإمارات استعدادها من أجل بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة لحماية أمن العراق والاسهام الفاعل في أمن المنطقة بتجهيز القوات المسلحة العراقية باليات وتجهيزات عسكرية مهمة.

6- الإمارات والتعاون الدولي

عملت الإمارات العربية المتحدة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر عام 1971 على دعم أنشطة المنظمة الدولية والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وذلك انطلاقاً من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، وقناعتها بأن المنظمة الدولية تمثل الضمير الإنساني في مواجهة المشاكل العالمية وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الشاملة.

[1] العلاف، كاظم، موقف الخليج أزاء احتلال بغداد، الكوفي للطباعة، بغداد، ص217، ص2006.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يسعنا هنا ذكر جميع المحطات التي استوقفت الإمارات للتعاون الدولي من 1981 إلى 2014 فهي كثيرة ولا يمكن سردها في بحثنا هذا.

وانضمت الإمارات العربية المتحدة إلى أكثر من (20) منظمة إقليمية ودولية وأكثر من (43) معاهدة واتفاقية دولية متنوعة، ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجاب النووية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ستنمبر 1996[1].

وترتبط الإمارات على الصعيد الثنائي مع دول العالم بنحو (50) اتفاقية لمنع الأزدواج الضريبي وحماية الاستثمارات و (52) اتفاقية في مجال الطيران المدني إضافة إلى (48) اتفاقية للتعاون الثقافي والإعلامي والتربوي والفني.

عندما تبوأت الإمارات مقعد العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن عن العامين 1986 و1987 ساهمت بفعالية خلال هذين العامين في بحث وإصدار عدد من القرارات الدولية المهمة.

وقد طالبت دولة الإمارات في بيان باسم المجموعة العربية أمام الأمم المتحدة في 6 ديسمبر 1997 بالأخذ في الاعتبار التمثيل العربي في أي إصلاح أو توسيع في عضوية مجلس الأمن، وذلك باعتبار أن الدول العربية تحتل 13% من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[2].

وأيدت الإمارات الجهود الدولية لإنشاء المحكمة الدولية الجنائية، وشاركت في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد بهذا الخصوص في روما عام 1998.

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997، 1998، ص157.

[2] البرهان، محمد، دول الخليج والسياسات الخارجية المشتركة، مجدلاوي للنشر، عمان – الأردن، 1999، ص137.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد التفجيرات النووية التي قامت بها باكستان عام 1998 ودعت كل من الهند وباكستان إلى التحلي بضبط النفس واستئناف المباحثات بينهما لتحقيق حدة التوتر بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، ويحقق التنمية والرفاهية لشعبيهما.

وفي 10 مايو 1997 أعلن حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية الإماراتي أن دولة الإمارات قد قدمت نحو (25) مليار دولار أمريكي للدول العربية ودول العالم الثالث على مدى أقل من (20) عاماً كقروض ومساعدات للتنمية في هذه الدول، وأكد أن هذا المبلغ يمثل أكثر من 5% من موارد الدولة[1].

وتقديراً لجهود الإمارات في دعم أنشطة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة منحت منظمة الصحة العالمية في 15 مايو 1998 ميدالية " توفير الصحة للجميع " لدولة الإمارات، لمساهمات جائزة مؤسسة الإمارات للصحة في تعزيز قضايا الصحة في العالم.

وفي 2005 أعاد المجلس الوزاري لصندوق (الأوبك) للتنمية الدولية انتخاب دولة الإمارات للمرة الثانية في سابقة في الأولى من نوعها لرئاسة المجلس الوزاري لدورة جديدة تنتهي في 2005، وكذلك اختيار دولة الإمارات لشغل منصب رئيس مجلس المحافظين للصندوق، وذلك تقديراً للدور الذي تلعبه في دعم اقتصاديات الدول النامية[2].

وانتخبت دولة الإمارات في نوفمبر 2003 عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع إلى الأمم المتحدة بعد فوزها بالأغلبية الساحقة بمجموع (167) صوتاً من بين ست دول آسيوية تنافست على هذا المقعد كذلك كان للإمارات دوراً على صعيد المشاركة في القوات المسلحة في قضايا عدة

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997، 1998، ص 147.

[2] الراكضي، ياسر، اقتصاديات البلدان النفطية في الوطن العربي ودورها في الاقتصاد العالمي، الفكر العربي للنشر، الخرطوم، السودان، 2009، ص139.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المستوى الدولي، منها عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، كذلك شاركت ضمن قوة (درع الجزيرة) في الدفاع عن الكويت من أي أخطار خارجية في 2003 [1].

هذا وقد اطلعت القوات المسلحة منذ بدء مهمتها في قوات حفظ السلام في إقليم كوسوفا بدور كبير في عمليات تأمين الحماية والأمن والاستقرار الإقليم، وبدور رائد في عمليات الإغاثة للاجئين، وإعادة الأعمار للإقليم وإقامة العديد من المرافق الخدمية، حتى أن المهام التي نفذتها القوات المسلحة الإماراتية حظيت بتقدير كبير من المجتمع الدولي[2].

وكذلك من المهام التي قامت بها الإمارات على صعيد التعاون الدولي، الدور المهم في إزالة الألغام في لبنان، وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه لنزع الألغام في جنوب لبنان، وأشار في تقرير إلى مجلس الأمن الدولي بشكل خاص إلى حملة مشروع التضامن الإماراتي لنزع الألغام في جنوب لبنان، وقال أن هذه الحملة سمحت بتنظيف منطقة تغطي مساحة تزيد على أربعة ملايين متر مربع، ونزع أكثر من 23 ألف لغم مضاد للأفراد، ونحو (1500) لغم مضاد للدبابات و (1700) ذخيرة غير متفجرة[3].

كانت هذه لمحة سريعة عن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية في مجال التعاون الدولي.

من جميع المواقف التي تناولناها والتي تخص السياسة الخارجية الإماراتية ابتداء من قضية الجزر الثلاث وإلى التعاون الدولي في مختلف المجالات نرى أن السياسة الخارجية للدولة ذات مواقف ثابتة وتتمتع باستقلالية تامة، كما أن النهج الذي تنتهجه الدولة في سياستها الخارجية عوضا عن ذلك دورا واضحا في التأثير على مختلف القضايا في الساحة الدولية رغم أن دولة الإمارات لا زالت تعتبر دولة فتية، فهي لم تكمل منذ قيام الاتحاد إلى الآن نصف قرن، وهذا مؤشر واضح حول وضوح الرؤية والأهداف التي تعمل على تحقيقها والوصول إليها، وبالتالي كانت

---

[1] رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص87.

[2] دولة الإمالات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2000، 2001، ص127.

[3] جريدة الخليج الإماراتية، إصدار 2005/6/17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية للدولة من العوامل التي كان لها دور على تمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بسمعة دولة جيدة، وبالتالي انعكاسها على تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي.

سادساً : شرعية وكفاءة النظام السياسي :

الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الثاني عالمياً في مؤشر ثقة المواطنين بالقادة السياسيين، فهي تعتبر من بين الدول العصرية والمتقدمة في العالم، بما حققته من منجزات تنموية نوعية شامخة في شتى المجالات وما تميزت به من حضور سياسي واقتصادي ودبلوماسي وإنساني على الصعيدين الإقليمي والدولي وتحرك ديناميكي نشط في التواصل مع جميع الدول في قارات العالم كافة، بجانب نجاحها في بناء جسور متينة من التعاون الوثيق والشراكات الاستراتيجية السياسية والاستثمارية والاقتصادية والتجارية والصناعية والتكنولوجية والعلمية والتربوية والصحية وغيرها مما عزز مركزها الريادي المرموق في العالم.

فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة وبفضل كفاءة النظام السياسي في القفز إلى المركز الثاني عشر في تقرير التنافسية العالمي الذي صدر في مطلع شهر سبتمبر للعام (2014-2015) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لتقفز بذلك سبعة مراكز في ترتيبها في التنافسية الكلية لاقتصادها خلال سنة واحدة فقط بعد أن كانت في المركز التاسع عشر في العام السابق، وبذلك تتفوق على دول كالدنمارك وكندا وكوريا الجنوبية في إحراز مراكز عالمية متقدمة في العديد من المؤشرات حيث حلت في المركز الأول عالمياً في الأمن والاستقرار وغياب الجرمية المنظمة، وجودة الطرق والسيطرة على نسبة التضخم واحتواء أثاره، وفي المركز الثاني عالمياً من مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة وفي فاعلية الانفاق الحكومي وجودة البنية التحتية في قطاع الطيران وفي قلة العقبات التجارية[1].

[1] جريدة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ الإصدار 2014/7/18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك صنف تقرير المسح الثاني للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم لعام 2013 دولة الإمارات في المركز الأول عربياً والرابع عشر عالمياً التي حققت السعادة والرضا لمواطنيها[1].

وهذه التصنيفات والمراكز التي ذكرناها كانت لمحة سرعية عن التقدم المستمر لدولة الإمارات في مختلف المجالات نتيجة للعمل الدؤوب والصادق للقيادة السياسية في دولة الإمارات، فالكثير من دول العالم عامة والدول العربية خاصة (حتى على مستوى دول الخليج العربي) تمتلك من الثروات الطبيعية أكثر بكثير مما تمتلكه دولة الإمارات، بالإضافة إلى الكفاءات الوطنية عوضاً عن عدد المواطنين لكنها لم تستطيع تحقيق ولو الجزء الأصغر مما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة وفي فترة أكثر من قياسية.

هنا لا بد من إعطاء كل ذي حق حقه، فما ميز دولة الإمارات عن غيرها هو كفاءة النظام السياسي والذي استمد أسسه من الشرعية، وبذلك كان الهدف الأول وحتى الأخير هو بناء وطن وبناء مواطن حقيقية وبصورة عامة كان لجميع أعضاء المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيام الاتحاد الدور الواضح في بناء الدولة، ولكن سنكتفي بتناول شخصيات كان لها الأثر الأكبر في تحقيق ما وصلت إليه الدولة وهم كل من :

أ- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الإمارات 1971-2004.

ب- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات 2004- إلى الآن.

ج- الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس الوزراء 2006 – إلى الآن.

[1] المصدر السابق، ص 7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

"إن بابي مفتوح دائماً وهذه سياساتنا، وكل واحد يستطيع أن يأتي ويجلس، ويتكلم بمنتهى الصراحة والحرية، ولا حاجة بنا لنشر هذه السياسة، بالإذاعة والتلفزيون والصحافة، إننا نرفض ذلك، حتى لا يقال هذا الكلام من قبيل الدعاية، إن كل أفراد الشعب يعلمون أنهم يستطيعون مقابلة زايد في أية لحظة... ونحن كثيراً ما نقول في مجالسنا الواسعة، التي تضم العشرات والعشرات من المواطنين، إن بابنا المفتوح"[1].

الباب المفتوح هو كان انطلاقة الشيخ زايد في رحلة البناء والتطور الذي أصبح فيما بعد بمثابة القاعدة لمن أتى بعده كأساس لعمله.

ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عام 1918 في مدينة أبو ظبي، وتولى حكم العين 1946، وتولى مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي عام 1966، وهو أول من نادى بالاتحاد بعد الإعلان البريطاني عن نيته الجلاء عن الإمارات عام 1968، وحقق ذلك في 1971[2].

بدايات الشيخ زايد كانت عنوان واضح لما سيحققه في المستقبل، ويقول كلود موريس في كتابه (صقر الصحراء) على لسان العقيد هيوبوستيد الممثل السياسي البريطاني الذي عاش فترة طويلة بالمنطقة قوله.

"لقد دهشت دائماً من الجموع التي تحتشد دوماً حول الشيخ زايد وتحيطه باهتمام واحترام، وقد شق الينابيع لزيادة المياه لري البساتين، وكان الشيخ زايد يجسد القوة مع مواطنيه من عرب البادية الذين كان يشاركهم حفر الآبار وأنشاء المباني وتحسين مياه الأفلاج والجلوس معهم ومشاركتهم الكاملة في معيشتهم وفي بساطتهم كرجل ديموقراطي لا يعرف الغطرسة أو التكبر،

---

[1] الضعيني، شمس الدين والسكك، محمد خليل، زايد وبناء الوطن، منشورات ديوان رئيس الدولة، ط1، أبو ظبي، 1991، ص95.

[2] موسوعة ويكبيديا على شبكة الإمارات، وثق بتاريخ 2010/10/27.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصنع في سنوات حكمة في العين شخصية القائد الوطني بالإضافة إلى شخصية شيخ القبيلة المؤهل فعلا لتحمل مسؤوليات القيادة الضرورية"[1].

وكانت تلك بداية الرحلة لزايد مع الإمارات لا على لسان محبيه ولا على لسان المقربين أو المستفادين بل على لسان المحتل نفسه.

حقيقة لم يتسنى لزعيم يقضي فترة طويلة في الحكم ويحظى بتأييد وإجماع شعبي ودون وجود قوى سياسية داخلية معارضة لحكمه، مثلما تم للشيخ زايد، وذلك أن المعارضة لا تتشكل إلا كردة فعل على الثغرات الخطيرة التي تقع فيها الدولة والهفوات الكبيرة التي ترتكبها بحق بعض فئات الشعب، وهذا ما لم يحدث قطعا في ظل فترة حكم الشيخ زايد.

وتجئ مرتكزات العمل الداخلي في مقدمة العوامل التي تمتع زعيم الدولة مكانة مميزة على الساحة الدولية، فقد جعل الشيخ زايد من رفاهية مواطني الإمارات وتنميتهم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية هدفاً جوهرياً لا يحيد عنه، وبشاهدة الجميع أن يحقق نجاحا يفوق التوقعات والانتقال بالبلد ومواطنيها نقلة حضارية ضخمة، فكانت تلك الخطوة الأولى لانطلاق زايد بالإمارات نحو الأفاق العالمية والمحافل الدولية[2].

وكان الإنسان الركيزة الأولى التي أولاها الشيخ زايد اهتماماً كبيراً باعتباره كائناً واعياً بوجوده، وعاملاً في المجتمع ومأثراً فيه ومتأثره به، فالإنسان في رايه أساس أية عملية وأعظم استثمار لأية دولة تصبوا إلى التقدم والرقي، والاهتمام به ضرورة لأنه محور كل تقدم حقيقي مستمر، ويعد بناء الإنسان في المرحلة التي تلت الاتحاد ضرورة وطنية وقومية تسبق كل المنشآت، وفي ذلك لديه مقولة شهيرة " فمهما أقمنا من مبان ومنشآت ومدارس ومستشفيات، ومهما

---

[1] الفارس، محمد فارس، زايد في الوثائق البريطاني، المجلس الوطني للإعلام، أبو ظبي، ط2، 2008، ص22.

[2] المدفعي، يوسف محمد، زايد والإمارات، بناء دولة الاتحاد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 2008، ص201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مددنا من جسور، فإن ذلك يظل كيانا ماديا لا روح فيه وغير قادر على الاستمرار... إن روح كل ذلك الإنسان القادر بفكره، القادر بفنه صيانة هذه المنشآت "[1].

وتحولت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات قلائل من اتحادها إلى دولة عصرية مزدهرة يتمتع مواطنوها بالرفاه والرخاء نتيجة الجهود الصادقة من الشيخ زايد بن سلطان وكان يتميز بالجولات الميدانية المستمرة لمعاينة ومتابعة كل شيء بنفسه، فكان يستمر بزيارة كافة إمارات الدولة ومناطقها ويعتبر ذلك الأساس في بناء نهضة الدولة حيث كرس كل جهده ووقته واهتمامه في توفير المساكن الملائمة للمواطنين حيثما وجدوا، وإقامة المجمعات السكنية أشرف بنفسه على تحديد مواقعها والتي أصبحت اليوم مدنا عصرية متكاملة تتوفر فيها أرقى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية[2].

وكان الشيخ زايد يتميز بنهج يقوم على إشاعة روح التسامح والتكافل والتراحم والترابط بين ابناء الوطن، كما يتسم هذا النهج ببعد في النظر، ونظرة ثاقبة في استقراء المستقبل، وحنكة سياسية صقلتها الخبرة والأصالة جميع هذه الصفات أكسبته تقديراً ليس فقط على مستوى الدولة، بل على المستوى الإقليمي والعالمي، ووضعته بين زعماء العالم الذين يتصفون بالحكمة والحنكة السياسية، واتخاذ المواقف الصادقة والواضحة[3].

ويرى زايد بأن الانجازات التي حققتها المسيرة الاتحادية هي نتيجة تضافر جهود مؤسسات التحكم وتناغمها وتلاحم القيادة السياسية والشعب، وقد ركز الشيخ زايد على مبدئ الشورى، واستنهاض الهمم واستنفار الروح الوطنية، للمشاركة في مسؤوليات العمل الوطني، وفق رؤية شاملة

---

[1] المصدر السابق، ص210.

[2] القاسمي، خالد بن محمد مبارك، زايد الخير ومسيرة العطاء، مكتبة النافذة، ط1، السعودية، 2014، ص25.

[3] القاسمي، خالد بن محمد مبارك، الإمارات العربية المتحدة، مسيرة قائد وأرده شعب، مكتبة النافذة المنشية، 2013، ص104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمسؤوليات الحكم يحددها بقوله " إن الحاكم، أي حاكم، إنما وجد ليخدم شعبه ويوفر له سبل الرفاهية والتقدم.... ومن أجل هذا الهدف يجب عليه أن يعيش بين شعبه ليتحسس رغباته ويعرف مشاكله، ولن يتحقق ذلك إذا عزل نفسه عنهم"[1].

وقد أسهم نهج الشورى الذي اعتمد عليه زايد والذي يقوم على سياسة الأبواب المفتوحة، وحرصه على اللقاء المباشر مع المواطنين في مواقعهم في المدن والبوادي في ترسيخ ركائز الاتحاد وتدعيم بنيانه، وكذلك تمتين روابط الثقة المتبادلة بين القيادة السياسية والشعب[2].

الشيخ زايد بن سلطان اعتبر الاقتصاد المفتوح ضماناً للتنمية، وأخذ العبرة من البلدان التي تبنت في سياساتها تأميم الاقتصاد، ولاحظ كيف تحولت الدول من وفرة في الإنتاج وإمكانية تصدير الفائض منه لتصبح مستوردة، إن انفتاح الإمارات على الأسواق الخارجية وتشجيعها للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية مبادرة أتت أكلها وعادت بالخير على الدولة[3].

واعتبر الشيخ زايد الاستثمارات الاجنبية والخارجية تؤدي دوراً هاماً في تحريك دورة الاقتصاد لأنها تجسد الثقة وتعطي الخبرة وتسهم في تحويل التكنلوجية، وعن هذه الامتيازات كتب : " نحن بالتأكيد نريد للاقتصاد الوطني أن يدخل مرحلة أكثر نشاطاً وقوة ورسوخاً... ونحن الوطن نؤمن بإعطاء الفرصة الكاملة لإنسان ومواطن هذا البلد، وإن كنا نرحب بالاستثمار الخارجي عربياً أو أجنبياً، فأنما لما يحمله من معرفة وتكنولوجيا متقدمة يحتاج إليها... ونحن قادرون على معرفة ما هو في مصلحتنا، ولا شك في أن تنوع علاقاتنا الاقتصادية هو الأساس لسرعة حركتنا"[4].

---

[1] القاسمي، خالد بن محمد مبارك، مرجع سابق، ص109.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2002، 2003، ص 167.

[3] الخالدي، مصطفى، زايد وبناء دولة الاتحاد، دار المصري للنشر، بغداد، 2008، ص109.

[4] المدفعي، يوسف محمد، زايد والإمارات: بناء دولة الاتحاد، مرجع سابق، ص235.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأهداف كانت واضحة له، الانفتاح والاستفادة من الخبرة الأجنبية لاستدراك التأخر، ولكن ليس على حساب انعدام التخطيط أو التبعية المطلقة.

كان الشيخ زايد واعياً بضرورة التخطيط لتجاوز مرحلة النفط وقعاً كبيراً في الاستراتيجيات الاقتصادية التي نهجها، فكان يعتبر مداخيل النفط فرصة وبوابة فتحت في وجه الإمارات العربية المتحدة لتدخل عالم الغد، لأن البترول حسب رأيه ليست ثروة أبدية، ولكن الإنسان الإماراتي سيستمر، لذلك كان يؤكد على الاهتمام ببناء المستقبل[1].

فلم يكن البترول وحده الذي أدى إلى النهضة في الإمارات، فالكثير من دول العالم تمتلك أضعافاً من الثروة في الإمارات ولكنهم افتقروا إلى حنكة وصبر ورؤية النظام السياسي، كما أوضحت صحيفة أخبار الكويت عندما كتبت (أن عامل النهضة ليس هو البترول، وليس هو الثراء المفاجئ، ولكن هو القائد الرشيد والحاكم العادل الذي يتمتع برؤية مستقبلية كانت تخدم بالأساس مصلحة الإمارات)[2].

وكانت أسس دبلوماسية زايد بن سلطان آل نهيان واضحة المعالم، وتقوم على ركائز واضحة وثابتة، ولعل أهمها المصلحة الوطنية، وتتجسد هذه الأخيرة في حق وسيادة الاتحاد مهما كلف ذلك من ثمن، وللوصول الى هذا الهدف تبني مبادئ الواقعية في معالجته لكل القضايا الخارجية، فكان يتجنب الاندفاع ويستعمل المشورة، ويعتبر الحوار الأساس والحل الأمثل مهما كانت شدة الأزمات، وكان يؤمن بدبلوماسية التفاوض، ويأخذ بعين الاعتبار التوازنات الإقليمية والدولية، وكان يلح في نصائحه لأطر الدبلوماسية الإماراتية على اعتماد الاعتدال واعتباره المخرج الأنجح لكل المشاكل، وكأن يعطي أهمية كبيرة للتعاون الدولي والإقليمي، ويدعم الحضور

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1989، 1990، ص71.

[2] القاسمي، خالد بن محمد مبارك، الزايد الخير ومسيرة العطاء، مصدر سابق، ص36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة الإماراتية في المحافل الدولة، ولا يتردد في تقديم المساعدات إلى الدول والشعوب كلما دعت الضرورة إلى ذلك[1].

إن هاجس الشيخ زايد ظل حاضراً، وهنا يتعلق الأمر بخوفه الدائم من اندلاع حرب بين الجيران أو بين القوى العظمى، لذلك يقي ثابتاً على أسسه في التعامل مع القضايا الخارجية بالدعوة إلى الحوار والتفاوض السلمي، وكان هذا واضحاً من سياسته تجاه الجزر العربية المحتلة من إيران، وكذلك تعامله مع الحرب العراقية الإيرانية حيث كان دائماً يدعو إلى لغة الحوار ونبذ العنف واستخدام القوة، وكذلك موقفه من الخليج الثانية واحتلال العراق2003[2].

إن دبلوماسية زايد وقناعته التامة بأسلوب الحوار باعتباره الحل الأمثل لجميع الخلافات لم تثنيه عن بناء قوة عسكرية، وجعل دولة الإمارات قادرة عن درء المخاطر التي قد تواجهها وهنا يقول : "حسب علمي ليس هناك أية جهة تطالب دولة الإمارات العربية المتحدة أي شيء، ولكن من الواضح أن من الاستهتار أن تستعبد طموحات الآخرين في المستقبل، ولذا فإن بديهيات الحكمة تملي علينا اكتساب القوة الرادعة"[3].

وفي يونيو 1998 عندما وجه صحفي سؤالاً إلى الشيخ زايد عن الأسباب التي دعت الإمارات العربية المتحدة إلى التخطيط الشراء عدد كبير من الأسلحة والطائرات الحربية أجاب قائلاً "إن الأخطار تأتي من وقت إلى آخر، فالصديق قد يتحول إلى عدو، والعدو إلى صديق.... لذا يجب على المرء أن يكون مستعدا للمفاجآت، وأن يتخذ إجراءات احترازية ووقائية ضد أي تغيرات قد تطرأ، فمن الأفضل أن تستعد للحدث قبل وقوعه وليس بعد وقوعه"[4].

---

[1] رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص127.

[2] السلطان، محمد قلي، زايد والقضايا العربية، أم القرى للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2007، ص62.

[3] رو، وليم، مصدر سابق، ص125.

[4] رو، وليم، مصدر سابق، ص127.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذه الأفكار والرؤية التي كانت لدى الشيخ زايد استطاع أن ينتقل بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة والارتقاء بدولة القبائل المتناحرة التي تفتقر إلى أبسط متطلبات الحياة المتقدمة، إلى دولة عصرية مزدهرة، تنعم بالرفاه والرخاء والتقدم في مختلف المجالات عوضاً عن إرسائه لركائز الاستقرار السياسي.

ب- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

هو ثاني رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد انتخبه المجلس الأعلى لحاكم الإمارات عام 2004 بعد وفاة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ولد الشيخ خليفة بن زايد في مدنية العين بإمارة أبو ظبي سنة 1948، وتقلد العديد من المناصب في بداية حياته، فقد كان ممثل حاكم أبو ظبي في المنطقة الشرقية وهو لم يتجاوز 19 سنة. واستقر في التنقل بين المناصب المختلفة حتى قيام الاتحاد 1971 أسند إليه منصب نائب رئيس الوزراء، وكذلك اشتغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة[1].

يعد الشيخ خليفة بن زايد من القيادات السياسية المشهود لها بالعطاء والبذل على مدى أكثر من 45 عام من العمل على بناء الإمارات والمواطن الإماراتي، فهو شارك منذ صباه إلى جانب والده الشيخ زايد في مرحلة التأسيس لبناء نهضة الوطن ومواكبة مسيرة التقدم في العالم[2].

شارك حقيقةً على درجة عالية من المسؤولية الوطنية المهام التي أوكلت إليه في مختلف المناصب الرئيسية التي شغلها خلال مراحل بناء نهضة الإمارات العربية وترك بصمات واضحة للمنجزات التي تحققت والتي أصبحت اليوم شواهد ومعالم بارزة لتقدم الإمارات وازدهارها[3].

---

[1] موسوعة ويكبيديا على الانترنت، وثق بتاريخ 2015/10/28

[2] جريدة الغد الأردنية، تاريخ النشر 2009/7/14.

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2007، 2008، ص156.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمد الشيخ خليفة رئيس الإمارات في قيادته للدولة نهجاً يستند إلى استراتيجيات محددة الغايات والأهداف والمقاصد، وعلى منهجية علمية وخطط مؤسسية مبرمجة واهتمام واضح في العمل الوطني لأعلاء صروح الانجازات الهائلة التي تحققت، ووضع توجيهات لتطبيق هذه الاستراتيجيات من أجل تحقيق رفاهية المواطن ورخائه في السكن والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من المتطلبات التي تؤمن الحياة الكريمة والمستقبل الأمن للشعب الإماراتي[1].

في خطاب اليوم الوطني الرابع والثلاثين عام 2005 أعلن الشيخ خليفة برنامج " التمكين" السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحدد مرحلة التمكين بفتح المجالات كافة أمام المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، بإعلانه تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للسلطة التنفيذية، وليكون أكثر قدرة وفاعلية والتصاقا بقضايا الوطن وهموم المواطن، لتترسخ قيم المشاركة الحقة ونهج الشورى من خلال مسار مندرج منظم، يبدأ بتفعيل دوره عبر انتخاب تصف أعضائه[2].

وتم بالفعل انجاز هذه المرحلة التاريخية بنجاح بإجراء انتخابات حرة ومباشرة لنصف الأعضاء في دورتين متتاليتين في عامي 2006 و2011، كما أسفرت عن فوز مرشحة في كل دورة، وهي سابقة في دول الخليج، وكان يؤكد على تعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي المنتخب ودعمه للمشاركة الفاعلة في تطوير العمل الوطني وبناء دولة القانون والمؤسسات وترسيخ نهج الشورى بما يتماشى ويراعي خصوصية عادات وتقاليد دولة الإمارات[3].

كما أكد في مشروع "التمكين" على أهمية دور القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية والنهضة، مشيراً إلى أنه يستحوذ على 43% من الاستثمارات المنفذة في الدولة، وخاصة في

---

[1] قاسم، رائد، الإمارات معجزة العرب، الناشر لا يوجد، ط1، 2007، ص207.

[2] قاسم، رائد، مصدر سابق، ص215.

[3] العلي،فاضل ،خليفة ودولة الامارات،الهادي للطباعة والنشر ، 2009، ص37

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعات التحويلية والتجارة والعقارات وغيرها، ويقول عن دور القطاع الخاص : "إننا ننظر إلى القطاع الخاص كشريك أساسي للدولة في خططها للنصوص بالمجتمع، والارتقاء بحياة المواطنين ومواجهة التحديات الجدية التي تطرحها التطورات العالمية على مختلفة الصعد"[1].

وفي 2008 أكد عزمه على الاستمرار بمشروع التمكين السياسي، وتعهد في ولايته الثانية بتنفيذ استراتيجيات جديدة طموحة لتعزيز برامج التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي أطلقها في ولايته الأولى[2].

في نهج خليفة بن زايد يمثل الإنسان الركيزة الأساسية في المشروع النهضوي لتحقيق الرفاهية والرخاء، ويعتبر المواطن أولوية قصوى وحرص على تمكينه في العمل الوطني، وجعل المواطن يتمتع بأرقى مستويات العيش والأمن والأمان في مجتمع خال من التفرقة والاجحاف[3].

وعليه فقد اختارت مجلة " فوربس" الأمريكية – وعلى عامين متتاليين – الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ضمن أقوى (40) شخصية نفوذاً في العالم للعامين 2013 و2014، وقد عزت المجلة هذا الاختيار إلى القرارات الناجحة والتي تجلت بصورة خاصة في مشاركة دولة الإمارات في محاربة الإرهاب ومكافحة التنظيمات الإرهابية المتطرفة[4].

إن اختيار خليفة ضمن قائمة الأكثر تأثيراً في العالم أتى بعد حفاظه على أمن وتماسك واستقرار دولة الإمارات من بين دول المنطقة في ظل حالة عدم الاستقرار التي شهدتها دول الوطن العربي، وهذا بفضل وعي وكفاءة النظام السياسي الذي يقود من أغنى الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط، أكثر استقرارا، وتمتلك ثاني أكبر صندوق لثروة السيادية في العالم.

---

[1] جريدة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ نشر، 2008/6/18.

[2] صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 2009/4/20.

[3] المشهداني، حسن، شيوخ الإمارات والدولة العصرية، العقابي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2007، ص208.

[4] صحيفة البيان الإماراتية، تاريخ النشر 2014/4/11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستطاع خليفة وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة من الحفاظ، بل وتعزيز حالة الأمن والأمان والاستقرار الذي عرفته الإمارات، بجانب تمكنه من تحقيق خطوة تنموية ملموسة انعكست بشكل مباشر على جميع النواحي الاقتصادية لبلاده، وتعزيز الدور المحوري الذي تلعبه دولة الإمارات في الاقتصاد الإقليمي والعالمي[1].

واستمرت دولة الإمارات على نهجها في سياستها الخارجية أثناء حكم الشيخ خليفة، وزادت عطائها في مجال الدبلوماسية الإنسانية، وزاد من مكانتها المرموقة في العالم، واكسبها حضورها الإيجابي الفاعل إقليمياً ودولياً ومبادراتها العديدة على صعيد الدبلوماسية الإنسانية احترام المجتمع الدولي[2].

ووظف خليفة بن زايد السياسة الخارجية لدولة الإمارات لتكون أحد الأذرع الرئيسية للعمل الإنساني، وقد أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إبريل 2012 بالدور الإنساني الرائع لدولة الإمارات في تحسين الحياة وصون الكرامة الإنسانية حول العالم[3].

وقد تبوأت دولة الإمارات في مجال المساعدة المرتبة السادسة عشرة عالمياً من بين الدول المانحة الأكثر عطاءاً وسخاءاً في مجال المساعدات الخارجية، وفقا لتصنيف لجنة المساعدات الإغاثية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية للعام2013[4].

ومثل الشيخ خليفة بن زايد نموذجاً للقيادة السياسية الحكيمة التي تعمل بإخلاص من أجل الوصول إلى أهم غاية وهي رفع شأن الدولة بين الأمم وتلبية احتياجات المواطنين، وتحقيق رفاهيتهم وسعادتهم من فعل على صياغة الاستراتيجيات الوطنية، وأشرف على وضع الخطط

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص35.

[2] المشهداني، حسن، الشيوخ الإمارات والدولة العصرية، مرجع سابق، ص210.

[3] جريدة البيان الإماراتية، تاريخ النشر 2013/2/11.

[4] جريدة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 2014/4/17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبرامج التنفيذية، وإطلاق المبادرات المتتالية، التي أضافت جميعها لبنات تراكمية إلى صرح الإنجازات الضخمة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، حتى استطاعت أن تكون نموذجاً تنموياً رائداً تنشده مختلف الأمم والشعوب[1].

ولقد صاغ منذ توليه السلطة فلسفته الخاصة، والتي تقوم على محورية الإنسان، باعتباره الثروة الحقيقية للأوطان، فوجه جل الموارد نحو الاستثمار فيه بوصفه الاستثمار الأمثل في حاضر الوطن ومستقبله، واستطاع الانتقال بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى مرحلة "التمكين"، والتي تتمحور حول تمكين الإنسان الإماراتي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وتوفير كل ما من شأنه تعزيز مشاركته في الشأن الوطني[2].

واستطاع الشيخ خليفة بن زايد أن يقدم الإنجازات في سبيل تقدم ورفاهية الشعب الإماراتي، واستمر في تقديم المبادرات المتتالية لتحسين نوعية حياة المواطنين في المجالات كافة، ورفع مستوى المعيشة لأبناء الدولة في كل إماراتها بدون استثناء، وقد استطاعت دولة الإمارات ووفق تقارير المنظمات الدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة التي أكدت في المسح الثاني لمؤشر السعادة والرضا بين الشعوب في عام 2013، أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربياً، والمركز الرابع عشر عالمياً في هذا المؤشر[3].

وفي هذا المجال أيضاً جاءت الإمارات العربية المتحدة في قمة ترتيب الدول العربية في تطلعات الشباب الباحثين عن وجهة مثالية للعمل والحياة والإقامة خارج بلدانهم، وفقا للنتائج التي خرج بها "استطلاع أصداء بيرسون – مارستيلر السنوي السادس الرأي الشباب العربي" لعام 2014،

---

[1] السامان، فارس بن إبراهيم، خليفة بن زايد، فارس الألفية الثانية، فارس بن إبراهيم للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2013، ص74.

[2] السامان، فارس بن إبراهيم، مرجع سابق، ص83.

[3] صحيفة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ النشر 2014/7/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتضع دائما الإمارات ضمن فئة التنمية البشرية "المرتفعة جداً" في تقرير التنمية البشرية الذي يصر، البرنامج الإنمائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة[1].

لقد استطاع الشيخ خليفة بن زايد من قيادة الدولة بحكمة وحنكة وكفاءة، واقتدار، وبعد وفاة مؤسس الدولة الشيخ زايد، وعمل على الوصول بالإمارات إلى أعلى المراتب في الاستقرار والتطور والرخاء.

ج- الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

ولد الشيخ محمد في 1949 في دبي، التحق بكلية مونز العسكرية البريطانية وبعد عودته في أواخر الستينات عين رئيساً للشرطة والأمن بدبي، وفي عام 1971 عين وزيراً للدفاع في حكومة الإمارات الاتحادية[2].

في 4 مارس 1995 أصدر حاكم إمارة دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم قراراً بتعينه ولياً للعهد في الإمارة ولا بد من الإشارة أن معظم المشاريع الحديثة في دبي بدأت مع توليه ولاية العهد في الإمارة، وكان هدفه رسم صورة مشرقة جديدة لدبي، والتي كانت بحاجة لمثل هذه المشاريع لنضوب النفط فيها، والذي ما عاد يشكل 20% من دخلها في ذلك الوقت، وكان يرى لا بد من نجاح هذه المشاريع ولتحقيق النجاح لا بد من إنجاز ثلاثة عناصر هامة :

أ- تسويق دبي.

ب- تحقيق مصداقيتها في قدرتها على تنفيذ ما تعد به.

ج- أن جميع ما تقدمه دبي يجري في مناخ أمن ومكتوب له النجاح[3].

---

[1] صحيفة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ النشر 2014/7/4

[2] موسوعة ويكبيديا على شبكة الأنترنت، تاريخ التوثيق 2014/10/27

[3] موسوعة ويكبيديا على الانترنت، تاريخ التوثيق 2014/10/27.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 1995 أعلن عن ولادة مهرجان دبي للتسوق، وكان هدفه من هذا المهرجان السنوي توظيفه وسيلة للترويج للاقتصاد الإماراتي على المستوى الدولي، وبلغت قيمة المبيعات ما يقارب المليار دولار في دورته الأولى.

واستمر في مشاريع التطوير، فقام بإنشاء مبنى الشيخ راشد في مطار دبي في 1998 لتطوير السياحة في دبي، وبالإضافة إلى العديد من المشاريع الاستثمارية التي كان لها صدى عالمياً كبرج العرب، ومشروع جزيرة النخلة 2001، ومدينة دبي للأنترنت 1999[1].

وعمل على التطوير والتميز، وأطلق برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، ووضعت جائزة سميت بجائزة دبي للأداء الحكومي المتميز، ووضعت معايير دولية للجودة على الدوائر الحكومية، تستند إلى تسهيل الإجراءات والشفافية وسرعة الأداء، وإتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، واكتشاف القياديين، وتفعيل العلاقة بين الدائرة ومن يتعامل معها بصورة متينة، كما أن الاشتراك في هذا البرنامج أعده اجبارياً للدوائر الحكومية حتى يتم رفع مستوى العمل الحكومي بالتوازي مع العمل الخاص[2].

وفي 11 مايو/ 1999 وفي كلمة ألقاها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في حفل توزيع جوائز دبي للجودة، أعلن أنه بعد سنة ونصف سوف تتحول دبي بشكل كامل إلى حكومة الكترونية، وقد انجزت المبادرة في الوقت المحدد لها، فكانت أول حكومة الكترونية متكاملة في العالم[3].

---

[1] صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 2011/3/8.

[2] المكتب الإعلامي، إمارة دبي، مشاهد من مسيرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، 2012/ص142.

[3] المكتب الإعلام، إمارة دبي، مرجع سابق، ص147.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في 4 يناير 2006 تولى الحكم في إمارة دبي، بعد وفاة أخيه الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، انتخب من أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وفي 5 يناير نائباً لرئيس الدولة، ووافق المجلس الأعلى لحاكم الإمارات على اقتراح رئيس الدولة بتكليفه برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة[1].

وأدت سياسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الى تحقيق نهضة شاملة في دولة الإمارات بصورة عامة، واحتلت دبي الصدارة في المشروع النهضوي وأضحت تحظى بالاهتمام إقليماً وعالمياً[2].

ومنذ أن أصبح الشيخ محمد بن راشد نائباً لرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وحاكماً لدبي تم طرح مبادرات رائدة، وقد شهد عام 2007 تحقيقه لإنجازات فريدة سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى الإقليمي.

ففي الثالث من فبراير عام 2007 أعلن الشيخ محمد عن خطة دبي الاستراتيجية لعام 2015، والتي تستهدف تعزيز مكانة دبي البارزة في المنطقة، وتعزيز دورها كمركز دولي واقتصادي ومالي، وسوف تستخدم هذه الاستراتيجية باعتبارها خارطة طريق للتنمية في السنوات القادمة[3].

وفي السابع عشر من إبريل 2007، كشف الشيخ محمد النقاب عن خريطة استراتيجية لحكومة الإمارات وتستهدف تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء البلد، واستثمار الموارد

---

(1) موسوعة ويكيبيديا على شبكة الانترنت، تاريخ التوثيق 2014/10/28.

(2) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2011، 2012، ص68.

(3) الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس حاكم دبي : يوميات 1969–2010، 2012، ص98.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحادية بكفاءة أكبر، بما تستلزم من دأب وأجب، ومساءلة، وشفافية في مختلف الهيئات الاتحادية[1].

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدماً كبيراً على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تدشين مشروع الحكومة الالكترونية، وافتتاح مترو دبي الذي ينقل عشرات الآلف من الركاب يومياً، بالإضافة إلى تأسيس عدد كبير من الشركات الاستثمارية التي أقامت شركات عالمية في مجالات التجارة والسياحة والموانئ وإدارة الاستثمارات العقارية.

ونجحت دبي في الرهانات الاقتصادية لأنها وجدت قادة يتوفرون على إدارة صلبة قابلة لمواجهات كل التحديات، وهو ما جسده الشيخ محمد في كتابة الشهير (رؤيتي) حين يتحدث عن الرؤية المستقبلية لا عن رؤية الأحلام، الرؤيا التي تنطلق من قناعات القائد الذي يريد أن يبني الغد للمواطنين[2].

ويؤمن الشيخ محمد بن راشد بأن مجتمعاتنا العربية تعاني وضعاً اقتصادياً صعباً، كما يدرك أن الصراع اليومي في العالم يقوم على الاقتصاد والسيطرة، لذلك وجدنا عمله ينصب على هذا الجانب، أما بقية الأمور فتأتي بعد الاقتصاد، ويرى أن الأمر في الاقتصاد يحتاج إلى ثلاثة عناصر :

- المشروع الاقتصادي.
- إدراك أهمية الاقتصاد.
- رجل الأعمال الناجح[3].

---

[1] المصدر السابق، ص101.

[2] المدفعي، يوسف محمد، زايد والإمارات: بناء دولة الاتحاد، مصدر سابق، ص271.

[3] المصدر السابق، ص 272.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إدراكه لأهمية الاقتصاد تمثل في خطواته التطويرية، والقفزات النوعية التي تحققت بفضل توجيهاته، ويقول : "الاقتصاد عصب الحياة اليومي كما كان عصب الحياة في الماضي وسيكون عصب الحياة في المستقبل، إنه الخبز والكتاب والاستقرار والرخاء والسياسة وجوهر العلاقات والمصالح بين الشعوب ومئات الأشياء الأخرى التي يحتاجها الإنسان"[1].

ورغم التطور الهائل والذي أخذ بالاستمرار فإن شيخ محمد عند تقييمه لتجربة النهضة في دولة الإمارات هو لا يغفل الجوانب الكبيرة والتي تحققت في مختلف المجالات، لكنه يرفض أن يركن إلى مدح الآخرين والتوقف عن نقطة معينة، بل الواقعية جعلته يحدد جوانب النقص، فهو ضرورة تعزيز الخدمات فهي لم تصل إلى درجة الرضا رغم كل ما تحقق، ويؤكد أنه أن إرادة الإمارات موقعاً قيادياً في الاقتصاد الجديد، فإنه يجب أن تعزز ما وصلت إليه، وتستمر في رحلة النهضة[2].

ويؤكد محمد بن راشد على أي نجاح في أي دولة أو امة هو الإدارة، وفي تناوله الموضوع الإدارة لا يعفي القائد عن المسؤوليات، وهنا يضع مواصفات للقائد الناجح كما يراه[3] :

أ- الذي يتخذ القرار الصائب في الوقت المناسب.

ب- صاحب القرارات السريعة الجريئة الباتة.

ج- المدرك لأبعاد قراره وأهدافه.

د- الذي يقلب الموازين لمصلحته ومصلحة شعبه ويسبق الآخرين.

---

[1] بن فهد، محمد أحمد، ميثاق الزيادة والتمييز مستوحى من خطب ومقالات وكلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، اكاديمية شرطة دبي، 2008، 172.

[2] المدفعي، يوسف محمد، زايد والامارات بناء دولة الاتحاد، مرجع سابق، ص274.

[3] المدفعي، يوسف محمد، مرجع سابق، ص276.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ هنا أنه لا يضع أسباب التردي على المواطن العادي، بل يحددها بالقيادة السياسية، فهو يرى المواطن جاهز للعمل والإنتاج، لكن شريطة أن يقدم القائد على إزالة العراقيل والعقبات أمامه.

والهدف بصورة عامة هو تقوية قدرات الإمارات التنافسية، وعمل الشيخ محمد بن راشد إلى زيادة القدرات التنافسية العالمية للإمارات تتضمن موقعاً استراتيجياً بين الشرق والغرب، وبنية تحتية متطورة تجمع بين الجودة والتكلفة الاقتصادية الفعالة والحد الأدنى من البيروقراطية، وسياسات اقتصادية حرة وغياب الضرائب، وكان لتحقيق هذا الهدف والوصول إليه فلا بد من مواكبة اتجاهات التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتعامل معها بوعي وكفاءة، وسرعة لأن الغاية المنشودة من وراء كل هذا هو ترسيخ مكانة الإمارات على المستويات كافة، وتعزيز دورها كبوابة دولية للمال والأعمال والتجارة والتقنية والسياحية[1].

ونتيجة التخطيط والدور الكفوء للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لم تبق الإمارات عامة ودبي خاصة مجرد محطة على الطرق التجارية بين الشرق والغرب لكنها الآن أصبحت محطة نهائية تبدأ منها الطرق المؤدي إلى الجهات الأربع، ورغم الكفاءة التي تمتع بها وإنجازاته على صعيد الإمارات كافة فهو يرى انجازاته بفضل مدرسة زايد التي تعلم منها الكثير عندما يقول : "الشيخ زايد علمنا أن القيادة مواقف وممارسة يومية وليست كتباً ونظريات، إنها مفهوم إنساني واجتماعي خارج إطار التنظير".

[1] بن فهد، محمد أحمد، فلسفة قائد في إدارة الإمارات: قراءة في فكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في فنون ومهارات إدارة الأزمات والمواقف الطارئة. أكاديمية شرطة دبي، 2012، ص97.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت تلك نظرة على دور القيادة السياسية في الإمارات، وكيف كانت هي صاحبة الفضل لما تمتعت به من كفاءة وحكمة، فاستطاعت من توفير ركائز للاستقرار السياسي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة التطور الاقتصادي والنهضة الشمولية لكل مجالات الحياة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن جميع حكام الإمارات ولا سيما (الشيوخ المؤسسين) كان لهم دوراً فيما وصلت إليه الدولة، ولكن لا يسعنا هنا ذكرهم جميعاً واكتفيت بذكر الخط الأول من القيادة السياسية باعتبارها هي من كانت في الواجهة وتصدت لعملية الانتقال بالإمارات من دولة القبائل إلى دولة عصرية متقدمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تطور الاقتصاد الإماراتي من النمط التقليدي (الموروث) إلى اقتصاد حديث بدأت ملامحه تظهر بعد الاتحاد، ليكون أكثر وضوحاً في العقد الثاني من عمر الاتحاد، فقد شهد الاقتصاد الإماراتي بعد عام 1981 قفزات في مختلف القطاعات، سواء القطاعات الصناعية، أو التجارية، أو حتى في قطاع الخدمات، وعرفت دولة الإمارات كيف تستغل مواردها ولا سيما النفطية منها لبناء اقتصاد عصري مساير لاقتصاد الصالح المتطور.

ولا شك أن الموارد النفطية أدت أحد الأدوار المهمة في عملية الانتقال بالاقتصاد الاماراتي إلى مرحلة التطور والازدهار، لكن دولة الإمارات استطاعت تجاوز مرحلة الاعتماد على النفط ليكون هناك موارد دخل قومي وأساسية تعتبر الآن كالاستثمار الداخلي والخارجي، السياحة، التجارة..... الخ، كل هذا يساهم في عملية التطور.

والملاحظ أن انتاج الإمارات ليس هو الأكبر على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ولكنها استطاعت أن تحقق تقدماً واضحاً في مختلف المجالات مقارنة مع هذه الدول، وذلك بسبب السياسة الحكيمة التي اتبعتها الدولة بعدم الاعتماد على النفط كدخل رئيسي وأساسي.

وسنتناول بعض أهم المؤشرات التي ساهمت في عملية التطور الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : اجمالي الناتج المحلي

يلاحظ المتبع لمسار التطوري الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ (25) عاماً بأنها استطاعت أن تحقق انجازات اقتصادية ضخمة، وبعكس ذلك البنية الاقتصادية القومية المتمثلة في ارتفاع المستوى المعيشي والدخل للمواطنين والمقيمين بشكل عام.

ففي مرحلة انتعاش أسعار النفط حتى عام 1984 استمر تنامي الايرادات الكلية للدولة بشكل كبير، الأمر الذي مكنها في زيادة الاتفاق الانمائي والجاري على مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو عالية جداً في مختلف الأنشطة الاقتصادية[1].

جدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي لقيمة تكلفة الإنتاج ومكوناته في دولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام 1985، 1990، 1993، 2000 (مليون درهم بالأسعار الجارية)

القطاع	1985		1990		1993		2000		معدل النمو السنوي
	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	85.2000
الزراعة والأسماك	1440	1.4	2056	1.6	3156	2.4	7017	2.9	25.7
النفط	44707	43.8	57632	46.1	47341	35.8	81973	33.9	5.5
المناجم والحاجر	309	0.3	307	0.2	389	0.3	682	0.3	8.0
صناعات التحويلية	9255	9.1	9701	7.7	11140	8.4	28846	11.9	14.1
الكهرباء والغاز والماء	2143	2.1	2461	2.0	2769	2.1	4627	1.9	7.7
التشييد والبناء	8882	8.9	9687	7.8	12200	9.2	17247	7.1	6.3
التجارة والمطاعم والفنادق	8715	8.5	11237	9.0	15733	11.9	27294	11.3	14.2
النقل والتخزين والاتصالات	4224	4.1	6211	5.0	7923	6.0	16153	6.7	18.8
البنوك والتمويل والتأميل	5154	5.1	5126	4.1	6627	5.0	14363	5.9	11.9
العقارات	5176	5.1	6864	5.5	9740	7.4	18618	7.7	17.3
الخدمات الحكومية	11001	10.8	12968	10.3	15588	11.8	24637	10.2	8.3
الخدمات الشخصية والمنزلية الأخرى	2009	2.0	2966	2.4	2157	1.6	5441	2.3	11.3
الناتج المحلي الإجمالي	101990	100	125266	100	132351	100	241888	100	9.1
الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي	517283	56.2	67634	53.9	85010	64.2	159915	66.1	11.9

المصدر: وزارة التخطيط والحسابات القومية 1985 – 2000 التقرير الاقتصادي السنوي 2001 أبو ظبي[2]

وبالتالي انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي العام، حيث ارتفع الناتج المحلي من 6162 عام 1981 إلى 101.9 عام 1985.

---

[1] عميرة، محمد سعيد، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مكان النشر لا116.1 يوجد، 2002، ص6.

[2] جميع الارقام والاحصائيات المذكورة في البحث حصل عليها الباحث نتيجة جهد شخصي من خلال زيارته الشخصية إلى مركز الاحصاء الوطني، ووزارة الاقتصاد، والبنك المركزي، في دولة الإمارات العربية المتحدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في مرحلة انحسار النفط عام 1985 إلى عام 2000 كانت معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت كانت اقل نسبياً عن تلك التي تحققت خلال المرحلة السابقة، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، وأزمة الخليج وآثارها، إضافة إلى الانتهاء من مشاريع البنية التحتية، والتي تطلبت استثمارات ضخمة في المرحلة الأولى مقارنة بالمشاريع الانمائية ذات الاستثمار الأقل في المرحلة التي تلتها[1].

لقد شهدت السنوات 2000 – 2005 تخفيف معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي الذي هو أهم المعايير التي يعتد بها في قياس ومتابعة تطور الأداء الاقتصادي، فتشير البيانات أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ 10.8% بالأسعار الثابتة ونحو 13.4% بالأسعار الجارية[2].

ولقد استطاع اقتصاد دولة الإمارات التكيف والتوازن مع المتغيرات العالمية، فرغم الظروف والأزمات التي صادفت المنطقة نتيجة تذبذب أسعار النفط ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من (258) مليار درهم عام 2000 إلى (485) مليار درهم عام 2005 بالأسعار الجارية[3]. كما حققت القطاعات الغير نفطية نمو بلغ 12.7% بالاسعار الجارية 10% بالأسعار الثابتة، وأثبتت قدرتها على تحمل مسؤولية التطور في الوقت الذي تراجعت في العوائد النفطية في السنوات 2001، 2002 عن معدلاتها الطبيعية، وهذا دليل قوة الاقتصاد، ولقد بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للطقاعات الغير نفطية (171.3) مليار درهم عام 2000، وارتفع إلى (312) مليار درهم عام 2005، وأصحبت مساهمة القطاعات

---

(1) عميرة، محمد سعيد، مرجع سابق، ص8.

(2) وزارت الاقتصاد الاماراتية، التطورات الاقصتادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000 – 2005، 2007، ص9.

(3) المرجع سابق، ص10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغير نفطية في الناتج المحلي يتراوح بين 64%، 66% وهي نسب عالية تعكس التنوع الاقتصادي بالدولة[1] :

جدول رقم (6)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000 – 2005 موزعاً بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى

مليار درهم

القطاعات	2000	%	2005	%	معدل النمو السنوي
النفط الخام					
جاري	86.7	33.6	173	35.7	14.8
ثابت	51.3	23.9	95.1	26.6	13.1
القطاعات الأخرى					
جاري	171.3	66.4	312	64.3	12.7
ثابت	163	76.1	262.5	73.4	10
الناتج المحلي الإجمالي					
جاري	258	100	485	100	13.4
ثابت	214.3	100	357.6	100	10.8

مصدر البيانات دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الاقتصاد العربية المتحدة.

كذلك نمت قطاعات الخدمات الاجتماعية نموا بلغ 7.5% خلال الفترة، وتمثل الخدمات الاجتماعية مانسبته 12%، 9.2% خلال السنوات 2000، 2005 من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يظهر حرص دولة الإمارات على الاستمرار والمحافظة والارتقاء بالخدمات المؤداة للسكان[2].

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، المرجع السابق، ص12.

[2] المرجع السابق، ص14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات للسنوات 2000، 2005 موزعا قطاعيا

مليار درهم

القطاعات	2000	%	2005	%	معدل النمو السنوي
القطاعات الإنتاجية	150	58.2	285.3	58.8	13.7
قطاعات الخدمات الإنتاجية	77	29.8	155.1	32	15
قطاعات الخدمات الاجتماعية	31	12	44.6	9.2	7.5
الناتج المحلي الإجمالي	258	100	485	100	13.4

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

ورغم ذلك ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 101.9 مليار درهم عام 1985 ليصل إلى 241.9 مليار درهم في عام 2000 اي بمعدل نمو سنوي مصداره 9.1%، وفي نفس الوقت تطور الناتج المحلي الغجمالي غير النفطي من 57.2 مليار درهم في عام 1985 غلى 16.0 مليار درهم في عام 2000، اي بمعدل نمو سمتوى مقداره 11.9[1].

وهكذا واصل الاقتصاد الإماراتي نموه بفضل امتلاكه وقرة من المزايا منها، نظام سياسي مستقر، بنى تحتية بوية، وعوائد مرتفعة من صادرات النفط، موقع جغرافي متميز، علاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، نظام مصرفي متطور، وسرعة تكييف مع المتغيرات بسبب القدرة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والسرعة المناسبة.

ومن الواضح أن الدولة استطاعت بالفعل أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة النمو وقدرة على تنويع قاعدة مواردها، بما يمكنها من تفادي تقلبات أسواق النفط، فارتقى أداء مختلف القطاعات، ويمكن الاقتصاد الإمارات خلال الفترة (2005 – 2010) من تحقيق معدلات نمو مقبولة تمثلت بنمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل بلغ 2.4% بالأسعار الحقيقية، وحوالي 9.5% بالأسعار الجارية، وكذلك ارتفاع الناتج المحلي لغير القطاعات النفطية، وبمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي 4.5%، وبمعدل نمو بلغ حوالي 10.6% بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة، وتزامن ذلك

[1] وزارة الاقصتاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية 2001، ص39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع انخفاض كبير في معدلات التضخيم، في 2005 بلغ 6.2% وانخفض في 2010 ليصل 0.9% وحققت اجمالي الصادرات معنى السلع والخدمات اجمالي نمو بلغ13.0%[1].

ولقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة من أجل تنويع مصادر خلها، وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة وينصح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (الجدول 8).

جدول رقم (8) مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 – 2010

مليار درهم

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (ثابت)	835.8	918.0	947.2	977.4	930.5	942.4
الناتج المحلي بدون النفط (ثابت)	526.0	573.3	626.9	664.6	645.6	654.8
نسبة المساهمة%	62.9	62.5	66.2	68.0	69.4	69.5

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الوطني للإحصاء.

وهنا نبين مساهمة القطاعات غير النفطية وتراجع دور القطاع التغطي في جسم الناتج المحلي الاجمالي ونجاح سياسة دولته الإمارات في تنويعمصادر الدخل.

جدول رقم (9) الناتج المحلي للقطاعات الغير نفطية (بالأسعار الثابتة)

مليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي %
الزراعة	10.3	8.1	(4.8)
الصناعات الاستخراجية	1.1	3.1	23.5
الصناعات التحويلية	78.2	86.6	2.1
الكهرباء والغاء والماء	16.5	20.3	4.3
التشييد والبناء	63.3	108.8	11.4
تجارة الجملة والتجزئة	116.1	128.7	2.1
المطاعم والفنادق	16.6	15.7	(1.0)
النقل والاتصالات	59.5	84.8	7.3
العقارات	96.5	99.2	0.5
الخدمات الشخصية	13.7	20.9	8.8
المشروعات المالية	46.9	73.7	9.4
الخدمات الحكومية	28.1	45.2	10.0
الخدمات المنزلية	3.5	3.9	2.0

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2005 – 2010، 2012، ص11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خدمات مصرفية	24.6	44.1	12.4
الإجمالي	525.8	654.8	4.5

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الوطني للإحصاء.

وقد أعلن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس الوزراء الإماراتي عام 2014 بأن إجمالي الناتج المحلي تجاوز 4.37 مليار دولار أمريكي، مع التوقع بالارتفاع في العام المقبل[1].

ومع تأثير انخفاض سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي ولكن في الوقت نفسه ترك أثراً إيجابياً في النمو بالعديد من القطاع الاقصتادية مثل النقل والتخزين، والسياحة، والتشييد والبناء، وهذا ما ميز الاقتصاد الإماراتي المتوازن الذي لا يتاثر بشكل كبير بالانخفاض في أي من قطاعات الرئيسة.

ويمكن تحديد أهم التطورات الهيكلية في الاقتصاد الإماراتي :

1- تراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ.

2- شهدت جميع القطاعات قبل النفطية تطورا ملحوظاً بالأرقام النسبية والمطلقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لتتجاوز الـ 66.1% عام 2000، ولتصل إلى 73% عام 2014.

[1] صحيفة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ النشر، 2015/2/14.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول 10: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية 1982 - 1988 (مليون درهم)

Table 10: Gross Domestic Product by Economic Activities in Current Prices, 1982 - 1988 (Million Dirhams)

Sectors	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	القطاعات
-Agriculture, Live Stock and Fishing	1,595	1,527	1,476	1,380	1,293	1,148	1,096	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	37,684	41,182	33,318	56,753	59,176	58,569	70,981	الصناعات الاستخراجية
*Crude Oil and Natural Gas	37,435	40,946	33,051	56,459	58,855	58,275	70,698	النفط الخام
*Quarrying	249	236	268	293	321	293	283	صناعات استخراجية اخرى
-Manufacturing Industries	11,773	11,720	10,312	13,307	14,035	13,780	13,567	الصناعات التحويلية
-Electricity, Gas and Water	2,732	2,662	2,751	2,765	2,679	2,253	2,388	الكهرباء والمياه
-Construction	18,409	17,473	18,607	18,475	20,510	21,883	21,150	التشييد والبناء
-Wholesale, Retail Trade and Repairing Services [1]	27,878	26,268	25,613	23,784	24,982	26,475	29,783	تجارة الجملة والتجزئة [1]
-Transports, Storage and Communication	7,401	6,983	6,742	6,215	6,503	7,033	8,041	النقل والتخزين والاتصالات
Financing, Insurance and Real Estate Sector	17,849	18,666	18,521	18,953	19,227	21,966	20,426	التمويل والتامين والعقارات
***Financing and Insurance**	**8,964**	**11,203**	**11,292**	**10,685**	**9,881**	**11,444**	**9,829**	**التمويل والتامين**
*Real Estate and Business Services	8,885	7,463	7,228	8,268	9,346	10,522	10,597	العقارات (وخدمات الاعمال بعد عام 1990)
-Other Services	2,366	2,184	2,086	1,952	1,901	1,846	1,637	الخدمات الاخرى
Government Services Sector	**7,680**	**7,108**	**6,830**	**7,127**	**6,709**	**6,380**	**6,240**	**منتجو الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	428	397	374	359	330	294	249	الخدمات المنزلية
Less: Imputed Bank Services	2,626	2,602	2,022	2,014	3,868	4,495	4,408	ناقص : الخدمات المصرفية المحتسبة
Gross Domestic Product	**133,168**	**133,569**	**124,607**	**149,056**	**153,477**	**157,131**	**171,152**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Total of Non Oil Sectors	**95,484**	**92,386**	**91,288**	**92,303**	**94,301**	**98,563**	**100,171**	**القطاعات غير النفطية**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (11): الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية 1989 - 1993 (مليون درهم)

Table 11: Gross Domestic Product by Economic Activities in Current Prices, 1989 - 1993 (Million Dirhams)

Sectors	1993	1992	1991	1990	1989	القطاعات
-Agriculture, Live Stock and Fishing	3,024	2,745	2,456	1,970	1,816	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	60,155	68,220	68,839	73,073	49,256	الصناعات الاستخراجية
*Crude Oil and Natural Gas	59,785	67,883	68,523	72,782	48,989	* النفط الخام
*Quarrying	369	337	315	292	267	* صناعات استخراجية أخرى
-Manufacturing Industries	16,017	15,100	14,048	13,948	12,431	الصناعات التحويلية
-Electricity, Gas and Water	3,573	3,727	3,484	3,176	2,894	الكهرباء والمياه
-Construction	25,377	23,058	21,560	20,150	19,907	التشييد والبناء
-Wholesale, Retail Trade and Repairing Services [1]	40,767	37,580	33,733	31,546	29,215	تجارة الجملة والتجزئة [1]
-Transports, Storage and Communication	11,658	10,687	9,874	9,139	8,319	النقل والتخزين والاتصالات
Financing, Insurance and Real Estate Sector	30,048	25,627	24,123	22,379	21,203	التمويل والتأمين والعقارات
***Financing and Insurance**	**13,739**	**11,618**	**11,377**	**10,627**	**10,764**	**التمويل والتامين**
*Real Estate and Business Services	16,309	14,009	12,746	11,752	10,439	العقارات (وخدمات الأعمال بعد عام 1990)
-Other Services	3,892	3,504	3,191	2,927	2,622	الخدمات الأخرى
Government Services Sector	**10,099**	**9,341**	**8,833**	**8,402**	**7,999**	**منتجو الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	882	690	543	492	458	الخدمات المنزلية
Less: Imputed Bank Services	4,740	4,324	4,288	3,832	3,903	ناقص : الخدمات المصرفية المحتسبة
Gross Domestic Product	**204,200**	**199,112**	**189,248**	**186,125**	**152,218**	**الناتج المحلي الإجمالي**
Total of Non Oil Sectors	**144,045**	**130,892**	**120,409**	**113,052**	**102,962**	**القطاعات غير النفطية**

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

1- تشمل المطاعم والفنادق لسنة 1989.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (12): الناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة الأقتصادية بالأسعار الجارية 1994 - 2000 (مليون درهم)

Table 12: Gross Domestic Product by Economic Activities in Current Prices, 1994 - 2000 (Million Dirhams)

Sectors	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector	**355,565**	**287,379**	**258,482**	**270,841**	**252,857**	**225,010**	**202,884**	**قطاع المشروعات غير المالية**
-Agriculture, Live Stock and Fishing	8,670	7,236	6,061	5,800	4,841	4,313	3,985	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	110,126	63,506	47,822	71,031	72,687	61,088	56,671	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	109,478	62,883	47,234	70,467	72,139	60,553	56,271	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	648	623	588	564	548	535	400	*المحاجر
-Manufacturing Industries	49,982	38,159	34,489	32,856	25,775	23,501	20,621	-الصناعات التحويلية
-Electricity, Gas and Water	5,955	5,698	5,325	5,121	4,472	4,169	3,884	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	35,064	34,573	34,097	32,475	30,143	28,319	25,816	-التشييد والبناء
-Wholesale, Retail Trade and Repairing Services	65,898	63,729	62,012	59,168	53,868	47,609	44,902	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	8,855	8,316	7,135	6,288	5,108	3,890	3,696	-المطاعم والفنادق
-Transports, Storage and Communication	25,377	22,434	19,638	17,615	16,456	15,504	12,601	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	39,531	38,113	36,620	35,455	34,962	32,573	26,903	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	6,108	5,615	5,281	5,032	4,546	4,043	3,805	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**17,634**	**16,211**	**15,452**	**13,102**	**11,726**	**10,484**	**9,103**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**16,560**	**14,550**	**12,964**	**11,963**	**11,431**	**10,825**	**10,310**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	1,617	1,533	1,431	1,344	1,264	1,205	1,114	-الخدمات المنزلية
Less: Imputed Bank Services	8,197	9,547	10,414	7,832	7,199	6,179	5,701	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
Gross Domestic Product	**383,179**	**310,126**	**277,914**	**289,418**	**270,080**	**241,345**	**217,709**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**273,054**	**246,619**	**230,092**	**218,387**	**197,393**	**180,257**	**161,038**	**القطاعات غير النفطية**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 13: الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس 2007 2001-2014* (مليون درهم)

Table 13: GDP by Type of Expenditure at Constant (2007) Prices 2001-2014 (Million Dirhams)

Expenditure	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الإنفاق
Final Consumption Expenditure :	**578,346**	**576,580**	**547,327**	**618,433**	**606,779**	**557,683**	**706,635**	**640,987**	**578,200**	**512,801**	**502,608**	**459,647**	**449,170**	**423,897**	**الإنفاق الإستهلاكي النهائي :**
- Government Expenditure	85,429	82,416	81,302	80,316	78,383	86,620	59,305	56,190	56,632	55,311	54,823	52,375	49,436	46,767	ـ إنفاق حكومي
- Private Expenditure	492,917	494,165	466,025	538,117	528,396	471,063	647,330	584,797	521,568	457,490	447,784	407,272	399,734	377,130	ـ إنفاق خاص (عائلي)
Gross Fixed Capital Formation :	**285,842**	**275,791**	**254,720**	**225,002**	**221,011**	**244,399**	**224,106**	**223,283**	**155,826**	**135,636**	**117,864**	**114,868**	**106,803**	**100,944**	**إجمالي تكوين رأس المال بالاسعار الثابتة**
- Government	41,247	39,885	37,205	34,652	33,021	51,995	21,989	21,197	18,415	15,623	17,670	19,513	17,615	19,700	ـ حكومي
- Public Sector	72,910	70,230	63,427	56,450	55,958	57,446	55,723	42,992	41,718	36,169	32,995	29,665	27,653	25,746	ـ قطاع عام
- Private Sector	171,685	165,675	154,089	133,900	132,032	134,959	146,394	159,094	95,693	83,844	67,199	65,690	61,535	55,499	ـ قطاع خاص
Change In Stocks:	**7,634**	**7,013**	**6,928**	**10,010**	**10,204**	**11,100**	**13,985**	**7,435**	**7,290**	**6,375**	**3,934**	**3,586**	**3,626**	**3,553**	**التغير في المخزون السلعي :**
Export of Goods And Services :	**1,182,838**	**1,093,360**	**1,046,440**	**894,626**	**741,335**	**737,736**	**773,389**	**685,620**	**630,411**	**564,846**	**506,669**	**406,818**	**330,988**	**320,879**	**الصادرات من السلع والخدمات:**
(Less : Imports of Goods And Services)	**899,815**	**848,373**	**796,791**	**757,718**	**637,998**	**624,735**	**740,684**	**610,128**	**453,760**	**383,907**	**334,022**	**257,459**	**221,969**	**196,540**	**(ناقصا : الواردات من السلع والخدمات)**
Indirect Taxes* (Net)	**25,319**	**25,137**	**23,906**	**23,083**	**9,324**	**8,953**	**8,551**	**7,559**	**6,821**	**5,647**	**4,563**	**4,128**	**3,070**	**1,485**	**الضرائب غير * (صافي) المباشرة**
G. D. P. At Market Prices	**1,154,845**	**1,104,372**	**1,058,625**	**990,354**	**941,331**	**926,184**	**977,430**	**947,197**	**917,965**	**835,750**	**797,052**	**727,460**	**668,618**	**652,734**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق**
G. D. P. At Basic Prices	**1,129,526**	**1,079,235**	**1,034,719**	**967,271**	**932,007**	**917,231**	**968,878**	**939,638**	**911,145**	**830,104**	**792,489**	**723,331**	**665,548**	**651,249**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 14: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس 2007 2002 - 2014*(مليون درهم)

Table 14: Growth Rates of GDP by Type of Expenditure at Constant (2007) Prices 2002-2014* (Million Dirhams)

Expenditure	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الإنفاق
Final Consumption Expenditure :	**0.3**	**5.3**	**-11.5**	**1.9**	**8.8**	**-21.1**	**10.2**	**10.9**	**12.8**	**2.0**	**9.3**	**2.3**	**6.0**	**الإنفاق الإستهلاكي النهائي :**
- Government Expenditure	3.7	1.4	1.2	2.5	-9.5	46.1	5.5	-0.8	2.4	0.9	4.7	5.9	5.7	ـ إنفاق حكومي
- Private Expenditure	-0.3	6.0	-13.4	1.8	12.2	-27.2	10.7	12.1	14.0	2.2	9.9	1.9	6.0	ـ إنفاق خاص (عائلي)
Gross Fixed Capital Formation :	**3.6**	**8.3**	**13.2**	**1.8**	**-9.6**	**9.1**	**0.4**	**43.3**	**14.9**	**15.1**	**2.6**	**7.6**	**5.8**	**إجمالي تكوين رأس المال بالاسعار الثابتة**
- Government	3.4	7.2	7.4	4.9	-36.5	136.5	3.7	15.1	17.9	-11.6	-9.4	10.8	-10.6	ـ حكومي
- Public Sector	3.8	10.7	12.4	0.9	-2.6	3.1	29.6	3.1	15.3	9.6	11.2	7.3	7.4	ـ قطاع عام
- Private Sector	3.6	7.5	15.1	1.4	-2.2	-7.8	-8.0	66.3	14.1	24.8	2.3	6.8	10.9	ـ قطاع خاص
Change In Stocks:	**8.9**	**1.2**	**-30.8**	**-1.9**	**-8.1**	**-20.6**	**88.1**	**2.0**	**14.4**	**62.1**	**9.7**	**-1.1**	**2.0**	**التغير في المخزون السلعي :**
Export of Goods And Services :	**8.2**	**4.5**	**17.0**	**20.7**	**0.5**	**-4.6**	**12.8**	**8.8**	**11.6**	**11.5**	**24.5**	**22.9**	**3.2**	**الصادرات من السلع والخدمات:**
(Less : Imports of Goods And Services)	**6.1**	**6.5**	**5.2**	**18.8**	**2.1**	**-15.7**	**21.4**	**34.5**	**18.2**	**14.9**	**29.7**	**16.0**	**12.9**	**(ناقصا : الواردات من السلع والخدمات)**
(Net) Indirect Taxes*	**0.7**	**5.1**	**3.6**	**147.6**	**4.1**	**4.7**	**13.1**	**10.8**	**20.8**	**23.7**	**10.5**	**34.5**	**106.7**	**الضرائب غير * (صافي) المباشرة**
G. D. P. At Market Prices	**4.6**	**4.3**	**6.9**	**5.2**	**1.6**	**-5.2**	**3.2**	**3.2**	**9.8**	**4.9**	**9.6**	**8.8**	**2.4**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق**
G. D. P. At Basic Prices	**4.7**	**4.3**	**7.0**	**3.8**	**1.6**	**-5.3**	**3.1**	**3.1**	**9.8**	**4.7**	**9.6**	**8.7**	**2.2**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

** Preliminary.*

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية

**ولية .*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 15: الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية 2001 - 2014* (مليون درهم)

Table 1: G.D.P. by Economic Sectors at Constant (2007) Prices2001 - 2014* (Million Dirhams)

Sectors	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات
Financial The Non Corporations Sector	**1,045,164**	**1,006,772**	**974,508**	**916,198**	**866,700**	**851,500**	**914,038**	**882,736**	**859,834**	**781,777**	**750,142**	**683,630**	**627,646**	**612,933**	**قطاع المشروعات غير المالية**
- Agriculture , Live stock and Fishing	6,952	6,934	6,952	7,358	7,346	8,210	8,243	9,251	9,425	10,316	10,748	10,964	11,316	10,964	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	366,190	352,136	341,508	318,433	298,845	287,798	314,420	321,845	346,211	311,039	303,925	282,996	266,527	283,746	- الصناعات الإستخراجية :
*Crude oil and Natural Gas	362,998	349,121	339,315	315,446	295,793	284,893	312,791	320,349	344,678	309,975	302,930	282,175	265,728	282,961	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	3,192	3,015	2,193	2,987	3,052	2,904	1,629	1,496	1,533	1,064	995	822	798	786	* المحاجر
Manufacturing Industries	100,548	97,464	96,321	91,218	83,154	81,021	94,268	85,490	83,918	78,238	73,413	68,027	65,230	63,394	- الصناعات التحويلية
. Electricity , Gas and water	32,630	31,134	30,488	26,458	23,663	22,966	20,202	17,396	17,172	16,469	15,131	13,478	11,052	10,064	- الكهرباء والغازوالماء
Construction	121,201	112,936	109,198	103,513	105,426	106,213	104,443	94,714	86,136	63,271	59,102	48,491	42,985	43,062	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	137,213	129,944	123,896	123,539	122,747	120,570	135,703	132,166	124,803	116,096	110,568	102,950	85,792	71,374	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	22,894	21,687	19,913	18,895	17,487	17,516	18,300	17,939	16,887	16,572	16,771	15,543	15,039	14,561	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	104,180	95,892	96,984	92,354	88,256	87,605	85,033	76,088	64,561	59,538	54,595	47,075	43,866	38,141	- النقل والتخزين والإتصالات
*Transport, Storage & Other Communication	72,842	69,221	67,666	64,190	61,672	61,285	62,027	56,887							النق والتخزين* والإتصالات الأخرى
*Telecommunication	31,338	30,258	29,318	28,164	26,584	26,320	23,006	19,201							الإتصالات *
- Real Estate and business Services	125,794	131,127	122,955	109,713	98,790	99,033	114,042	111,180	95,774	96,499	92,318	82,052	75,022	67,921	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	27,563	27,516	26,294	24,717	20,984	20,569	19,384	16,666	14,947	13,739	13,572	12,053	10,818	9,705	- الخدمات الإجتماعية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشخصية															
The Financial Corporations Sector	**91,965**	**81,757**	**68,404**	**66,438**	**64,700**	**69,148**	**68,686**	**67,872**	**54,377**	**46,929**	**35,046**	**30,389**	**27,402**	**25,187**	**قطاع المشروعات المالية**
Financial service activities and activities auxiliary	**68,726**	**60,358**	**49,737**												
Insurance, and reinsurance activities auxiliary	**23,239**	**21,399**	**18,667**												
Government Services Sector	**72,346**	**65,214**	**58,587**	**51,628**	**49,697**	**44,080**	**33,217**	**27,575**	**26,626**	**28,092**	**27,072**	**26,982**	**25,718**	**24,888**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	6,190	5,639	4,699	4,038	4,106	3,868	3,983	3,582	3,331	3,542	3,128	2,858	2,683	2,585	- الخدمات المنزلية
(Less : Imputed Bank Services)	60,820	55,010	47,574	47,947	43,871	42,412	42,494	34,567	26,203	24,590	18,335	16,399	14,831	12,859	(ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة)
Total	**1,154,845**	**1,104,372**	**1,058,625**	**990,354**	**941,331**	**926,184**	**977,430**	**947,197**	**917,965**	**835,750**	**797,052**	**727,460**	**668,618**	**652,734**	**المجموع**
Non Oil	**791,847**	**755,251**	**719,310**	**674,908**	**645,539**	**641,291**	**664,639**	**626,849**	**573,287**	**525,775**	**494,123**	**445,285**	**402,889**	**369,773**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 16: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية 2002 - 2014* %

Table 15: % Growth of G.D.P. at Constant (2007) Prices by Economic Sectors 2002 -2014*

Sectors	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector	**3.8**	**3.3**	**6.4**	**5.7**	**1.8**	**6.8-**	**3.5**	**2.7**	**10.0**	**4.2**	**9.7**	**8.9**	**2.4**	**قطاع المشروعات غير المالية**
- Agriculture, Live stock and Fishing	**0.3**	**0.3-**	**5.5-**	**0.2**	**10.5-**	**0.4-**	**10.9-**	**1.8-**	**8.6-**	**4.0-**	**2.0-**	**3.1-**	**3.2**	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	**4.0**	**3.1**	**7.2**	**6.6**	**3.8**	**8.5-**	**2.3-**	**7.0-**	**11.3**	**2.3**	**7.4**	**6.2**	**6.1-**	- الصناعات الإستخراجية :
*Crude oil and Natural Gas	**4.0**	**2.9**	**7.6**	**6.6**	**3.8**	**8.9-**	**2.4-**	**7.1-**	**11.2**	**2.3**	**7.4**	**6.2**	**6.1-**	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	**5.8**	**37.5**	**26.6-**	**2.1-**	**5.1**	**78.3**	**8.9**	**2.4-**	**44.1**	**7.0**	**21.1**	**2.9**	**1.6**	* المحاجر
- Manufacturing Industries	**3.2**	**1.2**	**5.6**	**9.7**	**2.6**	**14.1-**	**10.3**	**1.9**	**7.3**	**6.6**	**7.9**	**4.3**	**2.9**	- الصناعات التحويلية
- Electricity, Gas and water	**4.8**	**2.1**	**15.2**	**11.8**	**3.0**	**13.7**	**16.1**	**1.3**	**4.3**	**8.8**	**12.3**	**22.0**	**9.8**	- الكهرباء والغازوالماء
- Construction	**7.3**	**3.4**	**5.5**	**1.8-**	**0.7-**	**1.7**	**10.3**	**10.0**	**36.1**	**7.1**	**21.9**	**12.8**	**0.2-**	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	**5.6**	**4.9**	**0.3**	**0.6**	**1.8**	**11.2-**	**2.7**	**5.9**	**7.5**	**5.0**	**7.4**	**20.0**	**20.2**	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	**5.6**	**8.9**	**5.4**	**8.0**	**0.2-**	**4.3-**	**2.0**	**6.2**	**1.9**	**1.2-**	**7.9**	**3.4**	**3.3**	- المطاعم والفنادق
- Transport, Storage and Communication	**8.6**	**1.1-**	**5.0**	**4.6**	**0.7**	**3.0**	**11.8**	**17.9**	8	9	16	7	15	- النقل والتخزين والإتصالات
*Transport, Storage & Other Communication	**5.2**	**2.3**	**5.4**	**4.1**	**0.6**	**1.2-**	**9.0**							والإتصالات الأخرى النق والتخزين*
*Telecommunication	**3.6**	**3.2**	**4.1**	**5.9**	**1.0**	**14.4**	**19.8**							الإتصالات *
- Real Estate and business Services	**4.1-**	**6.6**	**12.1**	**11.1**	**0.2-**	**13.2-**	**2.6**	**16.1**	-1	5	13	9	10	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	**0.2**	**4.6**	**6.4**	**17.8**	**2.0**	**6.1**	**16.3**	**11.5**	9	1	13	11	11	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**12.5**	**19.5**	**3.0**	**2.7**	**6.4-**	**0.7**	**1.2**	**24.8**	**16**	**34**	**15**	**11**	**9**	**قطاع المشروعات المالية**
activities Financial service and activities auxiliary	**13.9**	**21**												

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

and Insurance, reinsurance activities auxiliary	8.6	15											
Government Services Sector	10.9	11.3	13.5	3.9	12.7	32.7	20.5	3.6	5.2-	3.8	0.3	4.9	3.3	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	9.8	20.0	16.4	1.7-	6.2	2.9-	11.2	7.6	6.0-	13.2	9.5	6.5	3.8	- الخدمات المنزلية
(Less : Imputed Bank Services)	10.6	15.6	0.8-	9.3	3.4	0.2-	22.9	31.9	6.6	34.1	11.8	10.6	15.3	(ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة)
Total	4.6	4.3	6.9	5.2	1.6	5.2-	3.2	3.2	9.8	4.9	9.6	8.8	2.4	**المجموع**
Non Oil	4.8	5.0	6.6	4.5	0.7	3.5-	6.0	9.3	9.0	6.4	11.0	10.5	9.0	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

** Preliminary.*

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

** أولية.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 17: الناتج المحلي الإجمالي (الجاري) حسب الأنشطة الاقتصادية 2001 - 2014* (مليون درهم)

Table 1: Gross Domestic(current) Product By Economic Activities 2001 -2014* (Million Dirhams)

Sectors	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات
Financial The Non Corporations Sector	**1,330,634**	**1,303,651**	**1,271,409**	**1,191,868**	**964,886**	**857,612**	**1,086,088**	**882,736**	**761,569**	**617,331**	**505,550**	**423,094**	**372,753**	**350,418**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture, Live Stock and Fishing	9,949	9,708	9,483	9,354	8,992	9,655	9,585	9,251	8,926	9,256	9,041	8,803	8,886	8,492	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	507,320	534,339	542,160	506,053	334,047	254,252	429,105	321,845	306,051	228,206	158,912	115,528	94,406	95,365	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	503,841	531,013	539,174	503,232	331,584	251,818	427,666	320,349	304,762	227,232	158,087	114,781	93,705	94,703	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	3,479	3,326	2,986	2,821	2,463	2,434	1,439	1,496	1,289	974	825	747	701	662	* المحاجر
- Manufacturing Industries	132,321	125,631	121,816	111,772	94,546	85,623	99,641	85,490	78,775	70,365	62,499	55,998	52,685	50,514	- الصناعات التحويلية
- Electricity, Gas and Water	36,056	34,403	33,688	29,734	25,706	24,093	21,197	17,396	15,096	12,612	10,129	8,703	6,917	6,310	- الكهرباء والغازوالماء
- Construction	132,109	124,569	120,445	122,204	122,352	120,650	122,242	94,714	72,409	57,912	49,014	44,088	37,744	36,289	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	165,753	153,464	143,719	135,984	131,954	123,849	147,590	132,166	107,263	90,108	83,738	78,797	73,215	67,585	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	32,441	30,349	27,316	25,047	21,566	19,587	21,356	17,939	15,830	13,358	11,908	11,243	10,469	9,576	- المطاعم والفنادق
- Transport, Storage and Communication	126,996	115,262	107,123	100,764	89,517	88,518	88,815	76,088	61,988	52,196	46,344	37,731	34,235	29,251	- النقل والتخزين والإتصالات
*Transport, Storage & Other Communication	94,091	85,564	79,315	73,856	63,212	61,685	65,587	56,886							النق * والتخزين والإتصالات الأخرى
*Telecommunication	32,905	29,698	27,807	26,908	26,305	26,833	23,227	19,201							* الإتصالات
- Real Estate and Business Services	151,582	140,870	132,791	121,123	112,621	109,469	125,697	111,180	81,494	71,171	62,802	52,422	45,549	39,543	- العقارات وخدمات الأعمال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Social and Personal Services	36,107	35,056	32,868	29,833	23,586	21,916	20,859	16,666	13,737	12,147	11,163	9,781	8,646	7,493	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**122,055**	**106,065**	**87,353**	**78,862**	**74,017**	**73,297**	**74,310**	**67,872**	**51,091**	**42,196**	**29,791**	**24,929**	**22,041**	**19,987**	**قطاع المشروعات المالية**
Financial service activities and activities auxiliary	**96,521**	**82,639**	**66,468**												**الخدمات أنشطة المالية والأنشطة المساعدة**
Insurance, and reinsurance activities auxiliary	**25,534**	**23,426**	**20,885**												**التأمين تمويل والأنشطة المساعدة**
Government Services Sector	**87,539**	**76,953**	**67,961**	**60,204**	**57,151**	**45,444**	**39,576**	**27,575**	**24,516**	**23,131**	**20,881**	**19,917**	**18,410**	**17,310**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	**7,477**	**6,660**	**5,451**	5,104	4,651	4,266	4,158	3,582	3,166	2,769	2,249	2,175	2,025	1,901	- الخدمات المنزلية
(Less : Imputed Bank Services)	**80,719**	**71,366**	**60,753**	56,076	50,189	49,467	45,551	34,567	24,619	22,109	15,586	13,453	11,930	10,204	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
Total	**1,466,985**	**1,421,963**	**1,371,421**	**1,279,962**	**1,050,516**	**931,153**	**1,158,581**	**947,197**	**815,723**	**663,318**	**542,885**	**456,662**	**403,300**	**379,412**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**963,144**	**890,950**	**832,247**	**776,730**	**718,933**	**679,335**	**730,914**	**626,848**	**510,961**	**436,086**	**384,798**	**341,881**	**309,595**	**284,709**	**القطاعات غير النفطية**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

** Preliminary.* ** أولية.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 18: %هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2001 - 2014*

Table2: 18 Distribution of Gross Domestic Product By Economic Activities 2001-2014*

Sectors	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector	**90.7**	**91.7**	**92.7**	**93.1**	**91.8**	**92.1**	**93.7**	**93.2**	**93.4**	**93.1**	**93.1**	**92.6**	**92.4**	**92.4**	**قطاع المشروعات غير المالية**
- Agriculture, Live stock and Fishing	**0.7**	**0.7**	**0.7**	**0.7**	**0.9**	**1.0**	**0.8**	1.0	1.1	1.4	1.7	1.9	2.2	2.2	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	**34.6**	**37.6**	**39.5**	**39.5**	**31.8**	**27.3**	**37.0**	34.0	37.5	34.4	29.3	25.3	23.4	25.1	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	**34.3**	**37.3**	**39.3**	**39.3**	**31.6**	**27.0**	**36.9**	33.8	37.4	34.3	29.1	25.1	23.2	25.0	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.3**	**0.1**	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	* المحاجر
- Manufacturing Industries	**9.0**	**8.8**	**8.9**	**8.7**	**9.0**	**9.2**	**8.6**	9.0	9.7	10.6	11.5	12.3	13.1	13.3	- الصناعات التحويلية
- Electricity, Gas and Water	**2.5**	**2.4**	**2.5**	**2.3**	**2.4**	**2.6**	**1.8**	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.7	1.7	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	**9.0**	**8.8**	**8.8**	**9.5**	**11.6**	**13.0**	**10.6**	10.0	8.9	8.7	9.0	9.7	9.4	9.6	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	**11.3**	**10.8**	**10.5**	**10.6**	**12.6**	**13.3**	**12.7**	14.0	13.1	13.6	15.4	17.3	18.2	17.8	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	**2.2**	**2.1**	**2.0**	**2.0**	**2.1**	**2.1**	**1.8**	1.9	1.9	2.0	2.2	2.5	2.6	2.5	- المطاعم والفنادق
- Transport, Storage and Communication	**8.7**	**8.1**	**7.8**	**7.9**	**8.5**	**9.5**	**7.7**	8.0	7.6	7.9	8.5	8.3	8.5	7.7	- النقل والتخزين والاتصالات
*Transport, Storage & Other Communication	**6.4**	**6.0**	**5.8**	**5.8**	**6.0**	**6.6**	**5.7**	6.0							النق والتخزين* والإتصالات الأخرى
*Telecommunication	**2.2**	**2.1**	**2.0**	**2.1**	**2.5**	**2.9**	**2.0**	2.0							الإتصالات *
- Real Estate and Business Services	**10.3**	**9.9**	**9.7**	**9.5**	**10.7**	**11.8**	**10.8**	11.7	10.0	10.7	11.6	11.5	11.3	10.4	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	**2.5**	**2.5**	**2.4**	**2.3**	**2.2**	**2.4**	**1.8**	1.8	1.7	1.8	2.1	2.1	2.1	2.0	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**8.3**	**7.5**	**6.4**	**6.2**	**7.0**	**7.9**	**6.4**	**7.2**	**6.3**	**6.4**	**5.5**	**5.5**	**5.5**	**5.3**	**قطاع المشروعات المالية**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Financial service activities and activities auxiliary	**6.6**	**5.8**	**4.8**												**الخدمات المالية أنشطة والأنشطة المساعدة**
Insurance, and reinsurance activities auxiliary	**1.7**	**1.6**	**1.5**												**التأمين والأنشطة تمويل المساعدة**
Government Services Sector	**6.0**	**5.4**	**5.0**	**4.7**	**5.4**	**4.9**	**3.4**	**2.9**	**3.0**	**3.5**	**3.8**	**4.4**	**4.6**	**4.6**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	**0.5**	**0.5**	**0.4**	**0.4**	**0.4**	**0.5**	**0.4**	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	- الخدمات المنزلية
(Less : Imputed Bank Services)	**5.5**	**5.0**	**4.4**	**4.4**	**4.8**	**5.3**	**3.9**	3.6	3.0	3.3	2.9	2.9	3.0	2.7	(ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة)
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

** Preliminary.*

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

** أولية.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 19:% معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجارى) حسب الأنشطة الاقتصادية 2002 - 2014*

Table3: % Growth Rates of Gross Domestic Product By Economic Activities 2002-2014* (Current)

Sectors	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات
Financial The Non Corporations Sector	**2.1**	**2.5**	**6.7**	**23.5**	**12.5**	**21.0-**	**23.0**	**15.9**	**23.4**	**22.1**	**19.5**	**13.5**	**6.4**		**قطاع المشروعات غير المالية**
- Agriculture, Live stock and Fishing	**2.5**	**2.4**	**1.4**	**4.0**	**6.9-**	**0.7**	**3.6**	3.6	3.6-	2.4	2.7	0.9-	4.6		- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	**5.1-**	**1.4-**	**7.1**	**51.5**	**31.4**	**40.7-**	**33.3**	5.2	34.1	43.6	37.6	22.4	1.0-		- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	**5.1-**	**1.5-**	**7.1**	**51.8**	**31.7**	**41.1-**	**33.5**	5.1	34.1	43.7	37.7	22.5	1.1-		* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	**4.6**	**11.4**	**5.8**	**14.5**	**1.2**	**69.2**	**3.8-**	16.1	32.3	18.1	10.4	6.6	5.9		* المحاجر
- Manufacturing Industries	**5.3**	**3.1**	**9.0**	**18.2**	**10.4**	**14.1-**	**16.6**	8.5	12.0	12.6	11.6	6.3	4.3		- الصناعات التحويلية
- Electricity, Gas and water	**4.8**	**2.1**	**13.3**	**15.7**	**6.7**	**13.7**	**21.8**	15.2	19.7	24.5	16.4	25.8	9.6		- الكهرباء والغازوالماء
- Construction	**6.1**	**3.4**	**1.4-**	**0.1-**	**1.4**	**1.3-**	**29.1**	30.8	25.0	18.2	11.2	16.8	4.0		- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	**8.0**	**6.8**	**5.7**	**3.1**	**6.5**	**16.1-**	**11.7**	23.2	19.0	7.6	6.3	7.6	8.3		- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	**6.9**	**11.1**	**9.1**	**16.1**	**10.1**	**8.3-**	**19.0**	13.3	18.5	12.2	5.9	7.4	9.3		- المطاعم والفنادق
- Transport, Storage and Communication	**10.2**	**7.6**	**6.3**	**12.6**	**1.1**	**0.3-**	**16.7**	22.7	18.8	12.6	22.8	10.2	17.0		- النقل والتخزين والإتصالات
*Transport, Storage & Other Communication	**10.0**	**7.9**	**7.4**	**16.8**	**2.5**	**6.0-**	**15.3**								النق والتخزين* والإتصالات الأخرى
*Telecommunication	**10.8**	**6.8**	**3.3**	**2.3**	**2.0-**	**15.5**	**21.0**								الإتصالات *
- Real Estate and business Services	**7.6**	**6.1**	**9.6**	**7.5**	**2.9**	**12.9-**	**13.1**	36.4	14.5	13.3	19.8	15.1	15.2		- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	**3.0**	**6.7**	**10.2**	**26.5**	**7.6**	**5.1**	**25.2**	21.3	13.1	8.8	14.1	13.1	15.4		- الخدمات الإجتماعية والشخصية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Financial Corporations Sector	**15.1**	**21.4**	**10.8**	**6.5**	**1.0**	**1.4-**	**9.5**	**32.8**	**21.1**	**41.6**	**19.5**	**13.1**	**10.3**		**قطاع المشروعات المالية**
Financial service activities and activities auxiliary	**16.8**	**24.3**													**الخدمات المالية أنشطة والأنشطة المساعدة**
Insurance, reinsurance and activities auxiliary	**9.0**	**12.2**													**التأمين والأنشطة تمويل المساعدة**
Government Services Sector	**13.8**	**13.2**	**12.9**	**5.3**	**25.8**	**14.8**	**43.5**	**12.5**	**6.0**	**10.8**	**4.8**	**8.2**	**6.4**		**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	**12.3**	**22.2**	**6.8**	**9.7**	**9.0**	**2.6**	**16.1**	13.1	14.3	23.1	3.4	7.4	6.5		- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	**13.1**	**17.5**	**8.3**	**11.7**	**1.5**	**8.6**	**31.8**	40.4	11.3	41.9	15.9	12.8	16.9		ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
Total	**3.2**	**3.7**	**7.1**	**21.8**	**12.8**	**19.6-**	**22.3**	**16.1**	**23.0**	**22.2**	**18.9**	**13.2**	**6.3**		**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**8.1**	**7.1**	**7.1**	**8.0**	**5.8**	**7.1-**	**16.6**	**22.7**	**17.2**	**13.3**	**12.6**	**10.4**	**8.7**		**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division

** Preliminary*

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية

** أولية*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فعمليات الاستيراد والتصدير مع باقي دول العالم هي المصدر الرئيسي (التصدير) للعملات الصعبة التي تؤمن القدرة الشرائية لاستيراد المتطلبات من الخدمات والسلع الإنمائية والاستهلاكية الضرورية لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

وفي ضوء الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد الإماراتي في بداياته إلى أن نسبة مساهمتها في عائدات التصدير الكلية كانت في انخفاض مستمر، حيث انخفضت من 74% عام 1981 إلى 63% عام 1986 وليصل إلى 44% في عام 2000[1].

فالتطورات الاقتصادية المحلية التابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الاقتصادية غير النفطية من تنمية صادراتها حيث زادت نسبتها في الصادرات الكلية من 4% في عام 1956 تصل إلى 20.7% في عام 2000[2].

الجدول رقم (19) البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات في دولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام 1986، 1990، 1994، 2000

البند	1986	1990	1994	2000
أ- الحساب الجاري (1+2+3)	8.7	20.0	11.1	33.7
1 – الميزان التجاري	12.9	37.0	17.2	41.7
الصادرات السلعية	36.5	79.5	100.5	159.0
– النفط	23.0	54.5	41.8	70.1
– الغاز	4.5	4.5	5.1	9.1
– صادرات أخرى	1.6	7.7	18.5	32.9
– إعادة تصدير	7.4	12.8	35.1	46.9
المستوردات	23.6-	42.5-	83.3-	117.3-
ميزان الخدمات	2.0	1.9	6.2	8.3
صافي التحويلات بدون مقابل	6.2-	18.9-	12.3-	16.3-
ب- حساب رأس المال	1.1-	19.8-	8.8-	23.3-
الميزان الإجمالي (أ+ب)	7.6	0.2	2.3	10.4

المصدر: المصرف المركزي: أعداد مختلفة من النشرة الاقتصادية والتقارير السنوية (أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

---

[1] عميرة، محمد تسعيد، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص13.

[2] عميرة، محمد سعد، مرجع سابق، ص17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت دولة الإمارات في تطوير تجارتها الخارجية وتوسيعها، ومثل ذلك أحد الأولويات الاستراتيجية للحكومة لتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال الاستمرار في بناء اقتصاد متنوع تنافسي وقادر على تلبية الطلب المالي وكذلك تنمية الصادرات، وكل ذلك من خلال تبني الدولة استراتيجية على أساس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة مما يعزز من أهميتها كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية[1].

وتشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية إلى احتلالها المرتبة الأولى اقليميا في (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والسادسة عشر عالمياً خلال العام 2010 في مؤشر "تمكين التجارة" الصادر عن المنتدى الاقصتادي العالمي، واحتلت المرتبة الثالثة في عنصر "كفاءة الإجراءات الحركية" والمرتبة الرابعة في عنصر "أقل كلفة استيراد"، والمرتبة الخامسة في عنصر "اقل تكلفة تصدير للحاوية" كما احتلت مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية الأخرى[2].

وكل ذلك كان سبباً في استمرار ازدهار التجارة الخارجية للدولة لتشهد دولة الإمارات تصاعدا ملحوظاً في الفترة بين (2005 – 2010) لتصل إلى نحو (1372.4) مليار درهم في العام 2010 مقارنة بنمو (704.3) مليار درهم في العام 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 14.3%، وجاء ذلك بتصاعد الصادرات السلعية إلى نحو (779.6) مليار درهم في العام 2010 مقابل (430.7) مليار درهم في العام 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (12.6%)، وذلك بفضل زيادة أسعار النفط، وزيادة الصادرات عن المناطق الحرة[3].

---

(1) وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، احصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2004 – 2008، 2009، ص12.

(2) صحيفة الخليج الإماراتية، تاريخ النشر 2011/3/12.

(3) وزارة الاقصتاد الإماراتية، التطورات الاقصتادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2005 – 2010، 2011، ص29.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال الفترة لنفسها إلى نحو (592.8) درهم مقابل (273.6) مليار درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ 16.7%، وبالتالي سجل الميزان التجاري للدولة خلال الفترة 2005 – 2010 مقابل (157.1) مليار درهم في 2005، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.5% في الفترة المذكورة[1].

جدول رقم (20) تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة 2005 – 2010

مليار درهم

	2005	2010	معدل النمو السنوي %
الصادرات السلعية (فوب)	430.7	779.6	12.6
الواردات السلعية (فوب)	273.6	592.8	16.7
الميزان التجاري (فوب)	157.1	186.8	3.5
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	157.4	131.5	(3.5)
التجارة الخارجية	704.3	1372.4	14.3

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، البنك المركزي / التقارير السنوية 2005 – 2010

وباستعراض مكونات التجارة الخارجية غير النفطية خلال الفترة (2005 – 2010)، نشهد أنها شهدت نمواً ملموساً (باستثناء العام 2009 الذي شهد تراجعاً في إجمالي حجم التبادل التجاري بنسبة بلغت 16.3% مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية، واستمر الاتجاه الصعودي في العام 2010 محققة بذلك نسبة نمو بلغت 14.2% مقارنة بالعام السابق[2].

وتصاعد حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة إلى (75464) مليار درهم في العام 2010 مقابل (361.1) مليار درهم في العام 2005 وبمعدل نمو سنوي 15.9% وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو (83.1) مليار درهم مقابل 16.5 مليار درهم في العام 2005، وبمعدل نمو سنوات بلغ 38.2% في المتوسط، كذلك الارتفاع في حجم

---

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، مرجع سابق، ص33.

[2] المرجع السابق، ص36.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع المعاد تصديرها بمعدل نمو سنوي بلغ 13.9%، وتضاعف الواردات السلعية بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 14.4%، هذا كله أدى إلى تحسن موقف الميزان التجاري في العام 2010.

جدول رقم (21) تطور إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لعامي 2005 – 2010

	2005	2010	معدل النمو السنوي %
الصادرات غير النفطية	16.5	83.1	38.2
إعادة تصدير	97.0	185.9	13.9
الواردات *	247.6	485.4	14.4
الميزان التداري بدون النفط	(134.1)	(216.4)	10.0
نسبة تغطية الصادرات للواردات%	45.8	55.5	3.9
حجم التبادل التجاري بدون النفط	361.1	754.4	15.9

*** لا تتضمن التجارة عبر المناطق الحرة**

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الوطني للإحصاء

وعند استعراض حجم التبادل التجاري مع التكتلات الاقتصادية نلاحظ أن التجارة الخارجية لدولة الدول تغطي كل مناطق العالم تقريباً

الجدول رقم (22) توزيع الصادرات السلعية غير النفطية حسب مجموعات الدول لعامي 2005 – 2010

مجموعات الدول	2005	2010	معدل النمو السنوي %
دول مجلس التعاون	3.5	10.0	23.3
الدول العربية الأخرى	3.0	7.0	18.0
الدول الأسيوية غير العربية	6.6	39.1	42.7
الدول الأفريقية غير العربية	0.7	2.5	27.1
الدول الأوروبية	1.4	19.3	69.8
الدول الأمريكية	0.9	4.2	37.5
الدول الأوقيانوسية	0.3	0.6	11.3
دول أخرى غير مبوبة	0.03	0.6	87.4
المجموع	16.5	83.1	38.2

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الوطني للاحصاء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أعلنت الإمارات وبحسب المركز الوطني للإحصاء أن التجارة الخارجية للدولة خلال 2011 بلغت قيمتها الإجمالية ما مقداره (927.6) مليار درهم مقابل(754.4) مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2010 بارتفاع مقداره (173.3) مليار درهم وبنسبة وصلت إلى 23%، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت (602.8) مليار درهم خلال 2011، مقارنة بـ (485.4) مليار درهم خلال ذات من عام 2010، وبنسبة ارتفاع مقدارها 2402%، من جانب آخر بلغت قيمة الصادرات (114) مليار درهم لعام 2010 وبنسبة ارتفاع مقدارها 37.2%، أما قيمة المصادر تصديره فقد بلغت (210.8) مليار درهم خلال نفس الفترة المذكورة مقارنة بـ (185.9) مليار درهم خلال عام 2010، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 13.4% [1].

أما في عام 2014 فأن القيمة الإجمالية التجارة الخارجية كان في ارتفاع واضح ليتجاوز مقداره 696.4 مليار درهم.

واستمرت التجارة الخارجية لدولة الإمارات بالنمو لتحقق الأرقام الغير متوقعة وتتجاوز (1.127) تريليون درهم، وهذا الرقم هو للتجارة غير النفطية فقط استطاعت الإمارات تحقيق انتشار تجاري متميز على مستوى جميع دول العالم تقريباً، فالإمارات تتبادل اليوم تجارياً مع أكثر من 195 دولة حول العالم، وكل ذلك بسبب الاستغلال الأمثل لدولة الإمارات القدرات المادية والبشرية، وتنمية المهارات التسويقية، وإنشاء هياكل تمويلية، وشتريعات اقتصادية تساعد على خلق مناخ مناسب لتطوير التجارة الخارجية وبالتالي تعزيز قدراتها على المنافسة بالسوق العالمية.

[1] المركز الوطني للاحصاء في الإمارات، تقرير التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011، ابو ظبي، الإمارات، 2012، ص6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (23): احصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع (SITC) لعام 2011

القيمة بمليار الدرهم الإماراتي

وصف المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	المعاد تصديره	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	42.2	7.00	7.1	6.20	7.6	3.59
المشروعات والتبغ	2.2	0.37	0.7	0.65	2.3	1.09
المواد الخام، غير الصالحة للأكل، باستثناء المحروقات	14.7	2.44	4.2	3.65	1.3	0.62
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	10.3	1.71	3.9	3.43	0.4	0.19
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	3.1	0.51	1.7	1.49	0.1	0.05
المواد الكيميائية ومنتجاتها	37.3	6.19	9.1	7.95	6.2	2.93
اسلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	146.6	24.32	13.7	12.02	86.6	41.05
الآلات ومعدات النقل	177.5	29.46	6.4	5.66	71.5	33.92
مصنوعات متنوعة	67.0	11.11	4.7	4.14	29.6	14.02
السلع المعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	101.8	16.88	62.5	54.81	5.4	2.54
المجموع	602.8	100.00	114.0	100.00	210.8	.10000

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التجارة الخارجية

جدول (24) يبين إحصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع (CITC) خلال النصف الاول من عام 2012

وصف المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	إعادة التصدير	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	21.4	6.7	3.8	4.9	3.8	3.8
المشروبات والتبغ	1.5	0.5	0.4	0.5	1.2	1.2
المواد الخام، غير الصالحة للأكل، باستثناء المحروقات	7.8	2.4	2.3	3.0	0.8	0.8
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	4.4	1.4	1.7	2.2	0.3	0.3
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	1.2	0.4	0.5	0.6	0.0	0.0
المواد الكيميائية ومنتجاتها	19.2	6.0	9.6	12.4	2.5	2.5
السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	63.7	19.8	10.3	13.3	31.8	31.7
الآلات ومعدات النقل	97.1	30.2	1.8	2.3	36.8	36.6
مصنوعات متنوعة	44.2	13.7	5.3	6.9	21.0	20.9
السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	60.8	18.9	41.5	53.8	2.1	2.1
المجموع	321.4	100.0	77.0	100.0	100.5	100.0

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التجارة الخارجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (24) قيمة التبادل التجاري خلال الخمس أعوام الأخيرة 2009 – 2013

(القيمة: مليار درهم إماراتي)

نوع التجارة	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	447.4	485.4	602.8	667.5	685.1
الصادرات غير النفطية	65.3	83.1	114	169.7	148.2
إعادة التصدير	147.7	185.9	210.8	218.6	232.2

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التجارة الخارجية

جدول (25) قيمة التبادل التجاري خلال الأعوام 2010 – 2014

(القيمة: مليار درهم إماراتي)

نوع التجارة	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	485.4	602.8	667.5	685.1	696.4
الصادرات غير النفطية	83.1	114.0	169.7	148.2	132.2
غعادة التصدير	185.9	210.8	218.6	232.2	243.7
إجمالي قيمة التبادل التجاري	754.4	927.6	1055.9	1065.5	1072.4

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التجارة الخارجية

ثالثاً : صناعة النفط والغاز

تعتبر الإمارات إحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في منطقة الخليج العربي وعلى المستوى العالمي، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، من خلال دورها الإيجابي والمتوازن في منطقة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وعلاقتها المتميزة مع شركائها في عمليات انتاج النفط واكتسابها ثقة زبائنها منذ بداية تصديرها للنفط الخام في العام 1962، وسعيها المستمر نحو تطوير صناعة النفط والغاز بالإضافة إلى ميدان صناعة البتروكيمياويات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمر انتاج النفط بدولة الإمارات بالازدياد نتيجة استمرار أعمال التنقيب وإنشاء المصافي ولحل ما يساهم في عملية زيادة انتاج النفط والغاز ليصل انتاج الإمارات، وعلى مراحل تصاعدية منذ بداية 1981 إلى 2000 من ما يقارب 800 ألف برميل إلى مليوني برميل يومياً[1].

وتتركز معظم صناعة النفط والغاز في أبو ظبي، وتتولى شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) مهمات تطوير صناعة النفط والغاز فيها، ويشمل في على شؤون الشركة المجلس الأعلى للبترول الذي انشئت في العام 1988 برئاسة الشيخ خليفة بن زياد آل نهيان عندما كان ولياً للعهد في أبوظبي[2].

وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبو ظبي في الأهمية البرولية، وتمتلك حكومة دبي شركة نفط الإمارات الوطنية (البنوك) بالكامل، وهي التي تتولى إدارة العمليات النفطية، وتتبع لها شركة الإمارات للمتجات البترولية (اليبكو) التي تتولى توزيع المشتقات البترولية[3].

وتحتل إمارة الشارقة تحتل المركز الثالث في انتاج النفط والغاز في الإمارات، واستمرت الشارقة في عمليات التنقيب واستكشاف حقول جديدة للنفط وأصدرت حكومة الشارقة في عام 1999 قراراً يقضي بإنشاء مجلس للبترول بالإمارة يضطلع بإدارة شؤون البترول في الإمارة وكافة الأمور المتعلقة بأغراض التنقيب والتصنيع ووضع الدراسات الاستثمارية اللازمة[4].

أما فيما يخص باقي الإمارات وهي رأس الخيمة، وأم القوين، وعجمان، والفجيرة، يتواجد فيها النفط والغاز الطبيعي ولكن بكيمات أقل بكثير من الإمارات الثلاث، أبو ظبي، دبي، الشارقة،

---

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية، الكتابة السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2001، 2002، ص77.

(2) وزارة الثقافة والإعلام الإماراتية، مرجع سابق، ص19.

(3) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية، الكتابة السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2002، 2003، ص181.

(4) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام الإماراتية، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص167.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن التطور المهم الذي حدث هو دخول إمارة الفجيرة صناعة النفط بإنشاء مصغر لتكرير النفط في عام 1996 وبطاقة (40) ألف برميل يومياً، وكذلك مشروع التخزين الذي أعلن عن إنشائه في عام 1997، والذي أصبح مركزاً رئيسياً لتخزين النفط ومشتقاته في منطقة تمتد من أوروبا إلى الشرق الأقصى، وتشمل منطقة الخليج وشبه القارة الهندية ومنطقة شرق أفريقيا[1].

ويعتبر الريع النفطي ومشتقاته أحد العناصر الرئيسية في إيرادات الدولة، والتي تستخدمها لتغطية الانفاق العام، الجاري، والإنمائي والمتزايد بصورة كبيرة، ولا شك أن الإيرادات النفطية مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تغطية المشاريع الإنمائية، الانتاجية، والخدمية، ومشاريع البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات، المستفيات، المدارس،. ...الخ) هذا بالإضافة إلى اتفاقها الجاري على الرواتب والأجور والمشتريات من السوق المحلي وتقديم الدعومات والتحويلات بدون مقابل في مختلف المجالات، وبالتالي تفعيل أنشطة القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو القطاعي والكلي.

حقيقة أن أية مقاربة للاقتصاد الإماراتي لا بد وأن تبدأ من القلب النابض للاقتصاد ألا وهو النفط والغاز، شهدت الصناعة النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ العدد الكبير من المشاريع الهامة التي كان لها دوراً كبيراً في رفد الميزانية بمبالغ كبيرة ساهمت وكانت قاعدة لانطلاق القطاعات الأخرى في البلد.

سجلت صناعة النفط والغاز في الإمارات العديد من الإنجازات خلال الفترة 1981 – 2014 تمكنت فيها الدولة من رفع إنتاجها، وبالتالي زيادة الإيرادات لكن يمكن اعتبار تصدير النفط من الحقول البرية في أبوظبي من ميناء الفجيرة بعد الانتهاء من تنفيذ انبوب النفط الممتد بين

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام الإماراتية، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص149.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حبشان في المنطقة الغربية في ابو ظبي والفجيرة بطول (370) كيلو متر دون الحاجة بالمرور من مضيق هرمز هو أحد أهم وأكبر الانجازات في مجال تطوير الصناعة التغطية[1].

وكذلك شملت المشاريع التطويرية لقطاع النفط والغاز إنشاء وتوسيع الطاقة التكريرية، وانجاز العديد الكثير من المشاريع العامة المرتبطة، بمشروع تطوير صناعة الغاز، والذي يحذر من قدرة الإمارات على توفير كميات ضخمة من الغاز لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة النظيفة في السوق المحلي، واستخدامها بمحطات توليد الطاقة[2].

وتوالت الأحداث في العقد الأخير من القرن الماضي وشهدت تطوراً ملحوظاً ومتزايداً في الأهمية الاقتصادية والسياسية لمادة النفط الخام والغاز، نظراً لاعتماد العالم على هذه المادة لمصدر للطاقة ومادة أولية أساسية للعديد من الصناعات البتروكيميائية، وبما أن دولة الإمارات لديها احتياطات نفطية كبيرة، فإن عملية لاهتمام والتركيز على تحديث وتطوير أساليب الإنتاج أمر في غاية الأهمية خاصة أن المردود المالي للاستثمار في قطاع النفط مشجع للغاية.

إن الدخل المتولد عن النفط الخام يتأثر بظروف وعوامل خارجية وداخلية وليس له صفة الثبات، بالتالي فإن الحرص على استغلال الثروة النفطية بالشكل الأمثل يؤدي إلى إطالة عمرها، دولة الإمارات تسعى من خلال سياستها البترولية تحقيق الإنتاج الذي يتفق والنواحي الفنية والاقتصادية، ويؤكد على عمليات تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي لتجنب مخاطل انخفاض

---

[1] العاشري، رياض، تطور الصناعات النفطية في دول الخليج العربي: بين الواقع والطموح، العضاض للنشر، بغداد، العراق، 2014، ص149.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2000، 2001، ص199.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج أو تدني الأسعار وهما العاملان الرئيسيان اللذان يحددان إيرادات الدولة من النفط الخام والغاز الطبيعي[1].

وتتغير كمية الإنتاج وقيمته بصورة عامة بتغير الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية، وكذلك تغير العرض والطلب على هذه المادة، بالإضافة إلى عامل تحديد حصص الانتاج للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، فمثلاً كان إنتاج دولة الإمارات من النفط الخام (881) مليون برميل عام 2000 وبمعدل إنتاج يومي مقداره (2.41) مليون برميل تقريباً، أما في عام 2002 فقد قدرت كمية الإنتاج بحوالي 815 مليون برميل وبمعدل انتاج يومي مقداره 2.23 مليون برميل[2].

وسنحاول هنا إلقاء الضوء على إنتاج كل إمارة من النفط الخام، حيث احتلت إمارة أبوظبي المرتبة الأولى بالانتاج وبنسبة أكثر من 89.2% من إجمالي انتاج الدولة، تليها إمارة دبي بنسبة حوالي 7% حيث انخفض إنتاج الإمارة في السنوات القليلة الماضية وذلك لمحدودية الحقول المنتجة وعدم اكتشاف مكامن جديدة تزيد من احتياطي الإمارة، وأما باقي النسبة وهي 3.8% وهو مجموع انتاج إمارتي الشارقة بنسبة 3.6% ورأس الخيمة بنسبة 0.02%[3].

وانخفضت كمية الانتاج عام 2002 بنسبة 7.5% عن الإنتاج في عام 2000 وذلك بسبب إلتزام الدولة بقرارات منظمة أوبك الداعية إلى خفض الإنتاج للسيطرة على تدني الأسعار، إضافة إلى عوامل أخرى داخلية مثل الصيانة الدورية لمنشآت الإنتاج وغيرها[4].

---

[1] مركز الاحصاء الوطني في الإمارات، تطور قطاع الصناعات الاستراتيجية للفترة من 1995 – 2000، أبوظبي، الإمارات، 2001، ص1

[2] مركز الاحصاء الوطني، في الإمارات، مرجع سابق، ص3.

[3] مركز الاحصاء الوطني في الإمارات، مرجع سابق، ص7.

[4] مركز الاحصاء الوطني في الإمارات، قطاع الصناعات الاستخراجية لعام 2002، أبو ظبي، الإمارات، 2003، ص 3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول قطاع الصناعات الاستخراجية لعام 2002

جدول (26) مقارنة كمية وقيمة الإنتاج حسب الإمارة عامي 2000 – 2002 (مليون برميل / مليون درهم)

الإمارة	2000		2002	
أبو ظبي	807	81115	727	66648
دبي	61	6440	57	5134
الشارقة	11	1080	29	2736
رأس الخيمة	2	140	2	166
إجمالي	881	88775	815	74720

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني.

أما قيمة الإنتاج فترتبط بالكمية المنتجة والأسعار، حيث بلغت حوالي (74720) مليون درهم عام 2002، وسجلت انخفاضاً قدره 16% عما كانت عليه في عام 2000 وتعتبر نسبة الانخفاض كبيرة بالمقاييس الاقتصادية، وتعود أسباب ذلك الانخفاض لتدني أسعار النفط الخام وانخفاض الانتاج، وتشمل قيمة الإنتاج على العائد من بيع الغاز لمصاحب مباشرة إلى المصانع[1].

أما الناتج المتولد (القيمة المضافة) من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي فقد بلغ (72146) مليون درهم عام 2002، مقابل (86690) مليون درهم في العام2000 أي أنها انخفضت بنسبة 16.8% عما كانت عليه عام 2000، وهي نفس نسبة الانخفاض في قيمة الإنتاج، ومعلوم أن القيمة المضافة مرتبطة بقيمة الإنتاج وتتناسب طردياً معها[2].

وبذلك يتضح إن الصادرات النفطية ممول رئيسي لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، وتمثل قيمة الصادرات نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة، فقد بلغت الصادرات النفطية (4.384) مليون درهم عام 1995 بينما بلغت (73334) مليون درهم عام (2000) وهو ما يعادل تقريباً 1.62 مرة بقدر قمية صادرات عام 1995 وهذه القفزة بقيمة الصادرات ترجع إلى ارتفاع

[1] مركز الإحصاء الوطني في الإمارات، مرجع سابق، ص11.

[2] مركز الإحصاء الوطني في الإمارات، مرجع سابق، ص14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار النفط الخام عام 2000. ثم انخفضت عام 2002 إلى (62240) مليون درهم، أي أنها انخفضت بنسبة 21.7% كما كانت عليه عام 2000، وهذا الانخفاض مرتبط بأسباب الانخفاض الذي ذكرت سابقاً في قيمة الإنتاج[1].

جدول (27) صادرات الدولة من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبتها من إجمالي الصادرات السلعية للدولة

(مليون درهم)

السنة / الصادرات	2000	%	2002	%
النفط	79462	43.4	62240	34.2
الغاز الطبيعي	13971	7.6	12118	6.8
إجمالي الصادرات السلعية للدولة	183018	–	182143	–

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى مدى الأربع عقود الماضية ضخت استثمارات كبيرة لتمويل المشاريع النفطية العملاقة، سواء كانت مشاريع انتاج النفط الخام، أو الغاز الطبيعي أو مشاريع الصناعات التكريرية، وهي مشاريع ذات طاقة استيعابية كبيرة للاستثمارات كانت الدولة بحاجة ماسة إليها.

ولقد شهدت الدولة انجازات هامة في قطاع النفط الخام كان أثرها واضحاً وإيجابياً على القطاعات والأنشطة الأخرى بالدولة.

وقدرت جملة الاستثمارات في قطاع النفط عام (2000) نحو (8330) مليون درهم، بنسبة زيادة قدرها (22%) عن استثمارات عام (1995) والتي بلغت (6811) مليون درهم[2].

---

[1] مركز الإحصاء الوطني في الإمارات، الصناعات الاستخراجية لعام 2000 في دولة الإمارات، ابوظبي، الإمارات، 2001، ص9.

[2] الهاشمي، رياض، تطور الصناعات النفطية دول الخليج العربي: بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما كانت نسبة الانفاق الاستثماري فيه عالية، حيث إن بعض الحقول تحقن بالمياه لاستمرار انتاج النفط منها والملاحظ هنا هذا يتطلب استثمارات كبيرة، إلى جانب ارتفاع كلفة حفر الآبار في البر.

أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لاستكشاف الحقول البحرية الجديدة، وتطوير الحقول القديمة وانتاج النفط الخام منها تقدمت كثيراً مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج، وهذا العامل شجع على زيادة الإنتاج من الحقول البحرية بكمية أكبر مما كانت عليه في السابق حيث كان أكثر الإنتاج من الحقول البرية.

وأن زيادة الاتفاق الاستثماري في قطاع النفط والغاز وزيادة الانتاج أدى بالمحصلة إلى زيادة العوائد النفطية وزيادة إجمالي الناتج المالي.

جدول (28) الاستثمارات في قطاع النفط الخام حسب النوع والإمارة 2000 – 2002

(مليون درهم)

إمارة	2000			2002		
	تشييد	أخرى	جملة	تشيد	أخرى	جملة
ابو ظبي	1700	3750	5450	1950	4065	6015
دبي	500	800	1300	418	892	1310
الشارقة	190	310	500	170	398	5668
راس الخيمة	15	15	30	12	20	32
إجمالي	2405	4875	7280	2550	5375	7925

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني

إن زيادة الاتفاق الاستثماري على قطاع النفط والغاز وجعلها من الأولويات في سياسة دولة الإمارات الاقتصادية، جعل الإنتاج الكلي للدولة يصل إلى (2.9) مليون برميل يومياً و (54.6) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال 2014، حسب تقرير صادر عن وزارة الطاقة الإماراتية، ومثبت في احصائيات منظمة الأوبك، ويتم استغلال عائدات الصادرات البترولية من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة، في تمويل العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء في قطاع البترول أو في باقي القطاعات الاقتصادية.

وفقاً لتقرير وزارة الطاقة بتوقع أن يبقى النفط والغاز من أكبر مساهمي التابع المحلي الإجمالي حتى ما بعد عام 2012، فمساهمة قطاع النفط كانت نحو 26.4% من إجمالي الناتج المحلي عام 2009، وارتفعت تدريجياً حتى بلغت 39% عام 2013 وذلك بفضل ارتفاع عوائد النفط، فكان إجمالي واردات النفط (249.3) مليار درهم عام 2009 لترتفع إلى (451.6) مليار درهم عام 2013، لتتجاوز (503.8) مليار درهم في عام 2014.

ورغم التطورات المتسارعة التي شهدها عام 2014 في صناعة النفط على المستوى العالمي، وتراجع أسعار النفط العالمية فقد كان إيراد دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من (503.8) مليار درهم في نفس العام.

جدول (29)

مساهمة الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات في الناتج المحلي الإجمالي

القيمة: بالمليون دولار

السنة / البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير لعام 2007 عن عام 2006 (%)
الناتج المحلي الإجمالي	87.50.9	105.217.0	139.662.8	170.022.4*	198.633.1**	غير متوفرة	16.8
إجمالي الصادرات غير النفطية	2.882.2	3.978.3	4.481.1	7.957.0	9.870.6	16.429.8	24.0
نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي (%0	3.3	3.8	3.2	4.7	5.0		

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (30)

مساهمة الصادرات غير النفطية والواردات في حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2004 – 2008

القيمة: بالمليون دولار

السنة / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير لعام 2007 عن عام 2006 (%)
الصادرات غير النفطية (الصادرات + إعادة التصدير)	22.900.3	30.896.3	33.973.9	44.804.3	60.756.1	35.6
الواردات	55.228.4	67.393.9	79.223.5	105.710.7	153.988.9	45.7
نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم التجارة الخارجية (%)	29.3	31.4	30.0	29.8	28.3	5.0–
نسبة مساهمة الواردات في حجم التجارة الخارجية (%)	70.7	68.6	70.0	70.2	71.7	2.1
العجزم في الميزان التجاري	– 32.328.1	– 36.497.6	45.249.6–	– 60.906.4	93.232.9–	53.1
إجمالي حجم التجارة الخارجية	78.128.7	98.290.2	113.197.5	150.515.1	745.0..214	42.7

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (31)

الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة موزع حسب اقسام السلع خلال الفترة 2004 – 2008

القيمة: بالمليون دولار

رقم القسم حسب النظام المنسق لتصنيف السلع (HS)	السنة مجموعة السلع مصنفة حسب النظام المنسق لتصنيف السلع (HS)	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة مساهمة كل قسم من إجمالي التبادل التجاري لعام 2008 (%)	نسبة التغير لعام 2008 عن عام 2007 (%)	نسبة التغير لعام 2008 عن عام 2004 (%)
الأقسام التي حققت أعلى نسبة مساهمة من إجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية									
القسم الرابع عشر	لؤلؤ طبعي أو مستنبت، أحجار كريمة او شبه كحريمة، معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومسنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة) نقود	453.3	157.2	1.386.1	3.100.2	6.517.2	39.7	110.2	1337.6
القسم الثالث عشر	مصنوعات من حجر أو جص أو اسمنت أو حرير صخري أو ميكا أو من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته	414.4	263.7	334.9	559.8	2.627.4	16	369.3	534
القسم السابع	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومسنوعاته	134.0	751.3	778.7	1.024.2	1.506.5	9.2	47.1	1024.2
القسم الخامس عشر	معادن عادية ومصنوعاتها	841.7	984.4	1.233.9	1.423.7	1.419.5	8.6	-.0	68.6
القسم الخامس	منتجات معدنية	219.6	348.3	1.373.8	1.184.0	1.359.5	8.3	14.8	519.1
مجموع الأقسام الخمسة		2.063.0	2.504.9	5.107.4	7.291.9	13.430.1	81.7	84.2	551.0
الأقسام التي حققت أدنى نسبة مساهمة من إجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية									
القسم الثامن	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بقراء ومصنوعات	5	6.1	8.2	11.4	6.4	0.04	-43.6	28.5

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	هذه المواد، اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر حقائب يدوية وأوعية مماثلة لها، مسنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)									
القسم التاسع	خشب ومنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء أو غيرها من مواد الضفر، أصناف صناعتي الحصر السلال.	2.5	14.5	12.1	15.5	6.8	0.04	−56	169.2
القسم التاسع عشر	اسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	0	0.7	0.7	7.5	5	0.03	−33.2	
القسم الحادي والعشرون	تحف فنية، قطع المجموعات وقطع اثرية	2.6	10.7	173.1	26.5	0.9	0.01	−96.8	−66.7
مجموع الأقسام الأربعة		10.1	32.0	194.1	60.9	19.1	0.12	−68.6	89.1
إجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية		3.978.3	4.481.1	7.957.0	9.870.6	16.429.8	100.0	66.5	313.0

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (32) واردات دولة الإمارات العربية المتحدة حسب أعلى عشرة سلع لعامي 2007 – 2008

القيمة: بالمليون دولار

رقم القسم حسب النظام المنسق لتصنيف السلع (HS)	السنة مجموعة السلع مصنفة حسب النظام المنسق لتصنيف السلع (HS)	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة مساهمة كل قسم من إجمالي التبادل التجاري لعام 2008 (%)	نسبة التغير لعام 2008 عن عام 2007 (%)	نسبة التغير لعام 2008 عن عام 2004 (%)
الأقسام التي حققت أعلى نسبة مساهمة من إجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية									
القسم الرابع عشر	لؤلؤ طبعي أو مستنبت، أحجار كريمة او شبه كحريمة، معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومسنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة) نقود	453.3	157.2	1.386.1	3.100.2	6.517.2	39.7	110.2	1337.6
القسم الثالث عشر	مصنوعات من حجر أو جص أو اسمنت أو حرير صخري أو ميكا أو من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته	414.4	263.7	334.9	559.8	2.627.4	16	369.3	534
القسم السابع	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومسنوعاته	134.0	751.3	778.7	1.024.2	1.506.5	9.2	47.1	1024.2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الخامس عشر	معادن عادية ومصنوعاتها	841.7	984.4	1.233.9	1.423.7	1.419.5	8.6	-.0	68.6
القسم الخامس	منتجات معدنية	219.6	348.3	1.373.8	1.184.0	1.359.5	8.3	14.8	519.1
مجموع الأقسام الخمسة		2.063.0	2.504.9	5.107.4	7.291.9	13.430.1	81.7	84.2	551.0
الأقسام التي حققت أدنى نسبة مساهمة من غجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية									
القسم الثامن	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بقراء ومصنوعات هذه المواد، اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر حقائب يدوية وأوعية مماثلة لها، مسنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)	5	6.1	8.2	11.4	6.4	0.04	-43.6	28.5
القسم التاسع	خشب ومنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء أو غيرها من مواد الضفر، أصناف صناعتي الحصر السلال.	2.5	14.5	12.1	15.5	6.8	0.04	-56	169.2
القسم التاسع عشر	اسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	0	0.7	0.7	7.5	5	0.03	-33.2	
القسم الحادي والعشرون	تحف فنية، قطع المجموعات وقطع اثرية	2.6	10.7	173.1	26.5	0.9	0.01	-96.8	-66.7
مجموع الأقسام الأربعة		10.1	32.0	194.1	60.9	19.1	0.12	-68.6	89.1
إجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية		3.978.3	4.481.1	7.957.0	9.870.6	16.429.8	100.0	66.5	313.0

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في أية دولة، يمكن أن يعني وببساطة هو الفارق بين الثراء والفقر، والنمو والركود، لذلك عملت دولة الإمارات على توفير كل الحوافز للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم على العمل والاستثمار في بيئة العمل في دولة الإمارات.

وتشير نتائج مختلف الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة أن الأسباب الرئيسية التي جعلت المستثمرين يتخذون قرار الاستثمار في دولة الإمارات لعدة أسباب لكن أهمها كان :

1- الاستقرار السايسي الذي تتمتع به دولة الإمارات.

2- درجة الأمن العالمية في دولة الإمارات.

3- توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية.

4- توافر الخدمات المصرفية.

5- انعدام الضرائب.

6- القيام بعمليات اقليمية قابلة للربح.

7- التحدث بالانجليزية على نطاق واسع.

8- مع إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج.

وهكذا فإن عمليات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات لم يأتي من خلال توفير عنصر واحد أو أكثر، بل تكاملت العناصر مع بعضها مستندة على الاستقرار السياسي التي تعيشه دولة

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات، وبالتالي تطور البيئة الاقتصادية بمختلف القطاعات لتوفر المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وهكذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعول كثيراً على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المهمة والحيوية أدى إلى ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا تظهر العلاقة القوية جداً بين رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن كل زيادة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، يقابله زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وتتميز دولة الإمارات بموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم، مما أهلها لتكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسية العالمية النشطة انتاجاً واستهلاكاً، فهي تتوسط على سبيل المثال ما بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان النشطة اقتصادياً وانتاجياً، وبين منطقة الشرق الأوسط التي تمثل سوقاً استهلاكياً كبيراً فضلاً عن قربها من دول الاتحاد الأوربي وجزء من أفريقيا[2].

كذلك عملت دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة إمارتي أبو ظبي ودبي خلال العقود الماضية على إنشاء بنية تحتية متميزة ومتينة، ليس فقط على مستوى الشرق الأوسط، بل على المستوى الدولي، شملت عدة طرق واتصالات ومطارات وموانئ حديثة وغير ذلك[3].

ويمكن اعتبار السياسات الحكومية لدولة الإمارات، وإبرامها العديد من الاتفاقيات الثنائية والأقليمية والدولية دوراً في تسهيل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول.

---

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2000 – 2005، 2007، ص32.

(2) القتيبي، محمد عرفان، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات دول الخليج، العضاض للنشر، بغداد، العراق، 2010، ص49.

(3) دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز احصاء ابو ظبي، الكتاب الاحصائي السنوي لإمارة ابو ظبي، 2001، ص7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت دولة الإمارات على إنشاء مناطق حرة وصناعية من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي، والتي يمكن إقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة (100%) والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة، ومنها ما أصبح متداولاً على المستوى الدولي كالمنطقة الحرة في جبل علي – دبي[1].

واستغلت الإمارات الفوائض المالية ما يمكن اعتباره الاستغلال الأمثل، ويمكن اعتبارها من أكثر دول العالم من حيث استغلال الفوائض المالية الناتجة عن مبيعات النفط، حيث عملت جاهدة للاستفادة من توافر السيولة النقدية بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة التي أسهمت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وموفرة شبكة جيدة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل تدفق رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين[2].

ونلاحظ هنا أن التوجه الاستراتيجي في دولة الإمارات متجهة نحو دعم التنمية والتطور والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتبارها قوة معركة وأداة هامة لنقل وتوظيف التكنولوجيا المتطورة[3].

لذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على إرساء القواعد والأسس التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال انتهاج سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب من خلال قيامها بتيسير الإجراءات، وتأهيل النسب التحتية التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم بسلاسة ويسر.

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الحرير الاقتصادي السنوي للعام 2013، ص89.

[2] دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2002، 2003، ص 118.

[3] المرجع السابق، ص118.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت دولة الإمارات بالاهتمام بقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة تذليل جميع العراقيل أمام المستثمرين من خلال القوانين والتشريعات التي تكفل ذلك، حتى تكفل في إعداد قانون جديد للاستثمار يوفر الأطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وبنظم تدفقاتها وحركتها، ويتيح القانون الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100% من الشركات خارج المنطقة على أساس كل حالة على حدة، وبما يعزز توجهات دولة الإمارات الاستراتيجية نحو الاقتصاد المعرفي والتنويع[1].

فضلاً عن ذلك فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد مشروع الخارطة الاستثمارية لتعزيز موقعها على خارطة العالم الاستثمارية وتشجيع جذب الاستثمارات إلى كل إمارة وفق احتياجاتها والميزات التي تتمتع بها بما يضمن أن تكون مقصداً لرجال الأعمال ورؤوس الأموال وتعريف المستثمرين من جميع أنحاء العالم[2].

وعليه فإن الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً المباشرة منها، تلعب دوراً هاماً في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى دورها في تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية ودفع عجلة التطور الاقتصادي، كما تعتبر الاستثمارات الأجنبية مصدراً للموارد المالية، وتساهم في إيجاد فرص عمل جديدة وجذب التكنولوجيا، بالإضافة إلى العديد من الإيجابيات الأخرى التي يمكن أن تحققها الاستثمارات الأجنبية، لذلك أولت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة لتوفير المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية، لذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني، الأداء الاقتصادي خلال عام 2001 والتوقعات لعام 2002، 2002، ص9.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني، اتجاهات ومؤهلات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتل مرتبة متقدمة على المستوى العالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إنها من ضمن الدول العشرة عالمياً في هذا الخصوص[1].

ويمكن اعتبار تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمارات تميزاً فريداً ومتطوراً على المستوى الأقليمي والعالمي تبعه تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص من جهة، وبفضل توجيهات القيادة السياسية وسياسات الحكومة من جهة أخرى، والتي أدت إلى قيام شراكة حقيقية بين القطاعين جعلت من أسواق دولة الإمارات مقصداً للشركات العالمية الكبرى وعرضاً مفضلاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد عرفت دولة الإمارات تطوراً نوعياً ومميزاً في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في الوقت الذي أضحت فيه أسواق الدولة مركزاً لنشاط وأعمال الشركات العملاقة التي تبحث عن النمو على المستوى الأقليمي والعالمي، مدعوماً بإرادة سياسية تعمل باستمرار في توفير المناخ الاستثماري المثالي أمام المستثمرين، ومدفوعاً بجاذبية قوية من حيث بيئة العمل والفرص المتنوعة، وتجسد الحركة النشطة لمجمل مكونات الاقتصاد الإمارتي والجهود الكبيرة والحقيقية التي تبذلها القيادة والحكومة نحو تطوير الأداء الاقتصادي في الدولة من خلال تحديث الغطاء التشريعي والقانوني المنظم لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر، بما ينسجم مع الايقاع السريع لنمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والقدرات التنافسية العالية له على المستويين الأقليمي والعالمي[2].

ورغم الأزمة المالية العالمية فقد استطاعت دولة الإمارات من الاحتفاظ بجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وأكد تقرير الاستثمار العالمي 2009، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على احتفاظ دولة الإمارات بجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالكثير من

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2014، 2015، ص7.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للتفرة 2005 – 2010، 2011، ص49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول العالم المتقدمة فضلاً عن دول المنطقة، وصنف تقرر توقعات الاستثمار العالمية 2009 – 2011 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونتكاد" دولة الإمارات ضمن أفضل (30) موقعاً عالمياً للاستثمار الأجنبي المباشر، مشيراً غلى أن الإمارات تخطت تركيا كأفضل موقع عالمي للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمسح 2008 ضمن ثلاث دول أشار إليها التقرير، وهي الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية[1].

واصلت دولة الإمارات تعزيز وضعها التنافسي على الصعيد العالمي، حيث قفزت 14 درجة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2010 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، وصعدت إلى المرتبة (33)، مما يؤكد جدية الحكومة وعزمها المستمر في تطوير المناخ الجاذب للاستثمار[2].

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة دول الشرق الأوسط وأفريقيا على مؤشر "أي تي كيرني" لعام 2014 لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر، لتكون بذلك الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وافريقيا من بين أهم (25) دولة حول العالم في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

وتقدمت الإمارات (4) مراكز على المؤشر عن عام 2012 بينما تقدمت (3) مراكز عن مؤشر 2013، لتحتل المركز (11) عالمياً، فيما تقدمت الدولة على العديد من دول العالم في جاذبية الاستثمار، ودول ذات تاريخ كبير سواء على مستوى التأسيس أو مستوى الاستقرار السياسي، وحتى التطور الاقتصادي مثل السويد، الدنمارك، اسبانيا بلجيكا، إيطاليا، نيوزلندا، تركيا، وغيرها[4].

ونالت دولة الإمارات النظرة الإيجابية في جاذبية الاستثمار لعام 2014 بنسبة 29.7% لتأتي بالمركز التاسع بالنظرة الايجابية العامة، وكذلك يؤكد 39% من المستثمرين العاملين نظرتهم

---

(1) صحيفة الإمارات اليوم الغماراتية، تاريخ النشر، 2009/3/11.

(2) صحيفة الإمارات، تاريخ النهر، 2011/2/17.

(3) جريدة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر، الأربعام، 4 يونيو 2014.

(4) دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2014، 2015، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيجابية تجاه الإمارات لكونها وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة مع 2012 لتنال المركز السادس، ولم تتجاوز النظرة السلبية 9% وهي الأقل بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتفوقت الإمارات على العديد من دول العالم المتقدمة في مجال ثقة نظرة المستثمرين الأجانب كوجهة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، بينها ألمانيا، فرنسا، استراليا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، اليابان، وغيرها، فبما تساوت في نسبة الثقة بالمعيار نفسه مع كل من البرازيل والصين اللتين نالتا المركز الرابع والخامس[2].

جدول 33: الاستثمار الأجنبي حسب النوع 2007-2013

Table 1: Foreign Investment by Type 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

الإجمالي Total	الاستثمارات الأجنبية الأخرى Other Foreign Investments	الاستثمار الأجنبي في الحافظة Foreign Portfolio Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment	السنة Year
481,802	336,721	11,064	134,017	**2007**
501,999	336,917	11,536	153,546	**2008**
504,161	330,613	11,949	161,599	**2009**
513,176	306,552	13,819	192,805	**2010**
590,137	334,892	15,007	240,238	**2011**
639,799	291,344	55,408	293,047	**2012**
692,744	290,244	73,407	329,093	**2013**

Source: National Bureau of Statistics.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] صحيفة الإمارات اليوم الإماراتية، تاريخ التنقل، 2014/3/12.

[2] المرجع السابق، ص12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 34: الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي 2007-2013

Table 2: Foreign Investment by Economic Activity, 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

Economic Activity	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النشاط الاقتصادي
Agriculture, forestry and fishing	192	359	337	350	145	191	203	**الزراعة والحراجة وصيد الأسماك**
Mining and quarrying	29,101	22,740	9,682	10,798	10,653	14,155	14,184	**التعدين واستغلال المحاجر**
Manufacturing	48,282	33,751	30,090	27,023	17,287	20,526	16,177	**الصناعة التحويلية**
Electricity, gas, steam and air conditioning supply	17,955	19,387	19,204	18,647	25,790	23,480	45,861	**إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء**
Construction	15,202	14,326	11,974	12,293	17,131	19,384	28,481	**التشييد والبناء**
Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	80,557	77,604	57,612	29,098	24,369	19,055	16,781	**تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية**
Transportation and storage	14,600	10,536	17,349	20,153	13,299	11,429	4,872	**النقل والتخزين**
Accommodation and food service activities	953	1,772	1,371	2,156	1,033	3,070	2,959	**أنشطة خدمات الإقامة والطعام**
Information and communication	13,481	11,966	7,684	2,195	*	*	*	**المعلومات والاتصالات**
Financial intermediation	359,333	347,949	346,991	313,366	314,988	329,776	316,642	**المؤسسات المالية والتأمين**
Real estate, renting and business activities	96,211	85,296	66,302	69,375	70,241	60,386	35,148	**العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية)**
Professional, scientific and technical activities	12,001	9,775	17,678	1,978	**	**	**	**الانشطة المهنية والعلمية والتقنية**
Administrative and support service activities	2,473	2,363	2,389	5,336	**	**	**	**أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم**
Education	1,149	743	355	274	43	7	3	**التعليم**
Human health and social work activities	1,184	1,201	1,067	93	36	26	19	**الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي**
Other community, social and personal service activities	72	31	52	40	9,146	515	470	**الخدمات الأخرى**
Total	**692,745**	**639,798**	**590,137**	**513,175**	**504,161**	**501,999**	**481,802**	**المجموع**

Source: National Bureau of Statistics.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

** Data is included in Transportation and storage activities.*

** البيانات مدموجة ضمن أنشطة النقل والتخزين.*

*** Data is included in Other Services activities.*

*** البيانات مدموجة ضمن أنشطة الخدمات الأخرى.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 35: الاستثمار الاجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي 2007-2013
Table 3: Foreign Direct Investment by Economic Activity, 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

Economic Activity	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النشاط
Agriculture, forestry and fishing	135	306	293	297	145	184	194	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
Mining and quarrying	18,709	15,155	7,971	9,171	9,997	10,099	8,747	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	32,048	28,591	24,907	21,829	13,793	12,794	11,836	الصناعه التحويلية
Electricity, gas, steam and air conditioning supply	7,038	6,896	6,565	6,278	5,915	5,381	16,960	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
Construction	14,413	12,815	10,621	11,078	12,498	17,225	17,654	التشييد والبناء
Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	76,499	73,339	53,393	25,246	21,747	15,805	13,846	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
Transportation and storage	8,479	6,049	6,942	3,840	5,791	4,576	1,165	النقل والتخزين
Accommodation and food service activities	685	1,605	1,251	2,138	1,033	1,033	1,278	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
Information and communication	5,462	5,220	1,853	1,317	*	*	*	المعلومات والاتصالات
Financial intermediation	66,471	59,171	55,317	54,897	42,890	46,137	31,395	المؤسسات المالية والتأمين
Real estate, renting and business activities	84,795	71,339	59,808	54,347	46,242	39,780	30,460	العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية)
Professional, scientific and technical activities	9,868	8,640	7,919	1,978	**	**	**	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
Administrative and support service activities	2,273	2,146	2,167	42	**	**	**	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
Education	1,088	677	245	235	34	7	3	التعليم
Human health and social work activities	1,057	1,068	935	74	36	26	19	الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
Other community, social and personal service activities	72	31	52	40	1,479	500	459	الخدمات الأخرى
Total	**329,092**	**293,048**	**240,239**	**192,807**	**161,600**	**153,546**	**134,017**	**المجموع**

Source: National Bureau of Statistics.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

** Data is included in Transportation and storage activities.*

** البيانات مدموجة ضمن أنشطة النقل والتخزين.*

*** Data is included in Other Services activities.*

*** البيانات مدموجة ضمن أنشطة الخدمات الأخرى.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 36: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الرئيسية من حيث قيمة الاستثمار 2007-2013

Table 4: Foreign Direct Investment for Main Countries in Terms of Investment Value, 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

Country	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الدولة
United Kingdom	42,630	36,125	37,792	31,057	34,315	33,993	38,336	المملكة المتحدة
India	20,915	17,389	13,990	6,138	2,471	6,142	5,968	الهند
France	18,667	15,574	12,657	9,142	4,476	2,982	4,205	فرنسا
United States	15,723	12,213	8,066	6,292	7,606	8,652	2,776	الولايات المتحدة
Japan	14,578	14,868	14,194	16,321	14,644	12,246	10,215	اليابان
Saudi Arabia	13,674	13,694	9,484	6,917	5,780	7,737	8,436	المملكة العربية السعودية
Iran	12,261	9,929	*	*	*	*	*	إيران
Switzerland	12,247	12,012	7,441	2,711	3,326	1,580	1,198	سويسرا
Kuwait	10,790	11,301	10,386	10,485	14,912	14,541	11,613	الكويت
Austria	9,599	9,697	*	*	*	*	*	النمسا
Netherlands	8,080	7,654	6,430	5,224	1,938	2,137	1,706	هولندا
Other Countries	149,928	132,593	119,798	98,520	72,132	63,536	49,564	الدول أخرى
Total	**329,092**	**293,048**	**240,238**	**192,807**	**161,600**	**153,546**	**134,017**	**المجموع**

Source: National Bureau of Statistics.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

* لم تكن بيانات هذه الدولة منشورة في حينه كونها لم تكن ضمن الدول ال10 الأولى في الترتيب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 37: الاستثمار الأجنبي في الحافظة حسب النشاط الاقتصادي 2007-2013

Table 5: Foreign Portfolio Investment by Economic Activity, 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

Economic Activity	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النشاط الاقتصادي
Agriculture, forestry and fishing	57	52.85	43.55	53	0	7	9	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
Mining and quarrying	3,812	1,419	1,386	1,354	211	1,371	1,377	التعدين وأستغلال المحاجر
Manufacturing	796	1,525	1,192	1,314	61	690	911	الصناعه التحويلية
Electricity, gas, steam and air conditioning supply	-	-	-	-	5	0	0	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
Construction	140	1,033	238	76	440	156	3,231	التشييد والبناء
Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	-	-	-	3	3	88	329	تجارة الجملة والتجزئة ، إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
Transport, storage and communications	1,185	1,178	1,179	1,224	46	47	48	النقل والتخزين والاتصالات
Financial intermediation	56,250	36,242	6,706	5,908	3,905	3,560	3,180	المؤسسات المالية والتأمين
Real estate, renting and business activities	11,167	13,957	4,263	3,886	7,278	5,617	1,977	العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية)
Total	**73,407**	**55,408**	**15,007**	**13,818**	**11,949**	**11,536**	**11,064**	**المجموع**

Source: National Bureau of Statistics.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

Abudhabi 2012 data include the Value of bonds but itsnt included in 2011 data.

نتائج 2012 لأمارة ابوظبي متضمنة قيمة السندات بعكس 2011 غير متضمنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 38: الاستثمارات الأجنبية الأخرى حسب النشاط الاقتصادي 2007-2013

Table 6: Other Foreign Investment by Economic Activity, 2007-2013

(Million AED) (مليون درهم)

Economic Activity	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النشاط الاقتصادي
Mining and quarrying	6,580	6,166	326	273	445	2,684	4,060	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	15,438	3,635	3,991	3,880	3,433	7,042	3,430	الصناعه التحويلية
Electricity, gas, steam and air conditioning supply	10,916	12,491	12,639	12,369	19,870	18,099	28,901	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
Construction	649	478	1,115	1,139	4,193	2,003	7,596	التشييد
Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	4,058	4,264	4,220	3,848	2,618	3,163	2,606	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
Transportation and storage	4,935	3,309	9,228	15,090	7,463	6,806	3,659	النقل والتخزين
Accommodation and food service activities	268	167	120	18	0	2,037	1,681	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
Information and communication	8,019	6,746	5,831	878	*	*	*	المعلومات والاتصالات
Financial and insurance activities	236,612	252,536	284,968	252,561	268,192	280,079	282,067	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
Real estate, renting and business activities	249	0	2,232	11,142	16,722	14,989	2,711	العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية)
Administrative and support service activities	2,332	1,352	9,981	5,294	**	**	**	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
Education	61	66	110	39	9	0	0	التعليم
Other community, social and personal service activities	126	133	131	20	7,668	15	11	الخدمات الاجتماعية والشخصية والصحة البشرية
Total	290,244	291,345	334,892	306,551	330,613	336,917	336,721	المجموع

Source: National Bureau of Statistics.

** Data is included in Transportation and storage activities.*

*** Data is included in Other Services activities.*

Abudhabi 2011 data include the Value of bonds but itsnt included in 2012 data.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

** البيانات مدموجة ضمن أنشطة النقل والتخزين.*

*** البيانات مدموجة ضمن أنشطة الخدمات الأخرى.*

نتائج 2012 لأمارة ابوظبي متضمنة قيمة السندات بعكس 2011 غير متضمنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : تطور القطاع المالي والنقدي :

تعتبر السياسة النقدية المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة، وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي من خلالها تحقق السياسة الاقتصادية الأهداف العامة للدولة، والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وتطورت المالية بصورة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً هاماً وجاء ذلك كنتيجة لمجموعة من العوامل أدت إلى التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وصاحب ذلك تطور كل من الإيرادات العامة والمصروفات العامة، فمثلاً ارتفعت الايرادات العامة إلى أكثر من (54.9) مليار درهم لعام 1981، وقابلها زيادة في ميزانية دولة الإمارات على ضوء مضاعفة الخدمات لتكون 24 مليار درهم لنفس العام[1].

جدول (39) دولة الإمارات نشأتها وتطورها

إيرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية للأعوام 80 – 81 – 1982

بيانات الميزانية	1981		1982	
	القيمة	%	القيمة	%
1. الإيرادات	22592.3	100	19959.5	100
– مساهمات حكومات	22259.0	98.5	00	00
– إيرادات أخرى	333.3	1.5	00	00
2. المصروفات	20365.9	100	22256.5	100
– المصروفات الجارية	175.47.3	86.2	18719.6	84.1
الوزارات – وزارة الدولة (1)	105.2	0.5	177.6	0.8
المالية والصناعة	49.4	0.2	62.3	0.3
الاقتصاد والتجارة	9.6	0.1	14.9	0.1
الداخليةوالعدل والدفاع	9298.3	45.7	7555.1	33.9
الإسكان والأشغال العامة	50.6	0.3	63.4	0.3
المواصلات	67.1	0.3	98.0	0.4
الصحة	955.1	4.7	1343.4	6.0

[1] الحمداني، علي حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويت، 1986، ص80.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة والثورة السمكية	79.3	0.4	107.1	0.5
التربية والشباب والرياضة	1127.4	5.5	1495.4	6.7
البتروت	27.8	0.1	23.3	0.1
الكهرباء والماء	254.1	1.0	402.2	1.8
الأخرى 02)	894.5	4.4	1194.1	5.4
مصروفات الإنمائية	1280.9	6.3	1950.3	8.8
الوزارات:				
الداخلية والعدل والدفاع	176.7	0.9	263.7	1.2
الكهرباء والماء	295.9	1.5	500.0	2.2
الإسكان	188.4	0.9	185.0	0.8
المواصلات	203.4	1.0	300.0	1.3
الصحة	51.5	0.3	142.5	0.6
الزراعة والثروة السمكية	72.8	0.4	195.0	0.9
التربية والشباب والرياضة	256.4	1.3	214.1	1.0
الأخرى (4)	35.9	0.2	149.1	0.7
– المساهمات	1537.7	7.6	1589.6	7.1
– صندوق النقد الدولي				
الفائض (+) او المجز (–)	2226.4	–	2200.0	–

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، البنك المركزي.

ولقد اتسع الاهتمام الدولي بدولة الإمارات ومكانتها المالية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث شهدت العقود الثلاث الماضية اتساعاً كبيراً في النشاطات المصرفية والمالية بسبب ازدياد العائدات النفطية وما تبع ذلك من زيادة في تمويل التجارة الخارجية والتي ازدهرت بشكل كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عملت السياسة النقدية لمصرف الإمارات المركزي على تشجيع النشاط الاقتصادي المحلي والمحافظة على السيولة النقدية الكافية لمواجهة الطلب المتزايد على الائتمان داخل الدولة، وهو من ضمن مجهود الدولة في مكافحة التضخم.

جدول (40) معدل الزيادة في عرض النقود والنقد خارج المصارف

(المؤشرات النقدية)	ديسمبر 1981	يونيو 1982
عرض النقود (مليون درهم) النقد خارج المصارف	8968.8	8692.0
(مليون درهم) نسبة النقد خارج	2770.8	2917.8
المصارف إلى عرض النقود (%) معدل الزيادة السنوية	30.9	33.6

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعرض النقود %) معدل الزيادة السنوية	22.0	3.1
للنقد خارج المصارف (%)	29.3	5.3

تأسس البنك المركزي لدولة الإمارات بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1980، ومنذ بداية عمله أثبت البنك المركزي أنه أكثر فاعلية من مجلس النقد السابق، وانتهج سياسة نقدية مشددة، ودفع من مدى رقابته على النظام المالي، ويعود هذا التغير إلى أن القانون الجديد أعطى البنك صلاحيات من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

1. دعم الدرهم وتحقيق استقرار سعر صرفه وضمان حرية تحويله إلى العملات الأجنبية.
2. توجيه السياسة الائتمانية بما يساعد على تحقيقا نمو متوازن للاقتصاد الوطني.
3. تقديم المشورة للحكومة في الشؤون النقدية والمالية.
4. ممارسة امتياز غصدار النقد والاحتفاظ بالاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية.
5. تنظيم المهنة المصرفية وتطويرها ومراقبة فعاليتها.
6. دعم الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة عليه[2].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أُوجب القانون زيادة موارد البنك المركزي، ولذلك نص على تكوين حساب للاحتياطي العام يرحل إليه صافي الأرباح حتى يبلغ أربعة أضعاف رأس المال، وألزم القانون الحكومة بإيداع أموالها لدى البنك المركزي دون غيره، وبدون أن تلزمه أن يدفع أية فوائد عليها، كما ألزم بإيدع مساهمة الإمارات الأعضاء في الاتحاد لميزانية الدولة السنوية بالعملات الأجنبية وغيرها والإيرادات الأخرى بالعملات الأجنبية بدون أية فائدة[3].

---

[1] الحمداني، علي حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص81.

[2] المرجع السابق، ص 82.

[3] التنى، إبراهيم عمر، اقتصاديات الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، لايوجد دار نشر، ط1، ص109.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الحساب الموحد للمالية العامة في دولة الإمارات يشتمل كل من ميزانية الحكومية الاتحادية وحكومات الإمارات الأخرى، وتبعاً لذلك فهو يعطي صورة عامة عن الوضع المالي للدولة، وهو خلاصة للحسابات المالية الحكومية التي نمت خلال عام كامل بجانبيها الإيرادات والنفقات العامة[1].

ساهم قطاع المشروعات المالية في دولة الإمارات بدور فعال في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها الدولة، حيث ساهم في عمليات تمويل التجارة وتمويل حركة البناء الواسعة التي شهدتها.

ورغم الأحداث العامة التي مرت بها منطقة الخليج في الـ (34) سنة الماضية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في الدولة وفي المنطقة ككل، والتي أدت إلى نشوء أوضاع جديدة كان لها أثرها في حركة النشاط الاقتصادي والذي شهد قفزة عالية نتيجة للارتفاع السيولة، وانتقال الكثير من رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة، مما انعكس إيجابياً على العديد من القطاعات الاقتصادية، وقد لعب القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات دوراً مهماً في سرعة استيعاب هذه التطورات[2].

شهدت الإمارات في التسعينات من القرن الماضي تطورات اقتصادية هامة، حيث مرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمراحل متعددة وصلت إلى درجة متقدمة في البناء الاقتصادي المتطور بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية، ولعب قطاع المشروعات المالية دوراً بارزاً

---

[1] المرجع السابق، ص115.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 1995 – 200، ص 87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عملية التنمية هذه، وذلك كقناة تمويل لكافة مشروعات التنمية، وقد ترك هذا القطاع بصماته بصورة واضحة على مجمل التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال مراحل التنمية المختلفة[1].

وبلغت المؤسسات النقدية المختصة بالإقراض (46) مصرفاً تجارياً في عام 2000 منها (20) مصرفاً محلياً و (26) مصرفا أجنبياً، على الرغم من أن عدد المصارف التجارية المالية والأجنبية لم يطرأ عليها أي تغيير منذ سنوات طويلة إلا أن شبكة فروعها زادت بشكل ملحوظ حيث وصل عدد الفروع إلى (381) فرعاً بالإضافة إلى (39) مكتباً للصرف تابعة لهذه المصارف، وكانت الزيادة في عدد فروع المصارف المحلية حيث زادت من (204) فرعاً و (37) مكتب صرف في عام 1995 إلى (272) فرعاً و (39) مكتب صرف في عام 2000، بينما تقلص عدد فروع المصارف الأجنبية من (119) فرعاً في 1995 إلى (109) فرعاً في عام 2005، وذلك نتيجة لسياسات المصرف المركزي بتحديد عدد الفروع للمصارف الأجنبية بـ (8) فروع لكل مصرف كحد أقصى[2].

وعلى الرغم من تفاوت نسب النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية من سنة إلى أخرى، إلا أن تطورها كان باتجاه إيجابي حيث واكبت فيه التطور الاقتصادي. ففي عام 1995 ارتفعت السيولة المحلية بنسبة 10.2% كما كانت عليه في عام 1994، حيث وصلت إلى (81.4) مليار درهم، وهذه الزيادة ناتجة عن نمو الودائع شبه النقدية (الآجلة) بنسبة 10.7% بالإضافة إلى زيادة عرض النقود، والتي بلغت 8.6% ونتيجة لزيادة حجم الودائع النقدية الحكومية لدى الجهاز

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوظيفي للاحصاء، تقرير عن التطورات النقدية والمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1995 – 2000، 2002، ص1.

[2] المرجع السابق، ص1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفي ارتفعت السيولة المالية الإجمالية بنسبة (11.4%) مما عزز وضع السيولة لدى المصارف، والذي انعكس بدوره على مجمل النشاط الاقتصادي[1].

وفي عام 1998 ورغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام وتأثيره على مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة، إلا أن السياسات المالية والنقدية للحكومة استطاعت أن تستوعب هذا الانخفاض، حيث بلغت نسبة الزيادة في السيولة المحلية الخاصة حوالي 4.2% وهو أقل مما كانت عليه في السنة السابقة، إلا أنه في عام 1999 ونتيجة لاستعادة النشاط الاقتصادي في الدولة حيويته ارتفع حجم السيولة المحلية الخاصة ليصل إلى (11.1) مليار درهم بنسبة زيادة 11.4% كما كانت عليه في عام 1998، ويأتي هذا التطور نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية بنسبة 12.4% والتي وصلت إلى (79.9) مليار درهم وعرض النقد الذي ارتفع بنسبة 8.9% ليصل إلى (30.3) مليار درهم، كما أن استمرار الحكومة في زيادة ودائعها لدى الجهاز المصرفي والتي وصلت إلى (22.4) مليار درهم ساهم في تطور السيولة الإجمالية لتصل إلى (132.5) مليار درهم وبنسبة زيادة 11.1% كما كانت عليه في عام 1998.

جدول رقم (41) دراسة مالية 95 – 2000.

الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي

بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ودائع الحكومة لدى المصارف (+)	15156	9962	6948	10920	11671	18441
الاقتراض من الحكومة (+)	113	95	92	77	62	41
ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي (+)	6822	7435	8617	9378	10619	11547
مجموع الالتزامات تجاه الحكومة (+)	22091	17492	15657	20375	22352	30029
المطلوبات من الحكومة (-)	11787	9336	8099	11569	14654	11800
صافي موقف الحكومة (+)	10304	8156	7558	8806	7698	18229

المصدر: المسح النقدي لدولة الإمارات + الميزانيات المجمعة للماصرف التجارية، المصرف المركزي.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998، 1999، ص129.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تشير تحركات حجم الودائع المصرفية للفترة من 1995 – 2000 إلى الزيادة المستمرة على الرغم من استمرار تذبذب أسعار النفط، فقد ارتفع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي من (90.2) مليار درهم في عامر 1995 إلى (135.4) مليار درهم في عام 2000 وبمعدل نمو سنوي حوالي 8.5% بالمئة، ويلاحظ خلال الفترة بأن تحركات مجمل الودائع المصرفية حسب النوع قد أخذ منحنى إيجابياً ولترتفع الودائع الحكومية في عام 20000 إلى (18.4) مليار درهم، وبمعدل نمو سنوي خلال الفترة حوالي 4%، وهذا يعكس السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي بما يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي في الدولة [1].

جدول رقم (42) دراسة مالية 95 – 2000

جدول رقم (42) الودائع المصرفية حسب النوع

البيان	1995		1996		1997		1998		1999		2000		معدل النمو
		%		%		%		%		%		%	
الودائع النقدية	14420	16	15498	17.2	18002	19	19589	19.3	19980	17.9	24050	17.8	10.8
الودائع شبه النقدية	60577	67.2	64716	71.8	69487	73.6	71040	70	79878	71.6	92933	68.6	8.9
الودائع الحكومية	15156	16.8	9962	11	6948	7.4	10920	10.7	11681	10.5	18441	13.6	4
الإجمالي	90153	100	90176	100	94437	100	101550	100	111529	100	1e-05	100	8.5

المصدر: الميزانيات المجمعة للمصرف التجاري، المصرف المركزي

ويلاحظ كذلك خلال السنوات 1995 – 2000 ارتفاعاً في صافي الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوظيفي تقرير عن التطورات المالية والتعددية لدولة الإمارات العربية المتحدة، للفترة من 1995 – 2000، 2002، ص17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (43)

الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي

بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ودائع الحكومة لدى المصارف (+)	15156	9962	6948	10920	11671	18441
الاقتراض من الحكومة (+)	113	95	92	77	62	41
ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي (+)	6822	7435	8617	9378	10619	11547
مجموع الالتزامات تجاه الحكومة (+)	22091	17492	15657	20375	22352	30029
المطلوبات من الحكومة (–)	11787	9336	8099	11569	14654	11800
صافي موقف الحكومة (+)	10304	8156	7558	8806	7698	18229

المصدر: المسح النقدي لدولة الإمارات + الميزانيات المجمعة للماصرف التجارية، المصرف المركزي

إن نسبة الائتمان إلى الودائع تعتبر مؤشر لوضع السيولة للمصارف التجارية، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في السنوات 1996 وحتى 1999[1].

جدول رقم (44) الودائع المصرفية حسب النوع

البيان	1995		1996		1997		1998		1999		2000		معدل النمو
		%		%		%		%		%		%	
الودائع النقدية	14420	16	15498	17.2	18002	19	19589	19.3	19980	17.9	24050	17.8	10.8
الودائع شبه النقدية	60577	67.2	64716	71.8	69487	73.6	71040	70	79878	71.6	92933	68.6	8.9
الودائع الحكومية	15156	16.8	9962	11	6948	7.4	10920	10.7	11681	10.5	18441	13.6	4
الإجمالي	90153	100	90176	100	94437	100	101550	100	111529	100	1e-05	100	8.5

ولا بد أن نلاحظ أن التأمين كذلك يعتبر من الأنشطة الاقتصادية المهمة والتي لعبت دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي، فمثلاً ارتفع عدد منشآت التأمين من (201) في عام 1995 إلى (313) منشأة تأمين في 1999 تمارس كافة أعمال التأمين وخدمات التأمين، وبلغ عدد المنشآت

[1] المرجع السابق، ص19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية للتامين حوالي (184) منشأة في عام 1999 مقارنة بـ (119) منشأة في عام 1995 وتمارس كافة أعمال التأمين من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء الدولة[1].

وبالمقابل تطور جميع الأعمال في سوق التأمين تطوراً كبيراً، ويأتي ذلك من خلال تطور جميع الأقساط المقبوضة لكافة فروع التأمين حيث ارتفعت من حوالي (2.3) مليار درهم في عام 1995 إلى (2.8) مليار درهم في عام 1999 وبمعدل نمو سنوي 5.4% ويعتبر هذا النمو متوافقاً نوعاً ما مع تطورات معدلات النمو في مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة في تلك الفترة والقيام بدوره الفعال في تحريك كافة القطاعات الأخرى.

جدول رقم (45)

بيانات شركات التأمين 1995 – 2000

بالمليون درهم

السنوات	الأقساط المقبوضة		التعويضات المدفوعة		الأقساط المعاد تأمينها		عدد المنشآت	
	إجمالي الشركات	الوطنية	إجمالي الشركات	وطنية	إجمالي الشركات	وطنية	إجمالي	وطنية
1995	2307	1625	977	697	1092	972	201	119
1996	2461	1655	1196	823	1142	988	238	147
1997	2417	1556	1154	787	997	871	267	154
1998	2614	1687	1373	984	1096	957	288	169
1999	2847	1866	1399	1009	1086	943	313	184
2000	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: البنك المركزي الإماراتي.

وعلى الرغم من تفاوت نسب النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية من ستة إلى أخرى، وعلى الرغم من تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها، وانعكاسها على النشاط الاقتصادي في الدولة، إلا أن السياسات المالية والنقدية لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على وتيرة النمو في السيولة بشقيها الخاص والإجمالي، ونتيجة للتغير في حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي فقد بلغ معدل النمو السنوي في السيولة المحلية الإجمالية خلال الفترة (2000 – 2005) 17.7%، ففي

[1] المرجع السابق، ص20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 2001 وعلى الرغم من انخفاض نسبة النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية عما كانت عليه في عام 2000 حيث بلغت 10.6% مقارنة بـ 11.1% في عام 2000 إلا أنها تطورت باتجاه إيجابي إذ ارتفعت من (141.5) مليار درهم إلى (156.5) مليار درهم[1].

ورغم انخفاض أسعار النفط في عام 2001 كما كانت عليه في عام 2000 إلا أن السياسات المالية والنقدية للحكومة استطاعت أن تستوعب انعكاسات هذا الانخفاض وفي عام 2002 ارتفعت السيولة المالية الخاصة بنسبة 11% كما كانت عليه في عام 2001، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 21.4%. وفي عام 2005 ونتيجة للطفرة الكبيرة بأسعار النفط والذي ارتفع بنسبة 43.4% كما كان عليه عام 2004 ارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة 33.8%[2] نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 33.7% والودائع شبه النقدية بنسبة 36%، وكان لارتفاع السيولة المحلية الخاصة في عام 2005 بشكل كبير دوراً في ارتفاع معدل النمو فيها خلال الفترة ونتيجة لارتفاع الودائع الحكومية خلال الفترة بمعدل 16.6% فقد ارتفعت السيولة المحلية الاجمالية خلال الفترة بمعدل 17.7% حيث وصلت إلى (415.4) مليار درهم في عام 2005 وهو أقل من ارتفاع السيولة المحلية الخاصة وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الحكومية بمعدل أقل من الارتفاع في السيولة المحلية الخاصة[3].

---

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2000– 2005، 2007، ص49.

(2) المرجع السابق، ص52؟

(3) المرجع السابق، ص55.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (46) عرض النقود والسيولة المحلية 20000 – 2005م

بالمليون درهم

البيان	2000	2005	معدل النمو السنوي %
1– النقد المتداول	10017	17522	11.8
2– الودائع النقدية	24050	86927	29.3
3– عرض النقود (1+2)	34067	104449	25.1
4– الودائع شبه النقدية (الآجلة)	107473	219615	15.4
5– السيولة المحلية الخاصة	141540	324064	18
6– الودائع الحكومية	42425	91319	16.6
7– السيولة المحلية الإجمالية	183963	415383	17.7

المصدر : البنك المركزي الإماراتي.

الجدول (47) التغييرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع 2000 – 2005م

بالمليون درهم

البيان	2000	2005
التغير في عرض النقود	3815	23631
التغير في صافي الأصول الأجنبية	13822	21507
التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص	9640	85507
التغيير في الائتمان المحلي للقطاع الحكومي (صافي)	(5953)	(16037)
المطلوب من الحكومة (+)	(2854)	(13370)
الالتزامات للحكومة (–)	3099	29407

المصدر : البنك المركزي الإماراتي.

وعلى الرغم من أننا نعيش عصر تلعب فيه الفعاليات والقوى الاقتصادية دوراً هاماً طبقاً لسياسات الخصخصة، إلا أنه لا زال هناك مسؤوليات وأدوار للحكومات يجب أن تناط بها، ولازالت تشكل السياسات الحكومية المختلفة والمالية منها على وجه الخصوص حجر الزاوية في ظل الدور الاقتصادي الكبير للدولة والتي يعتمد عليها في توفير الكثير من الاحتياجات الضرورية للمجتمع بما في ذلك الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والدفاع والأمن والرعاية الاجتماعية.

وتقوم السياسة المالية في الدولة على إيرادات تتمثل في عوائد النفط، وكذلك النفقات وتتمثل في الإنفاق الاستثماري، وإذا كانت العوائد النفطية ذات تأثير قوي على مجمل التطورات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فهي أيضاً ذات تأثير مباشر على المالية العامة إذ لا زالت تمثل نسبة عالية من إيرادات الدولة مثلها مثل كل الدول الخليجية النفطية.

تشير البيانات المالية أن الميزانية الموحدة للدولة حققت عجزاً متفاوتاً في القيمة خلال السنوات (2000 – 2004) وفي السنة الأخيرة حققت فائضاً كبير، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات العامة من (74.4) مليار درهم عام 2000 إلى (60.5) مليار درهم عام 2005 بمعدل نمو قدره 16.6% بينما ارتفعت النفقات العامة من (84) مليار درهم عام 2000 إلى (122.2) مليار درهم عام 2005 بمعدل نمو بلغ 7.8% ونتيجة لذلك حققت الفائض في الميزانية مما نسبته 7.9% بالنسبة للناتج المحلي عام 2005 بينما كانت هذه النسبة سالب 3.7% عام 2000.

الجدول رقم (48) الفائض النهائي وعلاقته بالناتج المحلي 2000 – 2005

مليار درهم

البيان	2000	2005	معدل النمو السنوي
الإيرادات العامة	74.4	160.5	16.6
النفقات العامة	84	122.2	7.5
الفائض/ العجز	9.6)	38.3	
الناتج المحلي الإجمالي	258	485	
نسبة الفائض للناتج	(3.7)	7.9	

المصدر : البنك المركزي الإماراتي.

جدول رقم (49) المالية العامة لدولة الإمارات 2000 – 2005

مليار درهم

البيان	2000	2005
الإيرادات الجارية	71.2	154.2
النفقات الجارية	71.2	76.9
الفائض الجاري	0	77.3
(–) إجمالي التكوين الرأسمالي	11.1	13.5
(–) التحويلات الرأسمالية	1.7	31.8
(+) الإيرادات الرأسمالية	3.2	6.3
الفائض / العجز	(9.6)	(38.3

المصدر : البنك المركزي الإماراتي.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير البيانات إلى وجود فائض في عام 2005 بلغ (77.3) مليار درهم، وكذلك معدل نمو النفقات الجارية بلغ 1.5%.

ويمكن اعتبار أهم الإنجازات المالية الحكومية خلال السنوات (2000 – 2005) قيام وزارة المالية الإماراتية بإعداد مشروع ميزانية الدولة حسب نظام البرامج والأداء كأول دولة في المنطقة تطبيق هذا النظام.

وقامت الحكومة الإماراتية بتقسيم المشروع السابق ذكره إلى أربعة مراحل:

1- وضع نظام ميزانية البرامج والأداء ومواصفات النظام المحاسبي والنظام المالي الآلي.

2- إعداد ميزانية البرامج والأداء للعام المالي 2003 بالإضافة إلى ميزانية الأبواب والبنود.

3- وضع القوانين والتشريعات والتصاميم الخاصة بتنفيذ النظام المالي الجديد.

4- إنهاء العمل بنظام الأبواب والبنود تبعاً لتطبيق النظام المالي الجديد.

وكانت الأهداف الرئيسة من هذا البرنامج هو:

1- تطوير كيفية صنع القرار الخاص بتوزيع الموارد المالية وذلك من خلال توفير البيانات الكافية والتقارير الدقيقة للحكومة في تحديد أولويتها.

2- رفع مستوى الخدمات الحكومية من حيث النوعية والسرعة في الإنجاز.

3- الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

واستطاعت القطاعات المالية والنقدية خلال العام 2012 استيعاب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال السياسات التي تبنتها الحكومة والسلطات النقدية، والتي استطاع الجهاز المصرفي من خلالها تأمين متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما كان له الأثر في تحقيق معدل نمو إيجابي في 2012، حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى (86.1) مليار درهم مقابل (80.1) مليار درهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت حوالي 7.5% ونمواً حقيقياً بنسبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغت 6.0%، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 6.0% مقابل 6.9% في العام 2011، مما عزز وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي وبالتالي تعزيز النشاطات بالقطاعات الأخرى[1].

وكذلك تمكنت الأسواق المالية خلال 2012 من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية كما في الجدول أدناه. وأدت الثقة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي غلى ارتفاع إجمالي اصول المصارف، وارتفاع قيمة ودائع الجمهور لدى تلك المصارف.

جدول (50) التطورات المصرفية لعامي 2011 – 2012

البيان	2011	2012	نسبة النمو
إجمالي الاصول	1666.2	1791.6	%7.8
إجمالي الودائع	1069.8	1169.8	%9.2
الفروض	1071.0	1099.1	%2.6
نسبة الفروض / الودائع	%100.1	94.1	–

المصدر: البنك المركزي الإماراتي.

سادساً : التنمية البشرية :

يعكس مؤشر التنمية البشرية في أية دولة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي، والمعيشي والأمني، وهو عامل مهم في سياق تعزيز بنية الاستثمار الوطني، والحافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وتسعى مختلف الدول إلى تحقيق موقع في مستويات التنمية البشرية التي يعكسها التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ يعتمد هذا البرنامج في تصنيف الدول في التنمية البشرية وفق معدلات التنمية والإصلاح في مجالات مختلفة منها التربية والتعليم، الصحة، وحقوق الإنسان الاقتصادية كحق العمل والأجور التي تناسب مستوى المعيشة في هذه الدولة أو تلك.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي العفوي للعام 2012، 2013، ص3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية تحتل الإمارات مراكز متقدمة وهي مستمرة في التقدم ليس فقط على مستوى دول الخليج العربي أو الوطن العربي كافة، بل استطاعت أن تنتقل بالمنافسة إلى المستوى الدولي، وهنا سوف نذكر مرة ثانية بأن دولة الإمارات تعد من الدول الفتية ولا يتجاوز تأسيسها الخمس عقود من الزمن، ولكن نتيجة العمل الدؤوب والإخلاص ووفق برامج وخطط استطاعت من تحقيق ذلك، وسوف نذكر هنا بعض أهم المؤشرات للتنمية البشرية في دولة الإمارات.

1. مؤشر التربية والتعليم

تمثل المؤشرات الخاصة بموضوع التعليم دالة أساسية تقيس المستوى التعليمي ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وتعد هاتان المسألتان من المسائل الأساسية المرتبطة بالسياسات فيما يتعلق بالتعليم الأساسي.

وشهد التعليم في دولة الإمارات نمواً ملحوظاً عبر عن نفسه بالزيادة العددية الكبيرة في عدد الطلاب والمدارس، والميزانيات المعتمدة للتعليم من قبل الحكومية الاتحادية والحكومات المحلية[1].

وقد أكدت السياسات التعليمية على أحقية التعليم ونشره في القرى والمناطق النائية أسوة بالمدن، وبرزت الجهود الكبيرة في سبيل تطويره وتحسين نوعيته، ومنها قيام التخطيط التربوي ومحاولة إحكام معالجته ضمن إطار التخطيط الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والملاحظ عدم اقتصار التطور على التعليم الحكومي فقط بل وأن للتعليم الخاص دوراً بارزاً إذ ساهم في استيعاب جزءاً من الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية والذي أفرزته عملية التنمية

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة عن 1953 وحتى العام 2000، 2003، ص7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والاقتصادية والبناء والتحديث التي شهدتها الدولة خلال هذه الفترة، مما أدى إلى سعي المسؤولين إلى العمل على تطويره وتوسيعه وتوفير المستوى المطلوب له، وجعله مواكباً للتطور العلمي والتكنولوجي وملائماً للحاجات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع دولة الإمارات وبإشراك القطاع الخاص لتحمل جزءاً من هذه المهام وذلك لأن التعليم الجيد هو الطريق الوحيد لتكوين الإنسان المفكر والمثقف، والمنتج، والمبدع الخلاق الذي يستطيع أن يساهم في نمو مجتمعه مساهمة فعالة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

جدول (51) تطور التعليم العام الحكومي والخاص خلال الفترة 72 / 73 – 93 – 1994

البيان السنوات	التعليم الحكومي			التعليم الخاص			الإجمالي			نسبة التعليم الحكومي %		
	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس
1973/72	44272	2357	132	4460	200	22	48732	2557	154	%91	%92	%86
1976/75	61803	4865	185	10570	533	36	72373	5398	221	%85	%90	%84
1980/79	96077	7814	255	25874	1474	57	121951	9288	312	%79	%84	%82
1985/84	163996	12492	383	62439	4066	157	226435	16558	540	%72	%75	%71
1986/85	179276	13320	395	115670	7260	740	294946	20580	635	%61	%65	%60
1987/86	194433	14996	415	126609	7910	274	321042	22906	689	%61	%65	%60
1988/87	209180	15867	431	136604	8920	302	345784	24787	733	%60	%64	%59
1989/88	225391	17076	457	149477	10142	321	374868	27218	778	%60	%63	%59
1990/89	242538	18717	475	115670	7260	240	358208	25977	715	%68	%72	%66
1991/90	257773	20074	499	126609	7910	274	384382	27984	773	%67	%72	%65
1992/91	261692	21337	512	136604	8920	302	398296	30257	814	%66	%71	63
1993/92	270560	22514	534	149477	10142	321	420037	32656	855	%64	%69	%62
1994/93	278836	23421	560	173398	11628	359	452234	35049	919	%62	%67	%61

المصدر: المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

وقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية التعليم في تحقيق التكامل الاجتماعي، وأن القادر على إحداث مجموعة من المتغيرات في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، لذلك زادت الإمارات من إنفاقها على التعليم والخدمات التعليمية لتصل إلى معدل من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم مقارنة بدول مجلس التعاون.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني، مرجع سابق، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (52) تطور نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم

البيان	95/94	1996/95	1997/69	1998/97	1999/98	2000/99
إجمالي طلبة التعليم الحكومي العام والعاللمي	323063	333513	338921	348813	363457	375380
الإنفاق الحكومي على التعليم (بالمليون درهم)	3392.7	3630.6	3980.4	4358.4	4566.5	4758.8
إجمالي الإنفاق الحكومي الاتجاهي (بالمليون درهم)	17811	17065	18187	19781	20204	20559
نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي الاتجاحي على التعليم (بالألف درهم)	10.5	10.2	11.7	11.4	12.0	12.2
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي الاتحادي	19	21.3	21.9	22.0	22.6	23.1

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

تعتبر الإمارات هي في مقدمة الدول التي أولت ومنذ قيامها محو الأمية اهتماماً يتناسب إلى حد كبير وحجمها وأخطارها وأبعادها على العملية التعليمية بصفة خاصة وخطط التنمية بصفة عامة، ولم يقتصر الاهتمام على ضمان إلتحاق الأطفال في سن التعليم بالمدارس، بل حرصت الجهات المعنية على القضاء على الأمية من خلال إتاحة فرص التعليم للذين لم تتوفر لهم الفرص التعليمية من خلال فتح العديد من المراكز المتخصصة في محو الأمية وتعليم الكبار[1].

جدول رقم (53) توزيع طلبة محو الأمية وتعليم الكبار حسب المراحل التعليمية خلال السنوات 95/94 – 2000/99م

السنة	محو أمية	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	جملة	عدد المراكز
95/67	4942	3246	4739	5960	18887	140
96/95	4595	3313	4701	6041	18650	134
97/96	3720	3394	4839	6302	18255	139
98/97	3345	3369	4521	6733	17968	121
99/98	2960	2944	4518	6963	17385	113
2000/99	2842	2574	4272	6865	16553	108
حجم الزيادة	−2100	−672	−467	905	−2334	−32

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

[1] البرقاوي، باسم، ضمان الجودة في التعليم العالي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2012، ص43.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (54) تطور طلبة محو الأمية وتعليم الكبار حسب الجنس خلال السنوات 95/94 – 2000/99

السنوات	البيان	ذكور	إناث	جملة
95/94	عدد الدارسين	8133	10754	18887
	التوزيع النسبي	43.1	56.9	100
96/95	عدد الدارسين	8152	10498	18650
	التوزيع النسبي	0.44	0.56	100
97/69	عدد الدارسين	7667	10588	18255
	التوزيع النسبي	0.42	0.58	100
98/97	عدد الدارسين	7618	10350	17968
	التوزيع النسبي	0.42	0.58	100
99/98	عدد الدارسين	7534	9851	17385
	التوزيع النسبي	0.43	0.57	100
2000/99	عدد الدارسين	7005	9548	16553
	التوزيع النسبي	0.42	0.58	100

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

وشهد التعليم العالي بدولة الإمارات اندفاعة حقيقية، ونظراً لإقناع القائمين على التعليم بأهميته ونشره فإنها لم تقتصر على تطويره بالنسبة لمراحل التعليم العام، بل شمل الاهتمام مراحل التعليم الجامعي[1].

وشهدت الإمارات منذ 1981 زيادة في مؤسسات التعليم العالي ولكن الزيادة الواضحة كانت في التسعينات عن القرن الماضي، وقابلها زيادة في عدد الطلاب وأعضاء الهيئة العلمية لمؤسسات التعليم العالي[2].

[1] المرجع السابق، ص45.

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تكنولوجيا المعلومات ومستقبل التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013، ص 116.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (55) الطلبة والخريجون والهيئة العلمية بالتعليم العالي والجامعي حسب

السنوات / البيان		1995/94			2000/99			حجم الزيادة للإجمالي	معدل النمو السنوي للإجمال %
جامعة الإمارات	العلمية	2567	7722	10289	3621	12820	16441	6152	9.8
	الخريجون	324	1023	1347	565	2361	2926	1579	16.8
	الهيئة العلمية	493	37	530	889	155	1044	514	14.5
البعثات	الطلبة	698	357	1055	832	475	1307	252	4.4
	الخريجون	133	66	199	139	78	217	18	1.7
كليات التقنية العليا	الطلبة	1095	1229	2324	3652	6088	9740	7416	33.2
	الخريجون	48	68	116	852	1047	1899	1783	74.9
	الهيئة العلمية	177	105	282	463	321	784	502	24.5
جامعة زايد	الطلبة	0	0	0	0	1613	1613	1613	0
	الخريجون	0	0	0	0	0	0	0	0
	الهيئة العلمية	0	0	0	76	67	143	143	0
كليات ومعاهد أخرى	الطلبة	2539	4363	6902	6162	8357	14519	7617	16
	الخريجون	691	461	1152	422	758	1180	28	0.5
	الهيئة العلمية	233	92	325	422	132	554	229	11.2
المجموع	الطلبة	6899	13671	20570	14267	29353	43620	23050	16.2
	الخريجون	1196	1618	2814	2068	4244	6312	3498	17.5
	الهيئة العلمية	903	234	1137	1850	675	2525	1388	17.3

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

ونتيجة للتطور واهتمام القيادة بدولة الإمارات بالتعليم العالي وإدراكها هو أفضل أنواع الاستثمار على الإطلاق نرى أن زيادة الميزانية المخصصة للتعليم كانت في ارتفاع واضح.

جدول رقم (56) تطور نصيب الفردمن الإنفاق الحكومي على التعليم العام والعالي عن الأعوام 2001/2000-2003/2002

البيان	2001/2000	2002/2001	2003/2002
إجمالي طلبة التعليم الحكومي العام والعالمي	367126	357735	360265
الإنفاق الحكومي على التعليم (مليون درهم)	5133.6	5170	5444.7
إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي (مليون درهم)	21018	21559	22120
نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي الاتحادي على التعليم (الف درهم)	14	14.5	15.1
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي الاتحادي	%24.4	%24	%24.6

المصدر: المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك كانت الزيادة في أعداد الطلاب سواء بالتعليم الحكومي أو الخاص واضحة هي الأخرى.

ونلاحظ أن السياسة التعليمية في دولة الإمارات ومنذ نشأتها حققت انجازاً ملحوظاً وخاصة على مستوى التعليم وتوفيره لجميع ابناء الدولة.

جدول رقم (57) نسبة الطلبة في أنواع التعليم حسب المراحل للأعوام الدراسي 1995/94م – 99–2000م

المرحلة	الجهة	رياض الأطفال	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	التعليم الديني	التعليم الفني	النسبة إلى الإجمالي
1995/94	حكومي	%6.5	%53.0	%25.0	%14.6	%0.4	%0.4	%60.5
	خاص	%19.7	%57.0	%15.4	%7.8	%0.0	%0.0	%39.5
	جملة	%17.1	%52.0	%18.3	%11.0	%0.3	%0.3	%100
2000/99	حكومي	6.7	46.6	%26.1	%19.5	%0.5	%0.6	%58.1
	خاص	%19.1	%52.7	%17.6	%10.6	%0.0	%0.0	%41.9
	جملة	%11.9	%49.2	%22.5	%15.8	%0.3	%0.3	%100

المصدر: المركز الإماراتي للإحصاء.

جدول رقم (58) عدد الطلبة والهيئة التعليميةوالمدارس والفصول ومتوسط كثافة الفصل ومعدل التأطير للتعليم العام حكومي وخاص

السنوات البيان	الجهة	68/64	2000/99	معدل النمو السنة %
المدارس	حكومي	586	728	4.4
	خاص	365	427	3.2
	جملة	951	1155	4
الطلاب	حكومي	291143	327932	2.4
	خاص	189830	236193	4.5
	جملة	480973	564125	3.2
الفصول	حكومي	11039	12497	2.5
	خاص	8446	11046	5.5
	جملة	19485	23543	3.9
الهيئة التعليمية والإدارية	حكومي	24766	27493	2.1
	خاص	12659	16734	5.7
	جملة	37425	44227	3.4
معدل التأطير هيئة تعليمية / طلاب	حكومي	11.8	11.9	–
	خاص	15	14.1	–

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	جملة	12.8	12.8	–
متوسط كثافة الفصل طلاب / فصول	حكومي	26.4	26.2	–
	خاص	22.5	21.4	–
	جملة	24.7	24.0	–

المصدر: المركز الإماراتي للإحصاء.

جدول (59) تطور اعداد الطلبة بالتعليم الديني والفني 1995/94 – 2000/99م

البيان	95/94	96/95	97/96	98/9	99/98	2000/99	حجم الزيادة	معدل النمو السنوي %
التعليم الديني	1293	1013	1121	1263	1341	1591	298	4.2
التعليم الفني:	1215	1554	1675	1814	1772	1713	498	7.1
الزراعي	117	131	142	130	164	175	58	8.4
الصناعي	441	494	591	586	566	662	221	8.5
التجاري	657	929	1192	1108	1042	876	219	5.9
نسبة طلبة التعليم الفني للتعليم العام	%0.4	%0.5	%0.6	%0.6	%0.6	%0.5	–	–
نسبة طلبة التعليم الديني للتعليم العام	%.0	%0.3	%0.4	%0.4	%0.4	%0.5	–	–
طلبة التعليم الحكومي العام	289066	295322	300338	306641	318797	327932	29731	2.5

المصدر: المركز الإماراتي للإحصاء.

جدول (60) عدد الطلبة والطالباتوعدد الخريجين والخريجات بالتعليم العاليوالجامعي حسب الجنس خلال الفترة (2003 / 2002 – 2004/2000)

البيان		السنوات						حجم الزيادة	معدل النمو%
		2001/2000			2003/2002				
		ذ	ا	ج	ذ	ا	ج		
جامعة الإمارات	ط	3705	12490	16195	3737	12391	16128	(67)	(%0.2)
	خ	527	2435	2962	517	2124	2641	(321)	(%0.6)
البعثات	ط	756	533	1289	756	533	1289	–	–
	خ	68	62	130	68	63	130	–	–
جامعة زايد	ط	–	1866	1866	–	2245	2245	379	%9.7
	خ	–	–	–	–	261	261		
كليات التقنية العليا	ط	4179	7221	11400	5246	9019	14265	2865	%11.9
	خ	1097	1422	2519	1519	2649	4168	1649	%28.6
معاهد التمريض	ط	–	560	560	–	673	673	113	%9.6
	خ	–	163	163	–	168	168	6	%1.8

المصدر: المركز الإماراتي للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن ملاحظة تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة كما في الجدول أدناه.

معدل الالمام بالقراءة والكتابة		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم				معدل التسرب من التعليم الابتدائي	نوعية التعليم				معدل عدد التلاميذ لكل مسلم	الانفاق على التعليم
البالغون	الشباب		الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	أداء التلاميذ في عمر 15 سنة				
بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق	بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة	بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق	بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الابتدائي	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي	بالنسبة المئوية فوج الملتحقين	بالنسبة المئوية	الرياضيات	القراءة	العلوم	عدد التلاميذ لكل معلم	بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2012-2005	2012-2005	2012-2005	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012-2003	2012	2012	2012	2012-2003	2012-2003	2012	2012-2003	2005-2012
1	النرويج	–	–	97.1	99	99	113	73	0.7	–	489	504	495	–	6.9
2	استراليا	–	–	94.4	104	95	133	83	–	–	504	512	521	–	5.1
3	سويسرا	–	–	95.9	103	100	96	54	–	–	531	509	515	–	5.4
4	هولندا	–	–	89.0	108	90	128	76	–	–	523	511	522	–	6.0
5	الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	95.0	99	73	94	95	6.9	–	481	498	497	14	5.6
6	ألمانيا	–	–	96.6	101	112	102	57	3.4	–	514	508	524	12	5.1
7	نيوزلندا	–	–	95.2	100	93	120	81	–	–	500	512	516	15	7.2
8	كندا	–	–	100.0	99	71	102	–	–	–	518	523	525	–	5.5
9	سنغافورة	95.9	99.8	77.4	–	–	–	–	1.3	94	573	542	551	17	3.3
10	الدنمارك	–	–	96.1	100	100	120	74	1.1	–	500	496	498	–	8.7
11	إيرندا	–	–	79.6	105	67	118	73	–	–	501	523	522	16	6.5
12	السويد	–	–	86.9	101	95	97	74	4.4	–	478	483	485	9	7.0
13	ايسلندا	–	–	91.3	99	97	109	81	2.9	–	493	483	478	10	7.8
14	المملكة المتحدة	–	–	99.9	107	85	97	61	–	–	494	499	514	17	5.6
15	هونكونك الصين منطقة إدارة خاصة	–	–	75.4	101	101	106	60	1.0	96	561	545	555	14	3.4
15	جمهورية كوريا	–	–	82.9	104	118	97	101	1.0	–	554	536	538	19	5.0
17	اليابان	–	–	86.4	103	87	102	60	0.1	–	536	538	547	17	3.8
18	ليخنتشتاين	–	–	–	105	95	111	44	20.6	–	535	516	525	8	2.1
19	إسرائيل	–	–	85.8	104	97	102	62	1.1	–	466	486	470	13	6.0
20	فرنسا	–	–	80.5	108	110	110	57	–	–	495	505	499	18	5.9
21	النمسا	–	–	100.0	100	101	98	71	0.6	–	506	490	506	11	6.8
21	بلجيكا	–	–	80.1	104	119	106	69	6.7	–	315	509	505	11	0.6
21	لوكسمبورك	–	–	100.0	97	89	101	81	–	–	490	488	491	9	–
22	فيلندا	–	–	100.0	99	70	107	96	0.4	–	519	524	545	14	6.8
23	سلوفينيا	99.7	99.9	96.9	98	91	98	85	1.4	–	501	481	514	17	5.7
26	إيطاليا	99.0	99.9	75.7	100	88	101	64	0.5	–	485	490	494	10	4.5
27	اسبانيا	97.7	99.6	69.9	104	127	129	83	2.2	–	484	488	496	12	5.0
28	جمهورية الشيك	–	–	99.8	102	103	96	65	0.8	–	499	493	508	9	4.2
29	اليونان	97.3	99.4	63.1	103	76	111	91	2.6	–	453	477	467	10	4.1
30	برينيو دار السلام	95.4	99.7	63.8	95	92	118	24	3.6	88	–	–	–	11	3.3
31	قطر	96.3	96.8	60.5	103	73	112	12	6.4	49	376	388	384	10	2.5

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32	قبرص	98.7	99.8	78.7	79	101	93	47	4.7	–	440	449	438	13	7.3
33	استونيا	99.8	99.8	100.0	90	98	109	72	2.5	–	521	516	541	12	5.7
34	السعويدة	87.2	92.0	66.5	13	103	114	51	1.3	91	–	–	–	11	5.6
35	نيتوانيا	99.7	99.8	91.4	77	99	107	77	3.6	–	479	477	496	12	5.4
35	بولندا	99.7	100.0	82.3	74	99	97	74	1.5	–	518	518	526	10	5.2
37	أندورا	–	–	49.4	112	–	–	–	35.4	100	–	–	–	10	3.0
37	سلوفاكيا	–	–	99.3	90	102	94	55	1.9	–	482	463	471	15	4.2
39	مالطا	92.4	98.3	73.3	114	96	95	39	3.7	–	–	–	–	13	5.4
40	الإمارات العربية المتحدة	90.0	95.0	62.7	71	108	–	–	15.6	100	434	442	448	18	–
41	التشيلي	98.6	98.9	74.8	112	102	90	71	2.1	–	432	441	445	22	4.1
41	البرتغال	95.4	99.7	48.0	83	112	110	66	–	–	487	488	489	11	5.8
43	هينغاريا	99.0	98.9	98.3	87	101	101	60	1.9	–	477	488	494	11	4.9
44	البحرين	94.6	98.2	78.0	50	–	96	33	2.2	82	–	–	–	12	2.9
44	كوبا	99.8	100.0	77.1	109	99	90	62	3.5	100	–	–	–	9	12.9
46	الكويت	93.9	98.6	56.0	81	106	100	22	5.9	78	–	–	–	9	3.8
47	كورواتيا	98.9	99.6	89.1	64	94	98	59	0.7	100	471	485	491	14	4.3
48	لاتفيا	99.8	99.7	98.9	90	105	99	67	6.9	–	491	489	502	11	5.0
49	الأرجنتين	97.9	99.2	56.3	75	118	90	75	4.7	–	388	396	406	16	5.8
	تنمية بشرية مرتفعة														
50	الأرغويي	98.1	98.8	52.5	89	112	90	63	5.3	–	409	411	416	14	2.9
51	جزر الهاما	–	–	89.6	–	105	93	–	10.5	92	–	–	–	14	–
51	الجبل الأسود	98.5	99.3	89.2	61	101	91	56	19.5	–	410	422	410	8	–
53	بيلانوس	99.6	99.8	89.3	103	99	106	91	0.9	100	–	–	–	15	5.2
54	رومانيا	97.7	97.2	88.9	78	96	96	52	5.2	–	454	438	439	17	4.2
55	ليبيا	98.5	99.9	49.6	10	114	114	61	–	–	–	–	–	–	–

المصدر الأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية.

2. مؤشر القطاع الصحي

انطلاقاً من الأهمية التي يحظى بها قطاع الصحة فقد أولت الحكومة الإماراتية اهتماماً بالغاً بإنشاء وتطوير هذا القطاع منذ النشأة الأولى للدولة، ومما لا شك فيه أن الإنفاق على القطاع الصحي يتأثر بثلاث عوامل رئيسة هي :

- التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة.
- العوائد النفطية.
- هيكل النمو السكاني[1].

لقد عكس الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة التطور الذي شهده القطاع خلال الفترة الماضية والتي تمثلت بإنجازات على مختلف المراحل الزمنية.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، تطور الانفاق على قطاع الصحة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1975 – 2003/ 2005، ص1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الانتهاء من مرحلة البناء والتأسيس ابتدأت نسب النمو في حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة بالتراجع، فقد تراجعت نسبة النمو في الإنفاق لتصل إلى حوالي 11.3% في 1981 وحوالي 26.6% في العام 1982، ثم بعد ذلك بدأت بتحقيق معدلات نمو سالبة حتى عام 1984، هنا لا بد من الإشارة إلى أن قطاع الصحة لم يكن الوحيد الذي شهد تراجعاً خلال تلك الفترة، بل انسحب ذلك إلى إجمالي القطاع العام من ناحية وعلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، ويعود سبب التراجع الاقتصادي بشكل أساسي إلى تراجع أسعار النفط والذي كان يشكل الركيزة الأساسية للإنفاق الحكومي، ولحسن الحظ فإن عمليات التطوير تحتاج إلى حجم إنفاق أقل مما تحتاجه عملية الإنشاء والتأسيس[1]، ومع نهاية عقد الثمانينات تمكن الاقتصاد الإماراتي من استعادة استقراره وبشكل تدريجي مما انعكس إيجابياً على نسب الانفاق على معظم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصحة الذي حقق خلال الفترة (1989 – 1995) نمواً مستقراً بلغ معدله حوالي 5.8% سنوياً، فيما تأرجحت مساهمة القطاع حوال ما معدله 6% من مجمل الانفاق الحكومي خلال تلك الفترة وحوالي 1% من الناتج المحلي الاجمالي، وبنسبة إجمالية وصلت إلى حوالي (1.2) مليار درهم تقريباً خلال العام 1995 وتعكس تلك النسب أن الإنفاق قد أصبح يتمركز حول تشغيل الوحدات الصحية والصيانة وعمليات التطوير بعد أن تم الانتهاء من تنفيذ المشاريع الصحية الكبيرة خلال السنوات الماضية.

وعلى الرغم من التذبذب في معدلات نمو الانفاق على قطاع الصحة منذ العام 1995 أو حتى العام 2003 إلا أن الأرقام المتوفرة تشير إلى أن القطاع قد استحوذ على حصة متزايدة وبشكل تدريجي من الإنفاق الحكومي وصلت إلى حوالي 7.8% خلال العام 2003[2].

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، المرجع السابق، ص3.

[2] المرجع السابق، ص11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أدى السعي المستمر نحو التطوير النوعي للخدمات الصحية إلى ارتفاع حجم الانفاق على هذا القطاع. وباختصار فإن الانفاق الاتحادي على قطاع الصحة قد استقر خلال السنوات (1995 – 2003) ليشكل حوالي 0.6% عن الناتج المحلي، وبمعدل نمو بلغ حوالي 6.8% خلال الفترة المذكورة ليصل في نهايتها إلى حوالي (1.6) مليار درهم[1].

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن مجموع الانفاق العام في القطاع الصحي في دولة الإمارات ارتفع بنسبة 26% ما بين الأعوام (2008 – 2011)، وتقدمت الإمارات من المرتبة (35) في العام 2010 إلى المرتبة (34) في العام 2011 وإلى المركز (32) في العام 2012 حسب الترتيب الدولي لجودة القطاع الصحي[2].

وفي عام 2014 كان حجم الانفاق على القطاع الصحي (12) مليار درهم أي بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 16.10%.

جدول (61) الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية (خلال الفترة 1981 – 1988)

The Government Expenditure On The Health Services During The period (1981 – 1988)

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	معدل النمو Averag Growth
الإنفاق الحكومي الاتحادي على الصحة Federal Expenditure On Health Service 1	1178	1491	1260	967	954	928	911	919	-%3.5
نسبة النمو Growth Rate	%11.3	%26.6	%15.5-	-%23.3	%1.3-	%2.7-	%1.8-	%0.9	
إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي Total Federal Expeniture 2	20731	19980	16310	15739	16035	13375	13239	13185	%6.3-
نسبة النمو Growth Rate	%37.6	%3.6-	%18.4-	%3.5-	1.9	%16.6-	%1.1-	%0.4-	
إجمالي الإنفاق	46082	42723	36119	33997	34389	31634	32927	32271	%5.0-

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر، 21 / 2/ 2013.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

									الحكومي بالدولة Ttal Government 3 Expenditure
	%2.0-	%4.1	%8.0-	%1.2	%10.8-	%10.8-	%7.3-	%15.8	نسبة النمو لأفخصفاً شفث
%4.7-	88801	89218	81832	101990	104504	105504	115654	124054	الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product 4
	%0.5-	%9.0	%19.8-	%2.4-	%0.9-	%8.8-	%6.8-	%11.3	نسبة النمو Growth Rate
	%7.0	%6.9	%6.9	%5.9	%6.1	%7.7	%7.5	%5.7	نسبة Percentage 1/2
	%2.8	%2.8	%2.9	%2.8	%2.8	%3.3	%3.5	%2.6	نسبة 1/3 Percentage 3/1
	%1.0	%1.0	%1.1	%0.9	%0.9	%1.2	%1.3	%0.9	نسبة 2/4 Percentage 4/2

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (62) الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية (خلال الفترة 1989 – 1995)

The Government Expenditure On The Health Services During The Period (1989 – 1995)

السنة	1989	1990	1989	1991	1992	1993	1994	1995	معدل النمو Averag Growth
الإنفاق الحكومي الاتحادي على الصحة Federal Expenditure On Health Service 1	920	996	920	1028	1046	1138	1154	1188	%5.2
نسبة النمو Growth Rate	%0	%0.1	%7.6-	%11.7	%1.8	%8.8	%1.4	%2.9	
إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي Total Federal Expeniture 2	13467	14435	13467	15248	15571	15407	15945	17811	%5.8
نسبة النمو Growth Rate	%2	%7.2	%6.7-	%13.2	%2.1	%1.1-	%3.5	%11.7	
إجمالي الإنفاق الحكومي بالدولة Ttal Government 3 Expenditure	33069	48298	33069	59788	51688	54868	56066	62881	%13.7
نسبة النمو لأقصفاً شفث	%2	%46.1	%31.5-	%80.8	%13.5-	%6.2	%2.2	%12.2	
الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product 4	102549	1E+05	102549	126264	13167	133206	141909	156902	8.9%
نسبة النمو Growth Rate		%22.2	%18.1-	%23.1	%4.3	%1.2	%6.5	10.6	
نسبة Percentage 1/2	%6.8	%6.9	%6.7	%6.7	%7.4	%7.2	%6.7	%7.0	
نسبة Percentage 1/3 3/1	%2.8	%2.1	%2.8	%1.7	%2.0	%2.1	%2.1	%1.9	
نسبة Percentage 2/4 4/2	%0.9	%0.8	%0.9	%0.8	%0.8	%0.9	%0.8	%0.8	

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (63) الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية (خلال الفترة 1996 – 2003)

The Government Expenditure On The Health Services During The Period (1996 – 2003)

السنة Year	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل النمو Average Growth
الانفاق الحكومي الاتحادي على الصحة Federal Expenditure On Health Service 1	1244	1391	1447	1448	1511	1609	1641	1732	6.8%
نسبة النمو Growth Rate	%4.7	%11.8	%4.0	%0.1	%4.4	%6.5	%2.0	%5.5	
إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي Total Federal Expeniture 2	17065	18187	19781	20204	20559	21018	21559	22107	%6.3
نسبة النمو Growth Rate	-%4.2	%6.6	%8.8	%2.1	%1.8	%2.2	%2.6	%2.5	
اجمالي الانفاق الحكومي بالدولي Total Government Expenditure 3	77055	67025	73846	77634	83620	97758	88614	91782	%6.6
نسبة النمو Growth Rate	%22.5	-%13.0	%10.2	%5.1	%7.7	%16.9	-%9.4	%3.6	
الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product 4	2E+05	187550	117360	201797	257979	254236	261370	293121	0.8%
نسبة النمو Growth Rate	22.5%	13.0%-	10.2%	5.1%	7.7%	16.9%	9.4%-	3.6%	
نسبة Percentage 1/2		%7.6	%7.3	%7.2	%7.3	%7.7	%7.6	%7.8	
نسبة Percentage 3/1 1/3	2.8%	2.1%	2.8%	1.7%	2.0%	2.1%	2.1%	1.9%	
نسبة Percentage 4/2 2/4	0.9%	0.8%	0.9%	0.8%	0.8%	0.9%	0.8%	0.8%	

المصدر : المركز الوطني الإماراتي للإحصاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن كذلك ملاحظة التطور والتقدم في مجال القطاع الصحي لدولة الإمارات حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2014 كما في الجدول التالي.

جدول رقم (64) القطاع الصحي لدولة الإمارات حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014

		الرضع الذين يتغذون حصرا من الرضاعة الطبيعية	الرضع غير المحصنين بالنسبة المئوية من عمر سنة		معدل الوفيات لكل ألف مولود حي		التغطية ما قبل الولادة	سوء التغذية لدى الاطفال بالنسبة المئوية لدى الاطفال دون سن الخامسة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية		الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء		
		بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 0–5 أشهر	الخناق والشهاق والكزاز	الحصبة	دون سن الخامسة	الرضع	بالنسبة المئوية من المواليد الاحياء	التقزم المعتدل أو الحاد	زيادة الوزن المعتدلة أو الحادة	الاطفال من الفئة العمرية 0–14 سنة بالالاف	الشباب بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة	بالنسبة المئوية من الفئة العمر 15–24 سنة		
												الاناث	الذكور	بالنسبة المئوية
	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2012–2003	2012	2012	2012	2012	* 2012 – 2008	* 2012 – 2008	2012–2003	2012	2012	2012–2008	2012–2008	2011
1	النرويج	–	1	6	3	2	–	–	–	–	–	–	–	–
2	استراليا	–	8	6	5	4	98.3	–	–	–	–	–	–	–
3	سويسرا	–	1	4	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
4	هولندا	–	1	4	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
5	الولايات المتحدة الأمريكية	–	2	8	7	6	3.3	7.0	–	–	–	–	–	–
6	ألمانيا	–	3	3	4	3	100.0	–	–	–	–	–	–	–
7	نيوزلندا	–	6	8	6	5	–	–	–	–	–	–	–	–
8	كندا	–	2	2	5	5	100.0	–	–	–	–	–	–	–
9	سنغافورة	2	5	2	–	3	4.4	2.6	–	–	–	–	–	–
10	الدنمارك	–	3	10	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
11	إيرندا	–	2	8	4	3	99.5	–	–	–	–	–	–	–
12	السويد	–	1	3	3	2	100.0	–	–	–	–	–	–	–
13	ايسلندا	–	3	10	2	2	–	–	–	–	–	–	–	–
14	المملكة المتحدة	–	1	7	5	4	–	–	–	–	–	–	–	–
15	هونكونك الصين منطقة إدارة خاصة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
15	جمهورية كوريا	–	1	1	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
17	اليابان	–	1	4	3	2	–	–	–	–	–	–	–	–
18	ليخنتشتاين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
19	إسرائيل	–	4	4	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
20	فرنسا	–	1	11	4	3	99.8	–	–	–	–	–	–	–
21	النمسا	–	7	24	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
21	بلجيكا	–	1	4	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
21	لوكسومبورك	–	1	4	2	2	–	–	–	–	–	–	–	–
22	فيلندا	–	1	3	3	2	99.8	–	–	–	–	–	–	–
23	سلوفينيا	–	2	5	3	3	99.5	–	–	–	–	–	–	–
26	إيطاليا	–	1	10	4	3	99.0	–	–	–	–	–	–	–
27	اسبانيا	–	1	3	5	4	–	–	–	–	–	–	–	–
28	جمهورية الشيك	–	1	2	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
29	اليونان	–	1	1	5	4	–	–	–	–	–	–	–	–
30	برينيو دار السلام	–	4	1	8	7	99.0	–	–	–	–	–	–	–
31	قطر	–	6	3	7	6	100.0	–	–	–	–	–	–	–
32	قبرص	–	1	14	3	3	99.2	–	–	–	–	–	–	–
33	استونيا	–	4	6	4	3	–	–	–	–	–	–	–	–
34	السعودية	–	2	2	9	7	97.0	–	–	–	–	–	–	–
35	نيتوانيا	–	3	7	5	4	100.0	–	–	–	–	–	–	5.0
35	بولندا	–	1	2	5	4	–	–	–	–	–	–	–	–

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

37	أندورا	–	1	2	3	3	–	100.0	–	–	–	–	–	–	–
37	سلوفاكيا	–	1	1	6	8	96.9	–	–	–	–	–	–	–	–
39	مالطا	–	1	7	6	7	100.0	–	–	–	–	–	–	–	–
40	الإمارات العربية المتحدة	–	6	6	7	8	100.0	–	–	–	–	–	–	–	–
41	التشيلي	–	63.0	10	10	8	9	–	–	–	0.1	0.2	--	5.0	
41	البرتغال	–	1	3	3	4	100.0	–	–	–	–	–	–	–	
43	هينغاريا	–	1	1	5	6	–	–	–	–	–	–	–	--	
44	البحرين	–	1	1	8	10	100.0	–	–	–	–	–	–	–	
44	كوبا	48.6	4	1	4	6	100.0	–	–	–	0.1	66.4	–	5.0	
46	الكويت	–	1	1	10	11	100.0	–	–	–	–	–	–	–	
47	كورواتيا	–	3	5	4	5	–	–	–	–	–	–	–	–	
48	لاتفيا	–	5	10	8	9	91.8	–	–	–	–	–	–	5.0	
49	الأرجنتين	54.0	6	6	13	14	99.2	8.2	9.9	–	0.1	0.2	–	5.0	
	تنمية بشرية مرتفعة														
50	الأرغويي	65.2	2	4	6	7	96.2	14.7	10.0	–	0.2	0.5	–	–	5.0
51	جزر الهباما	–	1	9	14	17	98.0	–	–	–	–	–	–	–	–
51	الجبل الأسود	19.0	2	10	6	6	47.4	7.0	15.6	–	–	–	–	–	–
53	بيلانوس	9.0	2	2	4	5	99.4	4.0	9.7	–	0.2	0.3	–	–	–
54	رومانيا	16.0	4	6	11	12	93.5	13.0	8.3	–	–	–	–	–	5.0
55	ليبيا	–	1	2	13	15	93.0	21.0	22.4	–	–	–	–	–	–

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (65) الانفاق على صحة البالغين في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2014

		معدل وفيات البالغين لكل ألف من السكان		الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	متوسط العمر المتوقع معدل 60 سنة بمعامل الصحة بالسنوات		الاطباء		الانفاق على الصحة	
		الاناث	الذكور	بسبب تعاطي المخدرات	بالنسبة المئوية عن الفئة العمرية 20 سنة فما فوق	بالنسبة المئوية عن الفئة العمرية 15–49 سنة	بالسنوات	الاناث	الذكور	لكل عشرة آلاف من السكان	بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	بالنسبة المئوية من مجموع الانفاق على الصحة
	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2011	2011	2008	2008	2012	2010/2015	2010	2010	2003/2012	2011	2011
1	النرويج	49	77	2.9	19.8	0.9	–	24.0	69.7	66.3	–	9.1	13.6
2	استراليا	46	80	1.0	25.1	0.5	–	25.1	71.8	68.4	35.5	9.0	19.8
3	سويسرا	41	69	2.3	14.9	3.0	–	25.0	72.4	69.1	40.8	10.0	25.0
4	هولندا	55	72	0.9	16.2	0.1	–	23.5	70.2	67.9	–	12.0	5.1
5	الولايات المتحدة الأمريكية	77	131	2.1	31.8	1.6	–	23.2	69.5	66.2	24.2	17.9	11.3
6	ألمانيا	51	96	4.3	21.3	0.9	–	23.5	70.9	67.1	369	11.1	12.4
7	نيوزلندا	55	85	0.4	27.0	0.3	–	24.1	70.7	67.7	27.4	10.1	10.5
8	كندا	53	84	1.6	24.3	1.2	–	24.4	70.9	68.3	20.7	11.2	14.4
9	سنغافورة	41	78	–	6.4	–	–	24.5	72.6	69.6	19.2	4.6	60.4
10	الدنمارك	62	103	6.9	16.2	0.5	–	22.4	69.5	66.3	–	11.2	13.2
11	إيرندا	51	85	1.6	24.5	2.2	–	23.4	70.5	67.2	–	9.4	14.2
12	السويد	44	71	2.8	16.6	1.5	–	24.1	71.2	68.0	38.7	9.4	16.9
13	ايسلندا	38	64	0.9	21.9	0.3	–	24.3	19.9	66.9	34.6	9.1	18.2
14	المملكة المتحدة	57	91	1.4	24.9	1.8	–	23.5	70.1	67.1	27.7	9.3	9.2
15	هونكونك الصين منطقة إدارة خاصة	–	–	–	–	–	–	25.4	–	–	–	–	–
15	جمهورية كوريا	42	102	2.2	7.3	0.2	–	24.0	72.6	67.9	20.0	7.2	32.9
17	اليابان	46	87	0.3	4.5	0.0	–	26.1	75.5	70.6	21.4	9.3	16.4
18	ليخنتشتاين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
19	إسرائيل	44	75	0.8	25.5	1.4	–	24.3	70.9	68.3	31.1	7.7	21.4
20	فرنسا	53	113	4.2	15.6	0.5	–	25.1	71.9	67.0	33.8	11.6	7.5
21	النمسا	49	94	3.2	18.3	2.6	–	23.9	75.2	76.0	48.6	10.6	16.3
21	بلجيكا	59	102	1.7	16.1	0.4	–	23.6	70.6	66.5	37.8	10.6	19.1
21	لوكسمبورك	52	84	3.7	23.4	1.0	–	23.4	69.9	66.9	27.8	7.7	11.4
22	فيلندا	51	116	3.5	19.9	0.7	–	23.8	69.6	65.0	–	8.9	19.2
23	سلوفينيا	51	118	4.1	27.0	0.3	–	23.8	70.7	65.7	25.4	9.1	13.0
26	إيطاليا	40	73	0.2	17.2	0.7	–	24.7	71.9	68.3	38.0	9.5	19.9
27	اسبانيا	41	91	0.6	24.1	1.4	–	24.8	73.0	68.8	39.6	9.4	20.1
28	جمهورية الشيك	60	132	1.3	28.7	0.3	–	21.1	69.6	64.8	37.1	7.4	15.1
29	اليونان	43	102	0.1	17.5	–	–	23.5	70.4	67.0	–	10.8	36.7
30	برينيو دار السلام	71	105	–	7.9	0.5	–	21.4	68.6	66.2	13.7	2.5	14.8
31	قطر	52	74	–	33.1	0.0	–	21.2	67.4	66.2	27.6	1.9	13.6
32	قبرص	38	79	0.0	23.4	0.1	–	22.0	70.6	67.1	27.5	7.4	49.4
33	استونيا	69	207	8.8	18.9	0.6	–	20.2	69.3	61.7	33.4	6.0	18.0
34	السعويدة	52	71	0.4	35.2	0.2	–	19.2	66.6	63.9	9.4	3.7	18.0
35	نيتوانيا	92	267	0.7	24.7	0.4	–	19.1	68.4	60.0	36.4	6.6	27.9
35	بولندا	72	191	3.7	23.2	0.1	–	21.1	69.3	62.8	20.7	6.7	22.9
37	أندورا	44	93	0.4	24.2	1.2	–	–	72.2	68.3	39.1	7.2	19.6
37	سلوفاكيا	70	170	0.0	24.6	1.5	–	19.8	68.3	62.4	30.0	8.7	26.2
39	مالطا	62	77	0.2	26.6	–	–	22.3	70.6	66.7	32.3	8.7	33.9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

40	الإمارات العربية المتحدة	64	85	1.1	0.3	33.7	–	19.8	66.2	64.7	19.3	3.3	16.2
41	التشيلي	58	113	3.0	0.8	29.1	0.4	23.6	71.0	66.2	10.3	7.5	37.2
41	البرتغال	50	117	0.9	1.5	21.6	–	23.2	70.7	66.4	–	10.4	27.3
43	هينغاريا	93	202	3.3	1.5	24.8	–	19.9	67.3	61.1	34.1	7.7	26.2
44	البحرين	51	69	0.5	0.5	32.6	–	19.5	65.2	64.3	14.9	3.8	16.6
44	كوبا	75	119	2.1	0.0	20.5	0.1	22.9	66.9	63.5	67.2	10.0	5.3
46	الكويت	44	61	0.1	–	42.8	–	17.6	67.0	65.3	17.9	2.7	16.1
47	كورواتيا	60	140	2.9	1.6	21.3	–	20.6	68.3	63.6	27.2	7.8	14.6
48	لاتفيا	89	273	1.9	1.5	22.0	–	19.1	67.2	60.0	29.0	6.2	39.6
49	الأرجنتين	85	154	1.7	0.9	29.4	0.4	21.4	68.7	63.5	31.6	8.1	24.7
	تنمية بشرية مرتفعة												
50	الأرغويي	80	152	1.2	0.3	23.6	0.7	21.8	70.0	64.0	37.4	8.0	13.1
51	جزر الهاما	116	190	4.8	0.2	35.0	–	22.3	66.9	59.4	28.2	7.7	28.7
51	الجبل الأسود	81	154	–	–	21.8	–	16.2	66.1	63.3	20.3	9.3	30.0
53	بيلاتوس	103	307	3.1	2.3	23.4	0.4	17.1	65.6	56.4	37.6	5.3	26.7
54	رومانيا	84	209	2.9	0.0	17.7	–	19.4	67.3	61.4	23.9	5.8	19.4
55	ليبيا	134	411	0.0	6.9	30.8	–	19.7	63.6	62.2	19.0	4.4	31.2
56	عمان	78	157	0.4	0.2	28.0	–	20.5	66.4	63.6	20.5	2.3	11.4

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة

نتائج أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة (1981-2014م) :

1- الاستقرار السياسي ، وتم قياسه من خلال المؤشرات للمتغيرات التالية:

أولاً: سلامة نمط انتقال السلطة.

تداول على السلطة رئيس واحد فقط وبطريقة سلمية.

ثانياً: الاستقرار الحكومي

تمت التشكيلات الوزارية بطريقة معتدلة وضمن فتراتها المعتادة.

ثالثاً: المشاركة السياسية

تقوم عملية المشاركة السايسية بانتخاب نصف أعضاء المجلس، وباقي الأعضاء يعينون من قبل حكام دولة الامارات.

رابعاً: استقرار السياسة الخارجية.

تمتاز السياسة الخارجية لدولة الامارات بالسلمية وعدم وجود توترات أو خلافات مع أي دولة أخرى طيلة فترة الدراسة (1981 – 2014م)، وامتازت بمكانة مرموقة في ساحة العلاقات الدولية بين دول العالم.

خامساً: العنف السياسي.

جميع مؤشرات العنف السياسي الرسمي والشعبي تشير الى الاستقرار الأمني ما عدا في عام (2012م) تم اعتقال خلية مرتبطة بتنظيم الأخوان المسلمين.

سادساً: كفاءة النظام السياسي.

برز الدور السياسي من خلال دور الشيخ زايد بن خليفة، والشيخ خليفة بن زايد، والشيخ محمد بن راشد.

2- التطور الاقتصادي ، وتم قياسه من خلال المؤشرات للمتغيرات التالية:

أولاً: اجمالي الناتج المحلي الأجمالي.

ثانياً: عائدات النفط والغاز.

ثالثاً: التجارة الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً: تطور القطاع المالي والمصرفي.

سادساً: مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم)

وفيما يلي عرض نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة بين مؤشرات الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة ، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة، جدول (66) يوضح ذلك

جدول (66)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
سلامة نمط انتقال السلطة / **التطور الاقتصادي**	0.295	0.003

يظهر من الجدول ( ) أن معامل الارتباط ب بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة بلغ (0.295) بدلالة إحصائية (0.003) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة .

جدول (67)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	Durbin–Watson	Tolerance	VIF	نتيجة العلاقة
سلامة نمط انتقال السلطة / **التطور الاقتصادي**	0.295	0.08	0.29	9.506	0.00	2.09	1.000	1.00	قبول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (10) أن قيمة (R) بلغت (0.295) وبلغت قيمة ((R2)) (0.08) وهي تمثل العلاقة بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة ، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.29) وهي نسبة موجبة وتدل على وجود علاقة بين التطور الاقتصادي وسلامة نمط انتقال السلطة ، وبلغت قيمة (F) (9.506) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يشير إلى وجود أثر لسلامة انتقال السلطة على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات عند مستوى الدلالة الاحصائية (α=0.05).

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي ، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي ، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (68)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الاستقرار الحكومي	0.21	0.02
التطور الاقتصادي		

يظهر من الجدول (68) أن معامل الارتباط بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي بلغ (0.21) بدلالة إحصائية (0.02) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (69)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	Durbin–Watson	Tolerance	VIF	نتيجة العلاقة
الاستقرار الحكومي / التطور الاقتصادي	0.216	0.04	0.21	4.893	0.02	2.00	1.000	1.00	قبول

يظهر من الجدول (69) أن قيمة (R) بلغت (0.216) وبلغت قيمة ((R2)) (0.04) وهي تمثل العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي ، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.21) وهي نسبة موجبة وتدل على وجود علاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي ، وبلغت قيمة (F) (4.893) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الحكومي،عند مستوى الدلالة الاحصائية (α=0.05).

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية.**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية ، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية ، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (70)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المشاركة السياسية / التطور الاقتصادي	0.204	0.03

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (70) أن معامل الارتباط بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية بلغ (0.204) بدلالة إحصائية (0.03) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية.

جدول (71)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	Durbin–Watson	Tolerance	VIF	نتيجة الفرضية
المشاركة السياسية / **التطور الاقتصادي**	0.207	0.04	0.20	4.456	0.03	2.02	1.000	1.00	قبول

يظهر من الجدول (14) أن قيمة (R) بلغت (0.204) وبلغت قيمة (($\mathbf{R^2}$)) (0.04) وهي تمثل العلاقة بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية ، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.20) وهي نسبة موجبة وتدل على وجود علاقة بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية ، وبلغت قيمة (F) (4.456) وبدلالة إحصائية (0.03) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية عند مستوى الدلالة الاحصائية (α=0.05).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي.**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي لدولة الامارات، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي ، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (72)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الاستقرار السياسي الخارجي	0.31	0.001
التطور الاقتصادي		

يظهر من الجدول (72) أن معامل الارتباط بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي بلغ (0.31) بدلالة إحصائية (0.00) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي.

جدول (73)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	Durbin–Watson	Tolerance	VIF	نتيجة الفرضية
الاستقرار السياسي الخارجي	0.315	0.09	0.31	11.008	0.00	2.13	1.000	1.00	قبول
التطور الاقتصادي									

يظهر من الجدول (73) أن قيمة (R) بلغت (0.315) وبلغت قيمة ((R2)) (0.09) وهي تمثل العلاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي ، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.31) وهي نسبة موجبة وتدل على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود علاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي لدولة الامارات، وبلغت قيمة (F) (11.008) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يشير إلى وجود علاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي الخارجي ،عند مستوى الدلالة (α=0.05).

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي.**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي لدولة الامارات، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي ، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (74)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
مؤشرات العنف السياسي	0.287	0.001
التطور الاقتصادي		

يظهر من الجدول (74) أن معامل الارتباط بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي بلغ (0.287) بدلالة إحصائية (0.00) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي.

جدول (75)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر مؤشرات العنف السياسي على التطور الاقتصادي

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
مؤشرات العنف السياسي	0.287	0.082	0.287	4.563	0.03	رفض
التطور الاقتصادي						

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (10) أن قيمة (R) بلغت (0.287) وبلغت قيمة ((R2)) (0.082) وهي تمثل العلاقة بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي ، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.287) وهي نسبة موجبة وتدل على وجود علاقة بين التطور الاقتصادي مؤشرات العنف السياسي ، وبلغت قيمة (F) (4.563) وبدلالة إحصائية (0.03) وهذا يشير إلى وجود أثر مؤشرات العنف السياسي على التطور الاقتصادي ،عند مستوى الدلالة الاحصائية (α=0.05).

- **العلاقة الارتباطية بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي.**

تم استخراج معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي لدولة الامارات، كما تم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي ، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (76)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
كفاءة النظام السياسي	0.496	0.001
التطور الاقتصادي		

يظهر من الجدول (76) أن معامل الارتباط بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي بلغ (0.496) وبدلالة إحصائية (0.00) وهي علاقة موجبة، مما يدل على وجود ارتباط موجب بين التطور الاقتصادي وكفاءة النظام السياسي.

وتم تطبيق تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر كفاءة النظام السياسي على التطور الاقتصادي، جدول (77) يوضح ذلك:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (77)

تحليل الانحدار (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر كفاءة النظام السياسي على التطور الاقتصادي لدولة الامارات

المتغيرات	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (β)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
كفاءة النظام السياسي / **التطور الاقتصادي**	0.496	0.246	0.496	16.642	0.00	رفض

يظهر من الجدول (77) أن قيمة (R) بلغت (0.496) وبلغت قيمة ((R2)) (0.246) وهي تمثل العلاقة بين كفاءة النظام السياسي على النمو والتطور الاقتصادي في دولة الامارات العربية، كما بلغت نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي تمثل قيمة (β) (0.496) وهي نسبة موجبة وتدل على وجود أثر لكفاءة النظام السياسي على النمو والتطور الاقتصادي في دولة الامارات ، وبلغت قيمة (F) (16.642) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يشير إلى وجود أثر واضح لكفاءة النظام السياسي على النمو والتطور الاقتصادي في دولة الامارات، عند مستوى الدلالة الاحصائية (α=0.05).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتناول مؤشرات الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي نرى هناك علاقة واضحة بين المتغيرين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وباختصار لولا وجود الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما استطاعت تحقيق معدلات عالية من النمو والتطور الاقتصادي، ووصولها إلى مرحلة الاقتصاد الغير نفطي،

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تفوض نفسها كمركز اقتصادي اقليمي يمكن اعتباره الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصا عن امتلاكها البنية التحتية والمواقف العامة استطاعت أن تؤكد على أنها دولة قانون، تتمتع باستقرار امني وسياسي فريد، وإرادة سياسية على أعلى مستوى من اجل تحسين والارتقاء بحياة المواطنين والمقيمين ودفع عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انفتاحها على العالم وإنشاء المشروعات المشتركة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي جعل الإمارات مركزا تجاريا تلتقي عنده الجهات الأربعة ومركز للاستثمارات الأجنبية دون غيرها من دول المنطقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

أولاً – الاستقرار السياسي وبالإشارة إلى عوامله، ومؤشراته يمثل حالة من الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية، وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الاهداف المنشودة.

والاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، وحتى معاييره تختلف لدى الباحثين لكنه يستنبط قدرة النظام السياسي على التعامل وبنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين.

وللوصول إلى المعنى الحقيقي للاستقرار السياسي فلا بد من خلق وإيجاد توازن واقعي بين القوى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهنا يصبح الدور متكاملاً للجميع للحفاظ على أمن واستقرار البلاد من خلال التفاعل بين مكونات المجتمع المختلفة مع النظام السياسي، وبالتالي تولد الثقة والرضى المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وهذا الدور يؤدي إلى قوة المجتمع والنظام السياسي على حد سواء، حيث إن قوة المجتمع تنبع من انسجامه السياسي مع النظام القائم، وقوة النظام السياسي تنبع من ثقة المجتمع به.

ثانياً – تتباين طبيعة المؤشرات التي تحدد درجة تقدم الدولة أو تخلفها بتباين وجهات النظر حول مفهوم التطور الاقتصادي ومفهومة وأهدافه وأسسه الفلسفية، وإزاء هذا التباين الواسع في وجهات النظر حول المؤشرات التي يجب اعتمادها في قياس التطور الاقتصادي، وترتيب الدول على سلم التقدم الاقتصادي يصبح من الصعب تحديد مؤشرات دقيقة لقياس التطور الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن التطور الاقتصادي لا يشمل تغيرات هامة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والهيكلية، والتنظيمية فحسب، إنما تشمل أيضاً زيادة اجمالي الناتج المحلي أو الانتاج القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وكذلك معدل التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي. .....الخ، وبالتالي يكون مفهوم التطور شاملاً لكل قطاعات المجتمع وفئاته.

ثالثاً – يمكن اعتبار الأمن والاستقرار السياسي هما أبرز ما يميز ملامح دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد استطاعت وعلى الصعيد الداخلي من بناء أسس متينة من الثقة المتبادلة بين المجتمع في دولة الإمارات والقيادة السياسية وبالتالي الحفاظ على الجبهة الداخلية متماسكة ليس ففقط خلال فترة الدراسة (1981–2014)، وإنما منذ قيام دولة الإمارات الاتحادية في العام 1971، وعلى الصعيد الخارجي برهنت دولة الإمارات عبر مختلف المواقف على الصعيد الإقليمي والدولي أنها تنتهج السياسة العقلانية الواقعية من أجل الدعم والاستقرار الذي نشأت علية.

رابعاً – شهدت الإمارات العربية المتحدة تطوراً اقتصادياً استثنائياً، وسخرت القيادة في الدولة جميع الامكانات والقوانين من أجل دعم مسيرة التطور الذي بدت ملامحة واضحة الى درجة يمكن اعتبارها النموذج الأول للتطور في المنطقة.

استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تثبت نفسها وبقوة والوصول إلى مراحل متطورة من التقدم الاقتصادي وبالتالي منافستها لدول كبرى وذات تاريخ قد يمتد لبعضها إلى أكثر من قرن في مختلف التصنيفات الإقليمية والدولية.

إن عدم اعتماد الإمارات على الواردات النفطية كأساس لاقتصادها وانتهاجها مبدأ التنويع الاقتصادي، وجعل إيرادات النفط قاعدة للانطلاق في المراحل الأولى ومن ثم جعلها إيراداتها نسبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شأنها شأن إيرادات التجارة الخارجية أو الاستثمار.... الخ هو ما يميز اقتصاد دولة الإمارات، وجعله نموذجاً فريداً يختلف عن اقتصاديات الدول النفطية لا سيما دول الخليج العربي.

خامساً – لعبت القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً يمكن اعتباره الأكبر في تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم الإنتقال إلى مرحلة التطور الاقتصادي، ويعتبر الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان هو صاحب الفضل الحقيقي لما وصلت إليه دولة الإمارات، وتقديمها نموذجاً يحتذى به للدولة القبلية المفككة والمتنازعة فيما بينها إلى دولة متقدمة أصبحت تنافس الدول في مختلف القطاعات، وذلك بفضل سياسته الحكيمة والحنكة والخبرة والشخصية القيادية التي استطاعت كسب ثقة المجتمع وبالتالي تحقيق ما تم تحقيقه، كذلك الدور الفاعل للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان واستمراره على نهج القائد المؤسس من أجل عدم التوقف عند نقطة معينة فبدء عهده بسياسة التمكين من أجل أن يمكن الدولة والمجتمع من الاستمرار في رسم لوحة الاستقرار والتطور.

ويمكن اعتبار الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هو مهندس ورائد عملية التطور الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقديمها كدولة عصرية تسابق الزمن من أجل تحقيق الرقم (1) في جميع المجالات.

سادساً – لعب الاستقرار السياسي الذي عرفته دولة الإمارات العربية المتحدة الدور البارز والحقيقي في تحقيق التطور الاقتصادي والتقدم والازدهار، فعامل امتلاك الدول للموارد الطبيعية لا يمكن اعتباره هو الأساس في عملية التطور الاقتصادي، فالكثير من الدول تمتلك ثروات أكثر بكثير مما تمتلكه الإمارات، وتتمتع بمواقع أكثر حيوية، لكنها لا تزال تعاني من التخلف الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات، كل ذلك بسبب غياب عامل الاستقرار السياسي الذي اوجدته دولة الإمارات وعملت على المحافظة عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

أولاً – المجلس الوطني الاتحادي: ومنذ تأسيسه في 1972/2/12 وحتى العام 2006 فإن جميع أعضائه يعينون من قبل حكام الإمارات السبعة حسب حصة كل إمارة، إلا أنه وبعد قرار الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية عام 2006 تم إعداد قرار بتعيين نصف الأعضاء والنصف الثاني يتم انتخابهم من قبل هيئات انتخابية، وعليه ترى الدراسة أن هذا التقدم في عملية المشاركة السياسية جاء مرافقاً لعمليات التطور في مختلف المجالات، وعليه توصي الدراسة بالاستمرار على آلية انتخاب نصف الأعضاء للفترة القصيرة والمتوسطة القادمة، وعدم انتخاب جميع أعضاء المجلس.

ثانياً – المجلس الأعلى للاتحاد هو أرفع سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في الدولة، وتكون عضوية المجلس الأعلى للاتحاد محصورة على حكام الإمارات السبعة فقط، ويعقد اجتماعاته أربع مرات في السنة حسب ما متفق عليه، لكن يمكن اعتبار الخمس سنوات الأخيرة للمجلس غير منتظم في اجتماعاته الدورية ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى إنتقال دولة الإمارات العربية المتحدة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير، وأصبح هناك هيئات ووزارات ومجلس وطني يقوم بمختلف الأعمال التي تضمن الاستمرارية في مسيرة التطور والتقدم، ولكن في نفس الوقت يمتلك المجلس الأعلى للاتحاد ما يمكن اعتباره (قدسية) أو نظره خاصة من قبل المواطن الإماراتي لأنه يرتبط بنشأة الدولة الاتحادية والرحم الذي ولدت منه دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا توصي الدراسة بالعمل على إعادة الاجتماعات الخاصة للمجلس.

ثالثاً – المجتمع الإماراتي هو مجتمع (قبلي) والملاحظ أن القاعدة العامة للمجتمع الاماراتي ترفض فكرة الأحزاب السياسية والحركات والتيارات المختلفة ولعدة أسباب منها طبيعة المجتمع كما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذكرنا، وعدد مواطنين الدولة الذي لم يتجاوز المليون نسمة والأحداث التي ضربت دول المنطقة، بالإضافة الى الرضا التام والقناعة الواسعة من المجتمع تجاه القيادة السياسية، وعليه ترى الدراسة بضرورة عدم فتح باب الأحزاب السياسية لا حالياً ولا على المدى المتوسط خصوصا لما تمر به المنطقة من أحداث ساخنة.

رابعاً – يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى منطلقات التطور الاقتصادي الذي شهدته الإمارات، لكن توصي الدراسة بضرورة إعطاء أولوية ومميزات خاصة للاستثمار الصناعي، مع التركيز على الاستثمارات القائمة على رأس المال وذلك لأنها تحقق أهدافاً منها استيعاب الفوائض المالية المحلية بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي، والطلب عليها في الأسواق العالمية، والتقليل من تدفق العمالة الأجنبية التي أصبحت تشكل عبئاً على قطاع الخدمات والعقارات والتركيبة السكانية.

كذلك توصي الدراسة بضرورة وضع سقف معين لحوالات الأرباح المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية وعدم الاستمرار بقانون إمكانية تحويل ما نسبته 100% من الأرباح خارج الدولة، وبالتالي فإن إبقاء نسبة معينة من الأموال سوف يتم إعادة تدويرها في مشاريع جديدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع :

1. إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية، مكتبة القدس، الإمارات، 1985.
2. إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار العلوم للطباعة والنشر، الكويت، 1984.
3. إبراهيم، حسنين توفيق، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005.
4. إبراهيم، حسنين، توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 1992.
5. أبو الشيح، يوسف فالح خضر، نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والوثائق، الديوان الأميري– رأس الخيمة، 2005.
6. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار المباشر، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1987.
7. أبو وسن، أحمد، وآخرون، الإدارة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات، المطبعة العصرية، 1988.
8. اسطل، كمال محمد، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
9. الاقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج من منظور وطني، سلسلة محاضرات الامارات (18)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

11. آل نهيان، عبد الله بن زايد، الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

12. الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

13. انتوني، جون ديوك، الإمارات العربية المتحدة : القوى الفاعلة في تكوين الدولة، مركز الإمارات للدراسات أبو ظبي، 2002.

14. انتوني، جون ديوك، دولة الإمارات العربية المتحدة : القوى الفاعلة في تكوين الدولة، سلسلة محاضرات الامارات (62)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

15. ايلكان، والتر، مقدمة في التنمية الاقتصادجية، ترجمة: محمد عزيز، منشورات جامعة فارينوس، بنغازي، 1983.

16. البتاتي، فارس رشيد، الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

17. بدر الدين، أكرم، الاستقرار السياسي في مصر، المؤسسة الجامعية للنشر، القاهرة، 2011.

18. برقاوي ، باسم ، ضمان ألجوده في التعليم العالي إحالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2012.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19. البرهان، محمد، دول الخليج والسياسات الخارجية المشتركة، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

20. بسيوني، عبد الهادي، عبد القادر، سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، لا يوجد دار نشر، اسيوط، 2002.

21. بشير، اسكندر، دولة الإمارات العربية المتحدة : مسيرة الاتحاد ومستقبله، بيروت، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ نشر.

22. بكري، كامل، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

23. بن حارب، عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الازراطية، 1999.

24. بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية 1990– 2003، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008.

25. بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008.

26. بن فهد، محمد أحمد، فلسفة قائد في إدارة الأزمات : قراءة في فكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في فنون ومهارات إدارة الأزمات والمواقف الطارئة، أكاديمية شرطة دبي، 2012.

27. بن فهد، محمد أحمد، ميثاق الريادة والتميز مستوحى من خطب ومقالات وكلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أكاديمية شرطة دبي، 2008.

28. بيرو، فرانسوا، فلسفة التنمية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29. التدمري، أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث : دراسة وثائقية، بدون دار نشر ومكان النشر، رأس الخيمة، 1995.

30. التدمري، أحمد جلال، ملامح الإستراتيجية القومية في النهج السلمي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، 2002.

31. تقلا، أسعد، دراسات في التاريخ والسياسة والاقتصاد والقانون، دولة الإمارات العربية، الندوة الدبلوماسية، وزارة الخارجية، 1983.

32. توادرو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

33. توماس، سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة: فالح: عبد الجبار، الجزء الثاني، دار الفارابي، بيروت، 1978.

34. التيجاني، بشير محمد، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

35. جابر، عبد الله، الخليج والحرب العراقية– الإيرانية : الاستراتيجيات والأهداف، العربي للطباعة، عمان، 1989.

36. جارنم، ديفيد، أساسيات الأمن القومي (تطبيقات على دولة الإمارات)، سلسلة محاضرات الإمارات (21)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.

37. الجاسور، ناظم، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38. الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.

39. جوانتي، جيمس، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزائري الخاص والعام، ترجمة: محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.

40. حامد، سهير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.

41. الحبيب، فايز إبراهيم، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، 1985.

42. حبيب، كميل، وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2004.

43. الحر، عبد العزيز محمد، التنمية والتربية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

44. حربي، محمد موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997.

45. حريز، عبد الناصر، الإرهاب السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1996.

46. حسين، مرفت، أثر الخصخصة على مستوى أداء الشلركات في قطاع الأعمال العام، العربية للنشر، القاهرة، 2001.

47. حلباوي، يوسف، وعيد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مؤوسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1989.

48. الحمداني، علي حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة : نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويت، 1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

49. حنفي، قدري، حول العنف السياسي: رؤية نفسية، تحرير وتقديم: نيفين مسعد، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995.

50. الخالدي، مصطفى، زايد وبناء دولة الاتحاد، دار العصري للنشر، بغداد، 2008.

51. خليفة، عبد الرحمن، ايدولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1991.

52. الخليفي، محمد، زايد ورحلة وطن، الحسن للنشر، بيروت، 1998.

53. الدوري، احمد محمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

54. دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، تطور الإنفاق على قطاع الصحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة(1975–2003)، 2005

55. دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000–2001–2002–2003)، 2005.

56. دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تكنولوجيا المعلومات ومستقبل التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008.

57. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997، 1998.

58. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1999، 2000.

59. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2005، 2006.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2007، 2008.

61. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2006، 2007.

62. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2007، 2008.

63. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1994، 1995.

64. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1989، 1990.

65. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2008، 2009.

66. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2011، 2012.

67. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي : يوميات 1969- 2010، 2012.

68. دوله الإمارات العربية ، وزاره الاقتصاد ، لتطورات ألاقتصاديه والاجتماعية في دوله الإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000- 2005) 2007 .

69. دوله الإمارات العربية المتحدة ، المركز أبو ظني للإحصاء ، مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2014، 2015 .

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

70. دوله الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، تقرير ألتجاره الخارجية لدوله الإمارات العربية المتحدة لعام 2011 ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2012.

71. دوله الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، تقرير عن التطورات النقدية والمالية لدوله الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (ى 1995_ 2000) 2002

72. دوله الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، قطاع ألاستراتيجيه لعام 2002، 2003 .

73. دوله الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، مسيره التربية والتعليم دوله الإمارات العربية المتحدة من (1953 |_ 2000) ، 2003

74. دوله الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإحصاء أبو ظبي ، تطور قطاع الصناعات الاستخراجية للفترة من (1995_ 2000) ، أبو ظبي ، الإمارات ،

75. دوله الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإحصاء الوطني ، اتجاهات ومؤشرات التنمية ألاقتصاديه في دوله الإمارات العربية المتحدة ، 2002 .

76. دوله الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإحصاء الوطني ، الصناعات الاستخراجيه لعام 200في دوله الإمارات ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2001 .

77. دوله الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإحصاء الوطني ، قطاع الصناعات الاستخراجيه لعام 2002، أبو ظبي ، الإمارات ، 2003.

78. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره الاقتصاد ، التطورات ألاقتصاديه في دوله الإمارات العربية المتحدة ، 2001.

79. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره الاقتصاد ، التطورات ألاقتصاديه في دوله الإمارات العربية المتحدة للسنوات ، (2005_ 2010) 2012

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

80. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره الاقتصاد ، التطورات ألاقتصاديه والاجتماعية في دوله الإمارات العربية المتحدة للفترة من (1995_ 2000) 2002 .

81. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2012، 2013

82. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره الاقتصاد ، القرير الاقتصادي السنوي للعام 2013،

83. دوله الإمارات العربية المتحدة ، وزاره ألتجاره الخارجية ، إحصاءات ألتجاره الخارجية لدوله الإمارات العربية المتحدة للفترة (2004_ 2008)، 2009

84. دوله الإمارات العربية المتحدة، مركز الإحصاء الوطني ، الأداء الاقتصادي خلال عام 2001، 2002

85. دونيلا، ميدوز، ودونيس ميدوس، حدود النمو، ترجمة : سعد الاريل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الأولى، 1986.

86. الراكضي، ياسر، اقتصاديات البلدان النفطية في الوطن العربي ودورها في الاقتصاد العالمي، الفكر العربي للنشر، الخرطوم، السودان، 2009.

87. الرجوب، سلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان النامية، المعتز للنشر والطباعة، عمان، 2012.

88. الرشواني، محمد منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، أبو ظبي،2003.

89. رضا، عبد السلام، محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

90. رمسيس، نادية، النظرية الغربية والتنمية العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1984.

91. رو، وليام، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الامارات، 2003.

92. روبرت، صولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

93. زايد، أحمد، الدولة، ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث، المعهد العربي للتخطيط، دار الرازي للطباعة، الكويت، 1991.

94. زمام، نور الدين، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

95. زهران، حمدية، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.

96. السامان، فارس بن إبراهيم، خليفة بن زايد : فارس الألفية الثانية، فارس بن إبراهيم للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2013.

97. السخني، أحمد علي، زايد وتأصيل البناء الحضاري : قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر، مؤسسة عمون للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

98. سعد الدين، إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، لا يوجد دار النشر، 1984.

99. سكوفيلد، ريتشارد، الخلاف حول الجزر الثلاث : أبو موسى وطنب ... خلفية تاريخية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2003.

100. سلامة، رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

101. السلطان، محمد علي، زايد والقضايا العربية، أم القرى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2007.

102. سلفاتور، دومنيك، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملحقات شوم، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

103. سوكولسكي، ريتشارد وجونسون ستيوارت، أمن الخليج العربي وتحسين مساهمة الحلفاء العسكريين، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

104. السيد، سليم محمد، ونفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1997.

105. سيرينا، ميشيل، نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، صندوق النقد الدولي، واشنطون، 1993.

106. شافعي، محمد زكي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضةالعربية، القاهرة، 1975.

107. الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة جلفار، رأس الخيمة، 1997.

108. شراب، ناجي، دولة الإمارات : دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، لا يوجد سنة نشر.

109. شعباني، إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

110. الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، نهضة الشرق للتوزيع، جامعة القاهرة، القاهرة،1995 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

111. الضعيني، شمس الدين، والسكسك، محمد خليل، زايد وبناء الوطن، منشورات ديوان رئيس الدولة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1991.

112. عارف، ناصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1992.

113. عبد الرحمن، إسماعيل، وحربي محمود عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.

114. عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

115. عبد الملك، كامل، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008.

116. العجمي، عبد الله، العرب بلا ربيع، دار الكويت للنشر، الكويت، 2013.

117. عجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

118. عجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000.

119. العطار، محسن، الإمارات والعرب، دار الكتاب الحديث، بغداد، 1997.

120. عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

121. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

122. العطية، عبد الحسن وادي، الخصخصة في البلدان النامية: ايجابياتها سلبياتها، دار الرشيد للطباعة، بغداد، 2012.

123. عفيف، أمل صديق، الخصخصة في مصر، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

124. العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

125. العكرة، اودنيس، الإرهاب السياسي أصول الظاهرة وإبعادها الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1983.

126. العلاف، كاظم، موقف الخليج ازاء احتلال بغداد، الكرخي للطباعة، بغداد، 2006.

127. العلي فاضل، خليفة والامارات، الهادي للطباعة والنشر، عمان، 2009.

128. علي، محمد احمد اسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 1989.

129. العمادي، محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، دار الحياة، الطبعة الثالثة، 1969.

130. عمار، جفال، قوي ومؤسسات العولمة (التحديات والاستجابة العربية) شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 107، السنة الثانية عشر، 2002.

131. عميره ، محمد سعيد ، اقتصاد دوله الإمارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة المتطلعات ألمستقبليه ، مكان النشر لا يوجد ، 2002

132. العيدروس، محمد حسن، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

133. العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003.

134. العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000.

135. العيسوي، إبراهيم، مؤشرات قطرية للتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

136. العيسى، نزار سعد الدين، وإبراهيم سلمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد، عمان، 2006.

137. غبس، موراي، السياسة التجارية، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، لا يوجد سنة نشر.

138. الفارس، محمد فارس، زايد في الوثائق البريطاني، المجلس الوطني للإعلام، أبو ظبي، الطبعة الثانية، 2008.

139. فرجاني، نادر، عن النوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

140. فيليب، يرو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: حمد عرب، المؤسسية الجامعية، بيروت، 1998.

141. قاسم، رائد، الإمارات معجزة العرب، الطبعة الأولى، لا يوجد دار ومكان نشر، 2007.

142. القاسمي، خالد بن محمد مبارك، الإمارات العربية المتحدة : ميسرة قائد وإرادة شعب، مكتبة النافذة، المنشية، 2013.

143. القاسمي، خالد بن محمد مبارك، زايد الخير ومسيرة العطاء، مكتبة النافذة، الطبعة الأولى، السعودية، 2014.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

144. القاسمي، خالد محمد، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا يوجد دار نشر، الإسكندرية، 1999.

145. القباني، بكر، ثورة 23 يوليو وأصول العمل الثوري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1970.

146. القباني، محمد، التجارة الخارجية، مركز البحوث، الرياض، السعودية، 1992.

147. القتيبي ، محمد عرفان ، اثر الاستثمارات ألأجنبية ألمباشره على اقتصاديات دول الخليج، القضاض للنشر ، بغداد ، 2010

148. القريشي، مدحت محمود، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

149. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

150. قنديليجي، عامر إبراهيم، المعجم الموسوعي لتكنلوجيا المعلومات والانترنت، دار الميسرة لنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

151. كرم، انطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الانماء القومي، بيروت، 1980.

152. الكيلاني، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، دار الهدى للنشر،، لبنان، لا يوجد سنة للنشر.

153. ليلة، علي، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، تحرير وتقديم: نيفين مسعد، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، 1995.

154. مبيض، عامر، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية: مصطلحات ومفاهيم، دار القلم العربي، حلب، 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

155. محمد، مدحت، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

156. محيي الدين، عمر، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.

157. مزارة، أيمن سليمان، وعلي فالح الشوابكة : البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

158. مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 1988.

159. مسلم، طلعت أحمد، الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، (7)، أبو ظبي، 1997.

160. المشهداني، حسن، شيوخ الإمارات والدولة العصرية، العقابي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2010.

161. معروف، هوشيار، التكنولوجيا والتحول الاقتصادي، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن، 2003.

162. معوض، جلال، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.

163. مقلد، رمضان محمد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.

164. المكتب الإعلامي، إمارة دبي، مشاهد من مسيرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، 2012.

165. المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

166. مهنا، محمد نصر، علوم السياسية والأصول والنظريات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

167. الموسوعة العربية، الجمهورية العربية السورية، دمشق رئاسة الجمهورية، هيئة الموسوعة العربية، المجلد الثاني، لا يوجد سنة نشر.

168. موسيشت، دوغلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2007.

169. نعمة الله، احمد رمضان، وآخرون، اقتصادية الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

170. النقاش، غازي عبد الرزاق، اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتخطيط والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1996.

171. النقيب، خلدون، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

172. هادي، رياض، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 1989.

173. هادي، رياض، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، 1989.

174. الهاشمي ، رياض ، تطور الصناعات النفطية في دول الخليج العربي : بين الواقع والطموح ، العضاض للنشر ، بغداد ، العراق ، 2014

175. هرمية، غي، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2005.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

176. هند ريش، تيد، العنف السياسي : فلسفته وأصوله وأبعادة، ترجمة: عيسى طنوس وآخرون، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

177. هويدن، بن محمد، الفيدرالية في الإمارات : النظرية، الواقع، المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

178. الهيتي، صبري فايز، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج، عمان، 2006.

179. هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد مجيد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001.

180. الهيدروس، محمد، الأمن السياسي لدول الخليج العربي، الإمارات، دار العتيبي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1990.

181. هيرد، فراوكة باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي مونيفيت للنشر، 2007.

182. وديع، محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995.

183. وفاء، عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

184. اليعقوبي، عبد الله، الخليج الثانية : دراسة في الأسباب والنتائج، مطبعة الفكر العربي، الخرطوم، 1997.

185. يونس، عبد الزهرة فيصل، مرجعيات الفكر التنموي وامتدادتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، 2002.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

186. يونس، عبد الزهرة، فيصل، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

الرسائل والأطاريح :

1- بقدي، الجريمة والفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، .2012

2- معوض، جلال، علاقة القيادة بالظاهرة الالمانية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1985.

الصحف والمجلات

المجلات

1. جاك، لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد104، 1986.
2. حاج، عبد الله جمعة، الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى، مجلة شؤون الاجتماعية، س (13)، العدد (52)، 1996.
3. الحصري، خلدون ساطع، اتحادية دولة الإمارات : النص الدستوري والممارسة، مجلة المستقبل العربي، السنة (4) العدد 28، بيروت، 1981.
4. حمودي، نجم الدين عبد الله، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرات ودراسات، أبو ظبي، د. ن، 2004.
5. الخوري، بشار مزيودي، صندوق النقد والبنك الدوليين، مجلة الجيش، بيروت، 2002 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. رسلان، هاني، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، السنة (27)، العدد 103، 1991.

7. زايد، أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، العدد (1)، المجلة 32، 2003.

8. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اعدد، 22، 1997.

9. الشريبني، أحمد، المياه وأزمة الغناء العالمي، مجلة العربي، وزارة الاعلام، الكويت، العدد601، 2008.

10. شلبي، محمد، الاستقرار السياسي عند الماروردي والموند، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، الجزائر، بدون سنة نشر.

11. الصديقي، سعيد، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربي، العدد 213، بيروت، 2003.

12. عبد الله، عبد الخالق، تطور النظام الاتحادي في الإمارات، مجلة المستقبل العربي، العدد 311، بيروت، 2005.

13. العقاد، صلاح، اتحاد الإمارات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (15)، 1977.

14. عليكم، حسن حمدان، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينات، مجلة المستقبل العربي، العدد 169، 1993.

15. العنزي، عبد الله، النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (3)، الكويت، 1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. قبرصي، عاطف، إعادة النظرية في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد8، 2000.

17. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اسم خريطة المستقبل العالمي، مجلس المخابرات القومي الأمريكي (مشروع سنة 2002)، العدد 313، 2005.

18. معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، لا يوجد مكان النشر، 1993.

الصحف:

19. صحيفة الغد الأردنية

20. صحيفة البيان الإماراتية

21. صحيفة الإمارات اليوم الإماراتية

22. صحيفة الخليج الإماراتية

مواقع الانترنت

1- سليمان، رائد، الاستقرار السياسي ومؤشراته، موقع الحوار المتمدن، 2009

www.hewar.org

2- ضياء الدين، محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان، 2013.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

/www.alukah.net/Library//95638

3- الأردن ومنظمة الشفافية الدولية، بلا تاريخ www.Jacc.gor.jo

4- الفساد السياسي، ويكبيديا، الموسوعة الحرة /www.wikipedia.org./wiki

5- ملكاني عبد الحميد، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، موقع الحوار المتمدن، www.M.hewar.org2005

6- مكتبة شذرات الالكترونية، العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي، 2012 www.shatharat.net

7- موسوعة ويكبيديا الحرة، الحرب الاهلية /www.ar.wikipedia.org/wiki

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية :

1. Agrawal a.n economics of Development and Planhing kandahlal second edition 1993
2. Anands & Harris, J. C. choosing a welfare in dicator, American Economic Review, 1994.
3. Barnes and Nobl, Aritotle Politics, New York, 1964.
4. Barro, Robert and Sala Xavier- i – Martin : economic growth, Massach asets institute of technology, Second edition, 2004.
5. Das, Hari Hara, introduction to Political Sociology, prin- Art New Delhi- india, 1997.
6. Deustsh, karLw, Mobilization political, social Development in macridis, 1968.
7. Eric Bousserelle, Dynamique Ecnomic – corissance, cycles, Gualino, paris, 2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. Hartington, Samueil, Political order in changing Societies, Hardvard university, New York, 1968.
9. Macridis, Roy, and Bernarde, Comparative politics the Dorsay press, USA, 1968.
10. Mare Nouchi, croissance- histore Economec, edition Hazan, paris, 1990.
11. Meier. G. Mand Bald win, R.E: Economic development, New York, John willey and sons, 1975.
12. Meler, G. M & Baldwin, R. E., E conomic Development. Jhon Willey and Sons, New York, 1975.
13. Morris, D. M. Measaring th condition of the world's Poor : the physical quality of life index. New York : Pergamon press, 1997.
14. Muhanna, Modernization, Political Stability, 1999.
15. Peet Richard whit elainhard wick theories of development the Guildford 1999
16. Peter Hewittet Philippe Aghioh; Endogehous Growth theory Massachusetts Institute Of techolgy third Printing 1999
17. Ropert Costunza thevalue Of theworlds ecosystem services and natural capital Nature 1997
18. Shapiro Edward macroenomic analysis, Thomson Learning, 1995.
19. Soubbotina. P. tatyana. Bey and economic growth, an introduction to sustainable development, the world bank, 2th ed 62000.
20. Weinberg, Leonard B, introduccation to political terrorism. New York: brow Hill publishing company, 1989.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Al-Nuaimy, Ali Younis, (10-2), The Impact of Political Stability on the Economic Development in United Arab Emirates: 1981 - 2014

This study aims to identify the extent to which the state of political stability in the United Arab Emirates has an evident effect on its economic development (for the time period from 1981 to 2014), which was accomplished through dealing with the phenomena of political stability and economic development.

The study has gained its importance due to the fact that it is considered as a unique model in the region depicting how this recently established, state that is sparsely populated, could upgrade to the international levels of life various aspects and how it was successful in achieving great economic strides depending on this political stability, while ,at the same time, was working on installing this stable foundation.

The study deals with the key indicators of political stability such as the pattern of peaceful transition of power, the development of political participation process, the effective role of political leadership in dealing with the process of stability and development, thereby mentioning examples of those visionary leaders and their role in them.

Accordingly, economic indicators ،such as high gross domestic product ،the development of foreign trade ، foreign investment ، investors

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

race to projects in the country, and human development index as well are dealt with to offer a clear explanation of the state of the economic evolution of the country.

All the political and economic indicators have been undergone a precise statistical process as the researcher adopted the statistical method in order to identify the role of each indicator in the process of stability and development. The researcher has also considered and relied on the numbers and precise figures issued by the United Nations Organization (Human Development Report), figures and studies issued by the National Bureau of Statistics, and the Ministry of Economy in the United Arab Emirates

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com